

بنکەی توێژینەوە | 34

تركيا وكوردستان العراق

"الجارين الحائرين"

بيار مصطفى سيف الدين

تركيا

وكوردستان العراق

"الجارين الحائرين"

بيـــار مصطفى سيف الدين



أربيل - 2008

أسم الكتاب: تركيا و كوردستان العراق

- تأليف: بيـــار مصطفى سيف الدين
- التصميم الداخلي: هەردى
- تصميم الغلاف: ئاسۆ مامزاده
- رقم الايداع: (1057)
- عدد النسخ: (1000)
- الطبعة الاولى 2008
- السعر: (3000) دينار
- المطبعة: مطبعة خانى، دهوك

تسلسل الكتاب (34)



مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر
www.mukiryani.com
asokareem@ maktoob.com
Tel: 2260311

المحتويات

تقديم

لا احد يستطيع ان ينكر مدى النقص الفادح في الأبحاث العلمية المعمقة بالنسبة لتركيا في كوردستان، وبالنظر الى موقعها وكبر مساحتها وعدد سكانها وحيال استمرارية أهميتها طوال حوالي نصف قرن في الناتو، والاهم من ذلك ضمها أكثر من نصف كورد العالم وأكثر من نصف مساحة بلادهم كوردستان، وتأثيرها البالغ على مستقبل كوردستان العراق وباقي كورد الشرق الأوسط، يبدو في ذلك شيئاً من الغرابة. ويصاب الشخص بالذهول عندما يطلع على عدد الجامعات والمؤسسات ودور النشر والمطابع وباقي المؤسسات البحثية... بهياكلها الإدارية وميزانياتها المالية والدعم المعنوي والمادي الكبير من جانب حكومة كوردستان لها، في كيان مؤلف من ثلاث محافظات او اكثر قليلاً. إن ذلك يدعو الفرد الى التساؤل عن جدوى وجود كل تلك المؤسسات بإمكاناتها المالية التي قد تخدم الإقليم في مواضع أخرى كمجالات الأعمار وتوفير الخدمات.

ان هذا الكتاب—الذي هو بالأساس مجموعة بحوث— هو مساهمة متواضعة في إطار البحث في الشأن التركي، وهو في الوقت نفسه دعوة للمؤسسات والباحثين الكورد الى ايلاء قدر اكبر من الاهتمام في الكتابة عن تركيا، كتابة أكاديمية بعيدة عن العواطف والمشاعر الآنية. كتابة تنبع من حقيقة أساسية وهي ان: اذا كان كل شعب حرٌ في في تحديد خياراته التي يراها مناسبة، فانه ليس حراً في اختيار جيرانه.

ان المتتبع للكتابات والإصدارات التي نشرت وتُنشر مؤخراً عن التوترات التركية—الكوردستانية/العراقية، في الإقليم يلاحظ بسهولة أنها اتسمت بالتركيز على الجوانب والأبعاد السياسية للمسألة دون مس خلفيتها التاريخية. مما يسبب قصوراً واضحاً في فهم أبعاد المشكلة، وحقيقةً فأن الابتعاد عن السياقات والخلفيات التاريخية للمشكلة —سواء عن قصد او دون قصد— أوقع الكثير من المهتمين والسياسيين وحتى من هو في مواقع رسمية وحساسة في أخطاء ومشاكل.

يتألف هذا الكتاب من قسمين أساسين، اهتم القسم الأول[1] منهُ بالفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى انتهاء مشكلة الموصل، تلك الفترة التي تحددت خلالها الملامح النهائية للخرائط الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط، والضرورية لفهم سياسات كل من العراق وتركيا ازاء الكورد، وطبيعة علاقاتهما كذلك. ويجيب القسم على عدد من التساؤلات من أبرزها: متى نشأت القضية الكوردية ولماذا تعدّ

[1] ان اغلب مواد هذا القسم مستلة من رسالة المؤلف للماجستير والمعنونة "السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كوردستان" والتي كانت باشراف الدكتورة سعاد حسن جواد، والمقدمة الى مجلس كلية الآداب/جامعة دهوك، 2004.

الفترة المذكورة مصيرية للكورد والأتراك، كيف تم تدويل القضية الكوردية وكيف تراجعت لتصبح شأن داخلي، وكيف ضاع مشروع "دولة كوردستان" المقرر في سيفر، ضياعاً تاماً" ولماذا تكتسب معاهدة لوزان أهمية قصوى، ولكن مختلفة، بالنسبة للكورد والأتراك، كيف تحددت سياسات كل من تركيا الكمالية وبريطانيا المنتدبة على العراق إزاء الكورد. اما القسم الثاني[2] فتضمن أربعة بحوث تمحورت ثلاث منها حول سياسات تركيا نحو كوردستان العراق منذ بداية العقد الماضي، والعلاقات بين تركيا وإقليم كوردستان العراق. ان هذا القسم يوضح مدى أهمية تركيا بالنسبة لإقليم كوردستان العراق، وتناول بالتحليل الأسباب التي دفعت تركيا الى التعامل الوثيق مع دولة الأمر الواقع الكوردية منذ عام 1992 وحتى العام 2003، ثم عزوفها عن إقامة أي نوع من العلاقات مع نفس الكيان بعد العام 2003 وحتى الوقت الحاضر، كما يضم مبحثاً عن معوقات عودة العلاقات بين الجارين الحائرين.

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة سعاد حسن جواد، أستاذ تاريخ تركيا الحديث والمعاصر المساعد، في كلية الآداب/ جامعة دهوك، لتفضلها بإسداء النصح والملاحظات العلمية القيمة دوماً الى الباحث. واقدم شكري الى صديقي العزيز الأستاذ هوكر طاهر توفيق، مدرس تاريخ الكورد الحديث في كلية التربية–جامعة دهوك، لتفضله بقراءة مسودات البحوث المنشورة ضمن الكتاب. كما اود ان اسجل هنا امتناني العظيم لكادر مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر في اربيل، الذين يقدمون بعملهم، انجازاً حقيقياً في مجال خدمة التاريخ والثقافة الكوردية، واخص بالذكر من هؤلاء الأستاذ مراد حكيم محمد، مدرس علم الاجتماع المساعد في كلية الآداب/ جامعة صلاح الدين، لتشجيعه ودعمه اللا محدود للباحث خصوصاً، وجميع الباحثين عموماً. ولن ينسى الباحث ابداً أولئك الناس الرائعين الذين التقاهم في تركيا، وسيظل دوماً يدين بالشكر لسعادة سفير جمهورية العراق في أنقرة الإنسان والمثقف الكبير الأستاذ صباح جميل عمران والسيدة تابان محمد سعيد البزاز الدبلوماسية في السفارة نفسها، لدعمهما المعنوي الكبير للباحث. كما أسجل امتناني العميق للأخ العزيز هشيار اوزالب، الذي سهل كثيرا من مهمة الباحث في جمع المصادر الخاصة بالموضوع في جامعات استانبول المختلفة، وأسجل امتناني وثنائي الكبير لأصدقائي الأعزاء في جامعة البسفور في استانبول خصوصا كل من الأخ شريف درينجه واركين اوبه نكين.

---

[2] اكثر مواد هذا القسم عبارة عن مجموعة من البحوث والمواضيع نشرت معظمها في دوريات ومجلات كوردستانية متفرقة.

مقدمة

الولايات المتحدة: تركيا والكورد

اعادت الاحداث الجسام التي شهدها العالم مع مطلع العقد الاخير من القرن الماضي، بداءً بسقوط جدار برلين خريف 1989 ثم انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاءاً بنتائج "أزمة الكويت"، سريعاً تعريف دور تركيا وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وكشفت عن أهمية وشمولية وتعقيدات الدور التركي في الشرق الأوسط، بحيث جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر اليها كقاعدة أساسية للناتو "خارج منطقة عملياته"، و"جزيرة للاستقرار في الشرق الأوسط المضطرب" وحجراً اساسياً في إستراتيجية لما عرف طوال السبعينات الاحتواء المزدوج للعراق وإيران[3] وشجعتها على التعويل بشكل مكثف على توظيف الدور المتزايد الاهمية لتركيا في حساباتها الأقليمية وتحقيق اهداف إستراتيجية أقليمية متماسكة[4]، ولعل تلك المكانة افضل ما تظهر في عبارات مارك كروسمان، سفير الولايات المتحدة الامريكية السابق في تركيا، ومساعد وزير الخارجية الامريكي للشوؤن الاوربية، بقوله: "ان نجاح تركيا هو جزء من الالتزام الامريكي في تحقيق هدف امريكي اكبر، هو العمل في اتجاه شراكة اوربية–امريكية للقرن الحادي والعشرين، ان جدول اعمالنا مع تركيا مرتكز على الامن، الازدهار (الاقتصادي)، والديمقراطية. ... لم تقلل نهاية الحرب الباردة من اهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة والناتو، لاسباب مختلفة، اولاً، لتركيا حدود مع العراق وايران، التهديدين العسكريين، والارهابيين، للمنطقة وللمصالح الامريكية. ثانياً، تركيا على مقربة من منطقة البلقان، التي شهدت، بالتزامن مع النزاع المؤلم فيها،

---

[3]) George S. Harris. "Turkish-U.S relations", in: Alan Makovsky and Sabri Sayari (ed), Turkey's New World, Washington Institute for Near East Policy, Washington D.C, 2000 p. 191.

[4]) عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص93.

ولادة سبع ديمقراطيات جديدة في العقد الاخير ﴿من القرن العشرين﴾. الثالث، النزاع والعنف في ناغورنو كاراباغ وفي الشيشان والقفقاز..."[5]. ويتفق معه مارتن انديك، مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق و مدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، في ذلك التقييم، بقوله:"تركيا دولة علمانية وديمقراطية اسلامية وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع ستراتيجي وحليف للولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل، وأحد تحدياتنا ان نجد طريقة لأستعمال افضل الاستعمال افضل العوامل في السعي وراء اهدافنا في الشرق الأوسط..."[6]. وفي منتصف تشرين الثاني 1999، قام الرئيس الامريكي بيل كلنتون بزيارة تاريخية الى تركيا، استغرقت خمسة ايام، وتحدث خلالها الى النخب السياسية المختلفة في تركيا، وكان ابرز احاديثه هو كلمتهُ امام المجلس الوطني الكبير التركي في 16 تشرين الثاني 1999، إذ استهل كلمتهُ قائلاً: "ان نشأة الجمهورية التركية، كان من العلامات الفاصلة التي تشكل معها القرن العشرين، وسيتشكل القرن الواحد والعشرين بناء على التطورات التي تحدث في تركيا ومحيطها"[7]. جاءت زيارة كلنتون الى تركيا، تتويجاً للمرحلة الجديدة لعلاقات الولايات المتحدة بها، والتي اعطى الرئيس كلنتون لها وصف "الشراكة الاستراتيجية Strategic Partnership" وهو نفس التعبير الذي اطلقهُ سابقاً ولأول مرة على اسرائيل في العام 1995، حسب قول السفير الأمريكي في أنقرة مارك پاريس Mark Parris (1997–2000)[8].

---

[5] Marc Grossman, U.S. Interests and Turkey, http://www.meforum.org/article_print.php?id=184&v=4270456021

[6] تقرير معهد واشنطن، اعده مادلين اولبرايت ومارتن انديك وليين اسپن، وليام كوهين، الكسندر هيك، صموئيل لويس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد12، خريف 1992، ص153-115.

[7] ياسر احمد حسن، تركيا: البحث عن مستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006، ص295.

[8] Mark Parris, The hinted states and Turkey in: Bruce Maddy-Weitzman and Asher Susser (Ed), *Turkish-Israeli Relations in a Trans-Atlantic Context Wider Europe and the Greater Middle East, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv, 2005*, p.29.

وباختصار فقد تحدد دور تركيا خلال حقبة التسعينات من منظور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، في تطوير مواد الطاقة في بحر قزوين، والمساهمة في تطوير عجلة التعاون في حوض البحر الأسود، ودعم الدول الحديثة الاستقلال في آسيا الوسطى في استكمال الاستقلال والوحدة القوميتين، وبالنسبة للشرق الأوسط في واحتواء كل من العراق وايران، وتطوير التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، وفي حوض البحر المتوسط، فإنها أبدت استعداداً لترسيخ الاستقرار والسلام وحل الخلافات مع اليونان. كما قدمت تركيا نفسها مفتاحاً لأقامة صرح قائم على التعاون والعلاقات المتطورة بين دول البلقان. فضلاً عن تأييدها لعملية إقامة هيكلة امنية جديدة لاوروبا، ولتوسيع الناتو وإعادة بنائه[9]. وقد صاغ احد كبار مسؤولي حلف الناتو في اب 1992، مركز تركيا الجيوسياسي بالعبارة التالية: "تطلع فقط الى مناطق الازمات الرئيسية في المحيط الاورو–آسيوي (*Eurasia*) منذ نهاية الحرب الباردة: القوقاز، البلقان، الخليج، الشرق الأوسط، وسوف تجد كل ذلك في دولة "واحدة" هي تركيا"[10].

ويحظى هذا التقويم لأهمية تركيا الإستراتيجية بتأييد واسع لدى معظم القيادات السياسية المؤثرة في رسم مستقبل العالم. ولعل تلك الأهمية تتضاعف إذا ما دخل الكورد في إبداء رأي ما حول أهمية تركيا، بشكل دفع سياسي كوردي وعراقي مخضرم، كالسيد هشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي الحالي الى التصريح، في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، "إن تركيا هي حبل إنقاذ الحياة بالنسبة لنا ﴿الكورد﴾ مع الغرب والعالم كلهُ". وجعل السيد جلال الطلباني، السياسي الكوردي والعراقي المخضرم، ورئيس جمهورية العراق الحالي، يقول في اواخر العام

---

[9]) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص[11].

[10]) إحسان غوركان، تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية–التركية، في: اورهان كولوغلو وآخرون، ندوة العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 589.

1991: "ان تركيا يجب ان تعدّ دولة صديقة للكورد". وحقيقةً ان تصريحات هؤلاء عبرت عن نضوج سياسي ووعي تاريخي كبير وإدراك للواقع الموجود فعلاً.

ومن الجانب الاخر، والى وقت قريب لم يكن للشرق الأوسط مكانة الأولوية بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية، بل كانت تلك المكانة للحالة الأوربية، الا ان كوردستان العراق فرض نفسهُ بسرعة على مواقف النخبة السياسية التركية، منذ نهاية العقد الماضي، كمنطقة لها الاهتمام الأول، وكأحد أقوى التحديات التي واجهت، ولا يزال، السياسة الخارجية التركية، بسبب أهمية ذلك الكيان من الناحية الجيوبوليتيكية، فهو يقع بجوار مركز الانتفاضات المتتالية والعنف في الدولة التركية، ومن المؤكد ان ذلك لم يكن خياراً لجأت أنقرة اليه بمحض إرادتها، فقد عدّ زبيغنيو برجينسكي، الخبير الاستراتيجي الامريكي ومستشار الامن القومي في عهد الرئيس كارتر، القضية الكوردية احد القنابل الزمنية الاثنية القابلة للانفجار في العالم، والعائق الرئيسي الذي يحدّ من دور تركيا في المنطقة.

ورغم ان القضية الكوردية قطعت أشواطا مهمة، منذ ذلك الحين، من حيث درجة الاعتماد على تركيا، فانه يبقى لتركيا دورا هاماً في تحديد ملامح القضية الكوردية ليس في تركيا فحسب بل في مجمل منطقة الشرق الأوسط، حيث موطن الكورد. ورغم انه ليس هناك أدنى شك في ان تركيا وقفت، ولا تزال، بوجه اي حل سياسي يهدف الى حل المسألة الكوردية حلاً جذرياً سلمياً وديمقراطيا عصرياً، وعلى أساس حق الشعوب في تقرير المصير ومبادئ الأمم المتحدة. ورغم ان تركيا تتعامل باستعلائية ورعونة واضحة تجاه إقليم كوردستان حكومةً وشعباً، فانه من الخطأ استمرار تبرئة الذات من مسؤولية البحث عن أفضل السبل للتواصل من خلالها مع تركيا، وأولى شروط الالتقاء بالأخر والتواصل معه هو معرفته عن كثب، ومن منطلق "اعرف عدوك" ذلك الشعار الذي لم يجسده الكورد يوماً في الواقع.

بيار مصطفى

دهوك، آب، 2007

القسم الاول

مسألة كوردستان:

أجندة القوى العظمى و الطريق الى التدويل

(1922-1918)

اولاً: تداعيات الحرب وقضية الكورد: في اتجاه التدويل

ثانياً: على عتبة عصبة الأمم: القضية الكوردية في مؤتمر الصلح

ثالثا: مشروع "كوردستان" سيفر

رابعاً: ظهور مصطفى كمال وإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط

خامساً: نجاح الحركة الكمالية وانعطاف سياسة القوى العظمى نحو مشروع "كوردستان"

سادساً: الكماليون: اصداء النجاحات على صعيد التركيا في جنوب كوردستان

سابعاً: ضياع مشروع "كوردستان سيفر": المسؤولية التاريخية

اولاً: تداعيات الحرب وقضية الكورد: في طريق التدويل

أفرزت سنوات الحرب العالمية الأولى أوضاعا جديدة في العالم، وكانت كوردستان من المناطق التي شهدت أراضيها معارك كبيرة بين الأطراف المتحاربة، ففضلاً عن تأثيرات تلك الحرب، المادية والبشرية والسياسية على الكورد[1]، بإعادة تقسيم كوردستان، وإعاقة تطور الحركة الكوردية [2]، فإنها شهدت فقدان الدولة العثمانية لسيطرتها وسلطتها على ذلك الجزء من كوردستان الذي كان تحت سيطرتها قبل اندلاع الحرب، مثلما فقدت السيطرة على القسم الأعظم من ممتلكاتها بل لم تتَعدَ سلطتها العاصمة استانبول.

وقد هيأت الأوضاع الجديدة، الأرضية المناسبة للاحتكاك والاتصال المباشر بين البريطانيين والكورد، لأول مرة، وبهذا الشكل والحجم الكبيرين، فعندما عقدت هدنة مودروس (30 تشرين الأول 1918) كانت القوات البريطانية قد اخترقت حدود ولاية الموصل باتجاه مركز الولاية[3]، ولم يتوقفوا عند هذا الحد، بل فسروا بنود اتفاقية الهدنة بالشكل الذي يضمن لهم الاستيلاء على كامل ولاية الموصل، وبضمنها كافة النقاط الإستراتيجية، وأكثر من ذلك فأنهم كانوا قد أجلوا الاجتماع الأخير في مودروس لأسبوعين، قبل توقيع اتفاقية الهدنة في موعدها المشار إليه، وذلك لكي تمنح قواتهم الفرصة لاحتلال ولاية الموصل كاملة [4]. وفي السابع من أيار1919 توجه أرنولد ولسن، الحاكم السياسي البريطاني المعين في كركوك [5]، إلى زعماء الكورد قائلاً: "ترغب حكومة صاحب الجلالة في أن أطمئنكم بأن مصالح الكورد سوف لا يُغضُ الطرف عنها في مؤتمر الصلح، بأي حال من الأحوال..."[6].

وكان أول اتصال مباشر بين الطرفين بدأ منذ وقت مبكر من الحرب العالمية الأولى، وجاءت المبادرة من الطرف الكوردي بالاتصال إذ وجه شريف باشا[7]. في 23 تشرين الأول 1914 مذكرة إلى السير كوكس، وبعد أن عرض فيها شريف باشا "خدماته لما له صلة بالشؤون الكوردية" على

الحكومة البريطانية، طلب مساعدة بريطانيا في توحيد الكورد، إضافة إلى تقديم بعض المقترحات العملية كالحكم الذاتي للكورد[8]. وقد جددّ شريف باشا تلك المطالب والمقترحات في حزيران 1918، أثناء لقائه مجددا بالسير كوكس في مرسيليا[9]، وقد توقع ارنولد ولسن، أن" تفعل بريطانيا لكورد ما تنوي فعله للعرب" في تلك المرحلة على الأقل[10]. ويبدو ان الطرف البريطاني قد أبدى نوعاً من الاستجابة للطلب الكوردي، ويظهر ذلك من تعليق ارنولد ولسن ومن جواب السير كوكس لاحقا على مذكرة شريف باشا، عندما ذكر "بأنه مهتم بمناقشة أي اقتراح يريد شريف باشا أن يقدمه"[11]. بل إن السير مارك سايكس[12]، ذهب إلى ابعد من ذلك عندما عَدَ "المقترحات التي قدمها شريف باشا عملية ويمكن الاعتماد عليها في توحيد الكورد"[13]. ومن جهة ثانية، فان البنود الأربعة عشرة التي أعلنها الرئيس ولسن في كانون الثاني 1918[14]، والتصريح البريطاني – الفرنسي الصادر في 7 تشرين الثاني 1918، والذي أعلن فيه بان هدف الحرب على الجبهات الشرقية للحكومتين البريطانية والفرنسية هو"التحرير التام والنهائي للشعوب التي طالما تعرضت طويلا للقمع التركي، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض أرادتهم"[15]، حفزت الكورد كبقية شعوب الإمبراطورية العثمانية، إلى إعادة تنشيط الجمعيات والتنظيمات التي انحسر وتقلص نشاطها بفعل الحرب، والى تشكيل جمعيات وتنظيمات جديدة طالبت بعض هذه الجمعيات باستقلال كوردستان[16].

ووفقاً لتلك المستجدات الجديدة، كان هناك كلام كثير بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة عن تحرير الكورد من خلال إقامة دولة كوردية مستقلة [17]، وقد أكد ذلك الكلام تصريح بريطاني جديد في 18 تشرين الثاني 1918، عندما أعلن لويد جورج في مجلس العموم البريطاني بأن "الأكراد الذين عانوا من النّير التركي لهم حقوق في حدود قومية"[18]. كما أعطيت لهم ضمانات أمام

نفس المجلس بأنهم" لن يرغموا على الخضوع لأية حكومة عربية"[19]. وقد فهم الكورد من الحلفاء وبوساطة ممثليهم في استانبول بأنهم سيقررون نمط حكومتهم المقبلة، كما أنهم سيحصلون على استقلالهم أيضا[20]. وهكذا، فقد تهيأت، بعد تفكك الدولة العثمانية، أمام الكورد، كغيرهم من الشعوب والقوميات في الدولة العثمانية فرصة تاريخية سانحة لتحقيق طموحاتهم في كيان سياسي، عبر تدويل قضيتهم في مؤتمر الصلح المزمع عقدهُ في كانون الثاني 1919 بباريس.فجددت الحركة الكوردية نشاطها في كوردستان الشمالية منذ هدنة مودروس[21].

لقد وجد البريطانيون، ازاء الواقع المنجز، أنفسهم في خضم معضلة. فكان عليهم الحفاظ على مصالحهم الحيوية. وفي الوقت نفسه تنفيذ وعودهم ووعود حلفاءهم بخصوص حق تقرير المصير لكل الشعوب التي تعيش تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولهذا سعى البريطانيون إلى كسب تأييد الكورد لغرض مواجهة دعاية الجامعة الإسلامية من قبل الترك وباقي محاولات الأتراك الرامية إلى تحويل الكورد ضد البريطانيين[22].

ناقش ابرز مخططي السياسة الخارجية البريطانية في (مؤتمر الدوائر الرسمية حول قضايا الشرق الأوسط) المنعقد في بناية وزارة الخارجية بلندن في 17 نيسان 1919، برئاسة اللورد كرزن– وزير الخارجية–، مستقبل الكورد بصورة مستفيضة، وقدم عدد من المجتمعين مقترحات بشان مستقبل البلاد الكوردية، وكان ابرز تلك المقترحات هو ما تقدم به ارنولد ولسن الى رئيس المؤتمر، وتضمنت طريقتين لإدارة المنطقة الكوردية: الأولى إقامة كوردستان ذات حكم ذاتي مركزها الموصل، بالإمكان أن تحقق رغبات الكورد وتتحول في المستقبل إلى كيان كوردي مستقل. والطريقة الثانية جعل ولاية الموصل جزءاً من بلاد ما النهرين، محاطة بحزام من دويلات كوردية، ذات حكم ذاتي، مثل السليمانية، رواندوز، العمادية، جزيرة ابن عمر–بوتان–...، وستحكم

هذه الدويلات من رؤساء محليين مع مستشارين سياسيين بريطانيين يخضعون لبغداد مباشرة[23]. ويبدو أن كرزن استحسن رأي ولسن في البداية، وتحديداً الطريقة الثانية، عندما اقترح شمول دياربكر وجرابلس واورفة بذلك الحل، واقترح الجنرال شريف باشا والسيد عبد القادر الشمديناني[24]، أو شخصيات من العائلة البدرخانية لتسنم مسؤولية حكم تلك الدويلات. الا أن ولسن لم يحبذ رأي وزير الخارجية، عندما ذكر بأنه يفضل ترك إدارة تلك المناطق الأخيرة لتركيا، لان إنشاء محافظة منفصلة مركزها دياربكر، سيعرض كورد ولاية الموصل إلى نفوذها وتأثيراتها، وسيخلُ بالتوازن في مناطق ما بين النهرين إضافة إلى التكاليف العسكرية لحمايتها.كما لم يرَ في الشخصيات المقترحة من وزير الخارجية، مؤهلين لتولي مسؤوليات في كوردستان، وتحجج قائلاً "هؤلاء منقطعون عن ظروف المنطقة المحلية، ولا يبدو ان الناس يرحبون بهم". وفي النهاية اتفق ولسن مع رأي كرزن في عودة السلطة التركية إلى دياربكر[25].

وفيما يبدو فان الجدل والنقاش استمر حول مستقبل الكورد، ولكن في وقت لاحق تبلور رأي بإلحاق ولاية الموصل بالعراق العربي، على أن يحيط بها حزام من دويلات كوردية ذات حكم ذاتي –أتونومي–[26]، تحكم من زعماء كورد مع مستشارين بريطانيين[27].

ثانياً: على عتبة عصبة الأمم: القضية الكوردية في مؤتمر الصلح

مهما يكن فقد ترجمت المحاولات الكوردية والاستجابة البريطانية في مؤتمر الصلح، (18 كانون الثاني 1919– كانون الثاني 1920) في باريس، إلى واقع، وتحديدا بتاريخ 30 كانون الثاني 1919، بتبني الحلفاء مقترحاً تقدم به لويد جورج يقضي بأن "الحلفاء والدول المتعاونة متفقون على أن أرمينيا وسورية وبلاد ما بين النهرين وكوردستان وفلسطين والجزيرة العربية، يجب أن تقتطع

نهائياً من الإمبراطورية التركية، على أن يتم ذلك من غير التأثير على تسوية الوضع في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية"[28].

كان ذكرُ اسم كوردستان في مؤتمر السلام باعتباره كياناً ذا شخصية مستقلة، بمثابة إضفاء لطابع قانوني على المسألة الكوردية، ومؤشراً على تدويل القضية الكوردية وشيوعها في المحافل الدولية من جهة، ومن جهة ثانية فان تبني لويد جورج لاقتراح إدخال كوردستان ضمن البلدان المستحقة للاستقلال دليل آخر على أهمية القضية الكوردية في السياسة البريطانية الخارجية. وفي تلك الأثناء، أبدت الجمعيات والتنظيمات الكوردية من جانبها، نشاطا ومساعي كبيرة، أسفرت عن انتداب الجنرال شريف باشا، ممثلاً عن الكورد لدى الحلفاء[29]. وبعد أن قدم شريف باشا نفسهُ ممثلاً عن الكورد، رفع إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الكورد، (بتاريخ 22 آذار 1919 و 1 آذار 1920)، تضمنتا مطالبهم[30] مرفقة بخارطة " كوردستان المتكاملة "[31].

وتعززت آمال الكورد عندما التقت لجنة كنك–كراين *King-Crane*[32]، الموفدة من عصبة الأمم، في 13آب 1919 مع الممثلين عن الحزب الديمقراطي الكوردي[33]، مطالبين بتأسيس دولة كوردية في المناطق حيث يشكل الكورد فيها أغلبية مطلقة، في خربوط، دياربكر، وان، بتليس وقسم من ارزنجان، كما طالبوا بولاية الموصل ومنفذٍ على البحر، وبأن تتمتع دولتهم باستقلال ذاتي تحت الانتداب البريطاني على أن لا تربطهم أية علاقة سياسية بالعرب وبالترك[34]. وقد أوصت اللجنة في خلاصة تقريرها، فيما يخص الكورد: " تشكيل دولة كوردية تضم جميع الكورد القاطنين في فارس والعراق وتركيا ضمن الحدود المقترحة آنفا..."[35].

وفيما يبدو فأن القضية الكوردية، بلغت ذروة انبعاثها في المحافل الدولية، وحققت الحركة الكوردية بذلك إنجازا سياسياً ووطنياً كبيراً للشعب الكوردي، إلا أن بريطانيا بمساندتها لقضية الكورد لم تكن تنوي إدخال أجزاء مهمة من كوردستان ضمن أي كيان كوردي مستقبلي، وهذه الأجزاء هي كوردستان

الجنوبية(ولاية الموصل) وكذلك لم تتحدث مطلقا عن كوردستان الشرقية (الايرانية)، في هذه الفترة على الأقل، بل سعت ومنذ الأيام الأولى لمؤتمر الصلح إلى التعامل مع كوردستان الجنوبية بشكل منفصل، فأرسلت إليها نخبة من موظفيها، كما أنشأت في السليمانية في نهاية كانون الأول 1919 حكومة كوردية برئاسة الشيخ محمود[36]. وعد الباحث الامريكي هاوارد *H.N.Howard* اقتراح لويد جورج في اجتماع المجلس الأعلى للحلفاء بإنشاء كوردستان بين أرمينيا وبلاد ما بين النهرين بإنه كان في الواقع "مرتبطا بإقامة حاجز أمين بين ولاية الموصل وتركيا على وجه الخصوص"[37]

وقد تبلور الموقف البريطاني من مسألة كوردستان بصورة اكبر خلال لقاء كرزن، وزير الخارجية البريطاني، بنظيره الفرنسي بيجو في لندن في 2 تشرين الثاني 1919، إذ رفض كرزن بشدة المقترحات الفرنسية الهادفة إلى استحصال موطئ قدم لها في كوردستان وفضل إقامة كيانات كوردية أو كيان كوردي بعيد عن" النفوذ العثماني والفرنسي"[38].

لقد تكرر الموقف البريطاني الذي عبر عنهُ كرزن سابقاً بشأن كوردستان في المؤتمرات اللاحقة التي جمعت المسؤولين البريطانيين بحلفائهم الفرنسيين والإيطاليين، مثل مؤتمر لندن (17 شباط 1920)[39]. والمؤتمر المنعقد في 13 نيسان 1920 في مبنى وزارة الخارجية البريطانية[40]، وتوجت الجهود السياسية البريطانية ومشاريعها بشأن كوردستان بتبني المجلس الأعلى للحلفاء، خلال اجتماعه في 31 نيسان 1920 بسان ريمو، وجهة النظر البريطانية بشأن كوردستان[41].

و بلورت مجموعة المؤتمرات والاجتماعات بين دول الحلفاء صيغة عقد معاهدة صلح مع الدولة العثمانية، فكانت معاهدة سيفر الموقعة في 10 آب 1920، وقد حمل القسم الثالث من الباب الثالث منها اسم (كوردستان) وتناول ثلاثة بنود ، هي: 62 و 63 و64[42].

ثالثاً: مشروع "كوردستان" سيفر

وعلى الرغم من جهود الوفد الكوردي بمؤتمر السلام في إدخال البنود المتعلقة بالكورد في المعاهدة[43]فإن بصمات بريطانيا كانت واضحة في أن تتضمن المعاهدة بنودا خاصة بالكورد[44].

وانطلاقاً من بنود المعاهدة الجديدة، فان الكيان الكوردي المقترح قيامهُ تحددت حدودهُ الشمالية[45]، في المرحلة الأولى من تطبيق المعاهدة على الأقل، وبهذا فقد جعل الحلفاء الكورد القاطنين فيما ما وراء الحدود في تركيا، يفهمون بأنه يتوجب عليهم أن يعينوا حكومتهم المقبلة، لأنها ستمنح استقلالها[46].

وعلى هذا الأساس فان تشكيل دولة كوردية تتمتع باستقلال أو عدة كيانات ذات حكم ذاتي يعني في اعتبارات السياسة البريطانية إنشاء منطقة عازلة بين أتراك الأناضول والأقوام التي تتكلم التركية في آسيا الوسطى والقفقاس. كما ان إقامة كيان كوردي تعني التقليل من خطر قيام وحدة إسلامية. ومن جهة ثانية، فأن إقامة دولة كوردستان، هي إنشاء منطقة عازلة بين تركيا، وجمهورية أذربيجان ذات الاستقلال الذاتي في الاتحاد السوفيتي، وكذلك إقامة منطقة عازلة بين تركيا واذريي إيران. فالغالبية السنية الساحقة من الكورد، ستميز الدولة الكوردية السنية عن شيعية الآذريين[47].

أما الاعتبار البريطاني الثاني، فإن منطقة كوردستان تركيا كانت ضمن اتفاقية سايكس– بيكو من نصيب روسيا القيصرية، ثم أصبحت بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية منطقة لم يتم حولها الاتفاق بين بريطانيا وحلفائها، ولما لم تستطع بريطانيا ابتلاعها أمام أنظار المنافسة الإيطالية والفرنسية لها، فقد ارتأت أن تجد لها موطئ قدم ونفوذ في تلك المنطقة مما يساعدها على فرض سيطرتها على العراق وكوردستان الجنوبية. وهذا ما عزز رغبتها في تفنيد كل ادعاء تركي حول ولاية الموصل الغنية بالبترول، لان إقامة دولة كوردية

مستقلة في كوردستان التركية، يصعب معها على تركيا تقديم ادعاءات معقولة حول أحقيتها في حيازة ولاية الموصل[48].

أما الاعتبار الثالث فإن الدولة الكوردية ستكون ذات فائدة جغرافية وسياسية أخرى، من وجهة النظر البريطانية وحلفائها، فهي ستكون عامل إضعاف لخطورة تركيا وإيران وحتى العراق، فدولة كوردية تضم المناطق الكوردية في شرقي تركيا وجنوب شرقها، كفيلة بحرمان الجمهورية التركية الجديدة، من أراضٍ تدعيها لنفسها، وبالتالي تقلص إمكانية وصولها إلى طرق المواصلات المؤدية إلى القفقاس وإيران والعراق، وسورية، بل إنها كانت ستقيم منطقة عازلة فعلية بين الأتراك والعرب[49]. كما أن الدولة الكوردية ستقدم مزية إستراتيجية أخرى لبريطانيا وحلفائها إذ أنها ستقوم بمهمة الدولة العازلة (*Buffer-State*) بين تركيا وروسيا السوفيتية، وستشكل في حالة اندلاع حرب بين الغرب وروسيا السوفيتية نقطة انطلاق لعمليات عسكرية سريعة توجه من الحلفاء ضد الأراضي الروسية، خاصة وإنها قريبة من حقول البترول في القفقاس[50].

هذا فضلاً عن أن غالبية مصادر المياه والطاقة الكهربائية وأنظمة الريّ ستكون اقرب الى الدولة الكوردية، فأقامتها كانت ستتيح لبريطانيا والدول الأوربية الكبرى استغلال الدولة الكوردية والسكان الكورد كعامل إضافي للضغط على كل من تركيا وإيران[51]. إضافة إلى أن بريطانيا أرادت استغلال تدويل القضية الكوردية لتساوم تركيا في أية معاهدة دولية قد تعقب سيفر[52]. ولتحجيم الحركة الكمالية التي بدأت تنشط وتتسع في مناطق كوردستان الشمالية[53].

ولكن على الرغم من ذلك، فأن معاهدة سيفر لم تنفذ أبدا، فقد كانت وثيقة ميتة ساعة التوقيع عليها[54]. لما حملته من تناقضات، " فسلطة حكومة السلطان التي وقعتها في ظل الاحتلال لم تكن تتعدى المناطق الواقعة

على مدى الرؤية من منائر المدينة"[55] الأمر الذي عجل في تحويل الرأي العام التركي من السلطان وحكومته الى الحركة الوطنية التي برزت في الأناضول[56].
وقد أجبرت المعارضة الشعبية القوية للمعاهدة حكومة فريد باشا الموقعة على المعاهدة، على تقديم استقالتها[57].

ظهور مصطفى كمال وإعادة ترسيم خارطة الشرق الاوسط

رغم ان الصراع المحتدم على المصالح بين الدول الكبرى قد لعب دوراً مهماً في"وأدْ معاهدة سيفر" [58]، إلا أن مما لاشك فيه أن قيام الحركة الكمالية، قد لعب دوراً كبيراً في إعادة رسم الخرائط السياسية للمنطقة. وكوردستان كانت ضمن المناطق التي طالتها إعادة الترتيب هذه، فقد كان الكوردُ معنيين جداً بقيام الحركة الكمالية، فإلي جانب عوامل الدين ودعوات الجهاد التي أطلقها القائمون على الحركة، فإن عامل الجغرافيا لم يكن اقل فعالية، لان مصطفى كمال قرر أن يتخذ من مناطق كوردستان الشمالية، أو ما يسمى بالأناضول الشرقي، قاعدة لانطلاق حركته، وقد رافقت ذلك القرار، استمالة الزعماء الكورد وكسب الشعب الكوردي إلى جانب حركته[59]. سواء بإثارة المشاعر الدينية فيهم، أو ببذل الوعود لهم في نيل حقوقهم القومية، فقد ادعي بأنه "منقذ كوردستان" و"المدافع عن الخليفة... سجين قوى الاحتلال وعن التراب الإسلامي الذي دنسه المسيحيون الملحدون" [60] من جهة، ومن جهة ثانية قطع للكورد وعوداً بالاعتراف بمطالبهم في الاستقلال وبحدود اكبر من تلك التي خطتها لهم معاهدة سيفر[61]، واثار فيهم الهواجس عندما حذرهم من ان "الارمن سوف يؤسسون دولة يدعمها الحلفاء على حساب كوردستان"[62] والى جانب ذلك فانه اخبر نائب والي دياربكر في برقية سرية ، بضرورة محاربة وحل كل جمعية تهدف إلى "زرع الشقاق في البلاد"وبالأخص "النادي الكوردي" و"كورد تعالي جمعيتى"[63] وعلى أية حال فان منطق

الإحداث يشير ويؤكد بان الحركة الكمالية هي حركة نخبوية انسلخت من رحم جمعية الاتحاد والترقي واستغلت كل الظروف المتاحة من العقيدة الإسلامية او الكورد او الطرق على الوتر القومي لدى الأتراك وغير ذلك أيضا من اجل تحرير الأراضي التركية من القوات الأجنبية وعليه تستحق أن تسمى بحركة التحرر الوطني أو حرب الاستقلال الوطنية.

كان مؤتمرا أرضروم (3 تموز 1919) وسيواس (4-11أيلول 1919)، وما تمخض عنهما حصيلة جهود مصطفى كمال وتعاونه مع الكورد[64]. وقد عكست مقرراتهما مع بنود الميثاق الوطني هذه الحقيقة[65]. فقد وضعت تلك المؤتمرات الأسس والخطط، المدنية والعسكرية، لإنقاذ تركيا، وأعادتها إلى مصاف الدول المستقلة والموحدة، فإلى جانب تنظيم انتخابات في 28 كانون الثاني 1920، وحصول القوى الوطنية على الأغلبية فيها، فقد جرى وضع بنود (الميثاق الوطني *Misak-Milli*)، الذي وفر للكماليين سنداً قانونياً ربطوا به مطالبهم وأهدافهم، باعتبارهِ أُقرَ من مؤسسة منتخبة من قبل الشعب. والى جانب هذا الانتصار السياسي والتكتيكي الهام الذي حققهُ مصطفى كمال، فأنه وضع قوات كوردية منظمة ومدربة بواسطة كوادر عسكرية تركية، تحت قيادة ضباط أتراك، بأمرة كاظم قره بكير، وتمكنت من تحقيق أول انتصار في حرب الاستقلال ضد القوات الجورجية والأرمنية[66]. ويتحدث دانكورت أ.روستو بهذا الصدد: " قامت تركيا عام 1920 (كدولة امة)... فحدودها لم تتفق مع حدود القومية التركية، وقد أشار الميثاق الوطني إشارة واسعة للأكثرية (العثمانية المسلمة)، بحيث تشمل الأتراك والأكراد..."[67]

في الواقع، فأن حكومة السلطان هي الأخرى، تنبهت إلى إمكانية عقد رهان على الكورد، ولم تستطع تجاهل المدّ الجديد للقضية الكوردية، ومخططات بريطانيا إزاء كوردستان، لذلك سعت بدورها إلى خطط تكتيكية لاحتواء المستجدات الجديدة، فإلى جانب تشكيل لجنة من عدة وزراء حكوميين اتراك

وشخصيات كوردية لبحث مقترحات منح حكم ذاتي للكورد ضمن الدولة التركية [68]. أرسلت علي إحسان باشا- قائد الجيش العثماني السادس ووكيل والي الموصل السابق- إلى الولايات الكوردية في كوردستان الشمالية، الذي ما ان وصلها حتى رأس فيها تنظيما كوردياً هدف من ورائه الى التعاون مع الكورد من اجل تشجيعهم لخلق المشاكل في المناطق الكوردية من كوردستان الجنوبية الواقعة تحت الإدارة البريطانية[69] من جهة ثانية.

لقد حقق علي إحسان باشا نجاحا لا بأس به بين الكورد في جزيرة ابن عمر، وكذلك في أنحاء كوردستان الجنوبية(جنوب خط الهدنة)، إلا أن البريطانيين تنبهوا إلى خطورة تلك التحركات، وقاموا بتهديد حكومة السلطان بالتدخل عسكرياً لوقف مثل تلك النشاطات، مما أجبرها في 19 شباط 1919 على إصدار أمر بعزل علي إحسان باشا واستدعائه إلى استانبول[70].

إن رضوخ حكومة السلطان للضغوطات البريطانية بالامتناع عن التدخل في الشؤون الكوردية، كان طبيعياً، فبحكم وقوع استانبول تحت احتلالها وحلفاءها، لم يكن هناك أي مجال لتجاهل الضغوطات البريطانية.

إلا أن الأمر الذي كانت بريطانيا تتوجس منه وتخشاه في تلك الفترة هو تنامي قوة وشعبية الحركة الكمالية في الولايات الكوردية في الأناضول، فقد أفزعتها الانتصارات السريعة التي حققتها القوات الكمالية ضد أعدائهم[71]. وفي خطوة لاحتواء الخطر المتنامي من الكماليين، كلفت بريطانيا الميجر نوئيل Noel بمهمة خاصة إلى المناطق الداخلية في كوردستان الشمالية للعمل على مقاومة الدعاية الإسلامية التي يبثها الأتراك ضد الإنكليز ولغرض تبديد مخاوف الكورد من المزاعم التي يبثها الأتراك في أنهم سيقعون تحت "رحمة الأرمن" وكسب تأييدهم في دعم بريطانيا[72]، التقى الميجر نوئيل هناك بشخصيات كوردية مثل أمين عالي بدرخان والسيد عبد القادر النهري وأكرم جميل باشا وأقنعهم بالقيام بجولة شملت الولايات الكوردية في كوردستان

الشمالية[73]، وتزامنت تلك الجولة مع اندلاع حركة كوردية مسلحة، في ملاطية عرفت (بحركة ملاطية)[74]. وحسبما يذكر الدكتور خليل علي مراد، "فإن الإنكليز، وربما حكومة استانبول لم يكونوا بعيدين عنها"[75].

مهما يكن فإن حركة ملاطية أجهضت فور انطلاقها من الكماليين، لان البريطانيين لم يهتموا بالمسالة الكوردية ومستقبل الشعب الكوردي إلا بالقدر الذي يخدم مصالحهم في المنطقة[76]. فقد استغل البريطانيون طموحات الكورد المشروعة في إقامة دولة مستقلة في ضرب الحركة الكمالية. وعلى الرغم من إنكار المسؤولين الإنكليز معرفتهم بجولة نوئيل، أو علمهم بها، فأن برقية سرية بعث بها نوئيل إلى المفوض السامي البريطاني في بغداد يوم 23 أيلول 1919، تفند تلك المزاعم، وتلقي مزيداً من الضوء على أهداف جولته في كوردستان الشمالية والتي ذكر فيها بأنه "في حالة تعرضنا للخطر لما خلفه مصطفى كمال، فإننا نستطيع استخدام البدرخانيين وكورد آخرين، عن طريق إقناع الحكومة التركية بتعيينهم ولاة أو متصرفين للاقضية الكوردية"[77].

لقد تنصل البريطانيون من مسؤولياتهم فيما يخص الكورد ومهمة الميجر نوئيل، لم تكن سوى (مهمة استطلاعية) بحسب تقييم أحد المسؤولين في دائرة المندوب السامي البريطاني في استانبول[78]. ولم يحصل قادة حركة ملاطية على أي دعم مادي أو معنوي بعد قيامهم بالحركة، وتركوهم لمصيرهم[79].

ولم تكن مهمة الميجر نوئيل هي التدبير الوحيد الذي قام به الإنكليز لإخضاع الأتراك، إذ تشير التقارير المرفوعة من والي وان *Van* إلى الباب العالي إلى وجود اتصالات مكثفة بين البريطانيين من جهة وبين كل من سمكو[80] والسيد طه الشمديناني[81]، متهمة الإنكليز بالسعي إلى إقامة حكومة كوردية لسمكو تشمل اورمية وسلماس وخوى، وأخرى للسيد طه في المناطق الممتدة من جزيرة ابن عمر(بوتان) الى اورمية، وتضيف تلك التقارير، بأن هدف الإنكليز من وراء هذه الإجراءات هو"تسليط هؤلاء ضدنا".

وتتحدث برقية مشفرة أخرى موجهة من والي وان، إلى قيام السلطات البريطانية بالاتصال" بالشيوخ والعلماء والرؤساء من الكورد"، وأفهمتهم بأنها تسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية الكوردية، كما قدمت هبات و إغراءات مادية لهم، في محاولة منها لمدّ النفوذ البريطاني حتى شمدينان واورامار وكويان، وتذكر البرقية بأن ابرز الشخصيات التي تمكنت من إقناعهم هم شيخ بارزان والشيخ محمود الحفيد، واحمد فائق بدرخان، وتضيف بأنها بعثت برسائل أخرى إلى رؤساء عشيرة اورامار التي "لا تأمن الإنكليز، وليس لهم بينهم من أصدقاء". كما تحدثت عن إيفادها لشخص من رواندوز "خدعه الإنكليز بكوميديا الأمة الكوردية" وهو الضابط احمد فائق بدرخان.

وتتحدث برقية أخرى مرفوعة من والي دياربكر مصطفى نادر الى الباب العالي – نظارة الداخلية بتاريخ 11 نيسان 1919عن قيام الحاكم السياسي الإنكليزي في السليمانية ديرك *Deyrik* بالمجئ إلى دياربكر ماراً بـ(ويران شهر) *Viran Seher* وقيام نقيب إنكليزي آخر بالتوجه من اورفا الى ديران شهر، في مساعي متواصلة وجدية لكسب ود عشيرة الملي الكوردية. وقد ابدت البرقية قلقاً كبيراً من تلك المساعي.

في الواقع فأن الموظفين الأتراك يبدون مبالغة كبيرة في تقدير التحركات البريطانية، إذ تشير برقية مستعجلة من (وهبي) وكيل والي بتليس الى الباب العالي مؤرخة في 2 تشرين الأول 1919، إلى وجود خطة إنكليزية، تقوم على أساس قيام قوة مختلطة من الإنكليز والأرمن قد يصل قوامها تقريباً الى 1500 رجلٍ مع طائرة بمهاجمة منطقة كلي كويان وأطراف سعرد.

وعلى الرغم من القلق الكبير الذي أبداه الموظفون الأتراك وحكومتهم في استانبول تجاه التحركات البريطانية إلا أنها وكما يبدو بدت عاجزة عن القيام بأي إجراء لمواجهة تلك التحركات، بدليل توفر عدة فرص مكنتها من المجابهة والرد، او على الاقل، التقليل من مخاطر تلك التحركات، وهو ما

تؤكده المراسلات التي جرت بين الموظفين الإداريين الأتراك في تلك المناطق وبين مرؤوسيهم في استانبول، ففي البرقية المرفوعة من والي وان حيدر إلى الباب العالي، والمؤرخة بـ 23 تموز 1919، يذكر فيها هذا الوالي بأن (محمد صالح) – مدير المال في برواري – قد قدم طلباً والتماساً، في رسالته المؤرخة في 31 آب 1919، والموقعة تحت اسم الجمعية المحمدية، "بإرسال قائممقام إن أمكن" وإذا تعذر ذلك، فيتمنى " إرسال العسكر او على الأقل فرد من الجندرمة". وكان جواب الباب العالي هو "غير جائز قطعياً، لان النتائج الوخيمة التي ستترتب على استمرار مثل هذه الحركة غنية عن التوضيح..." وفي البرقية الموجهة من نائب والي وان مدحت إلى الباب العالي، بتاريخ 12 كانون الأول 1919، والتي تتحدث عن طلب أهالي وعشائر الموصل بإرسال مأمور عثماني إلى المناطق التي حرروها من الإنكليز، لتنسيق وتمشية أمورهم، والتماساتهم بإرسال الأسلحة لهم بمعية ضابط[82].

لم يبدِ الباب العالي أية استجابة لتلك الطلبات بل أهملها. إن عدم استجابة الباب العالي لتلك الالتماسات والطلبات، أو استغلالها كورقة ضغط على الإنكليز في تلك المرحلة الحرجة والمصيرية من تاريخ تركيا، يظهر عدم رغبة الباب العالي في إغضاب بريطانيا أو إشعال حرب جديدة هو في غنى عنها، ورغبة منه في عدم دعم الكورد كون حكومة الباب العالي لاتزال تسيطر على قسم كبير من بلادهم والذين بدورهم يطالبون بحقوقهم، بالإضافة إلى أن حكومة الباب العالي لم تكن تمتلك السلطة الحقيقية على معظم أنحاء البلاد، فلم تكن تتعدى سلطتها العاصمة استانبول، فضلاً عن أنها كانت تفتقر إلى الإمكانيات العسكرية والمالية بالشكل الذي يؤهلها للقيام بدور الممول للحركات المناوئة للإنكليز، كما أنها لم تكن ترغب في أن يستغل مصطفى كمال وحركته الفتية، التي بدأت تثير المخاوف، تلك الأوضاع الجديدة التي ستنجم عن دعمها وأدارتها بلا شك حركة مسلحة ضد الإنكليز.

خامسا: نجاح الحركة الكمالية وانعطاف سياسة القوى العظمى نحو مشروع "كوردستان"

لقد تزامنت التعقيدات والتحركات الكثيرة في الساحة العثمانية داخلياً، مع استمرار التعقيدات الدولية بسبب مستقبل وقضايا الشرق الأوسط، وإذا كان قيام مصطفى كمال بقيادة حركة وطنية نمت سريعاً أدى إلى تحقيق انتصارات متتالية، قد أبطلت معاهدة سيفر عمليا، فان تضارب المصالح بالنسبة لدول الحلفاء، قد أفرغها من كل قيمة قانونية أو دولية. ومع ذلك ظلت الدبلوماسية البريطانية تلوح في المحافل الدولية حتى أوائل عام 1921 بشعار كوردستان المستقلة، لكن مؤتمر لندن الذي جرى الإعداد له من 21 شباط ولغاية 14 آذار من عام 1921، أي بعد حوالي نصف عام من الإعلان عن معاهدة سيفر، كشف بشكل واضح حقيقة الموقف البريطاني من قضية كوردستان[83].

دامت جلسات المؤتمر الذي حضره وفد مشترك مَثل حكومتي أنقرة واستانبول، حوالي أسبوعين وقد استأثرت المسألة الكوردية في المؤتمر باهتمام واضح. وحاول الوفد التركي الذي رأسه بكر سامي - وزير خارجية المجلس الوطني الكبير - إقناع الحلفاء بأن المسألة الكوردية مسألة داخلية لا تخضع للمناقشة مع الدول الكبرى الأخرى حينما قال: " بان وفده لا يمثل تركيا فقط بل كوردستان أيضا لأنه يضم في عداده وفوداً من المناطق الكوردية من البلاد"[84]. إلا أن كرزن لم يقتنع بكلام نظيره التركي، فقد خصص يوم 26 شباط بأكمله لمناقشة مسألة الكورد بشكل منفرد وخاص.وقد حاول كل طرف إقناع الطرف الآخر بآرائه[85].

لقد حاول القوميون الكورد في استانبول، الذين كانوا يراقبون التطورات الجديدة بقلق، إقناع البريطانيين بعدم تصديق مزاعم الأتراك بخصوص كوردستان، وحثهم على الالتزام بالبنود الخاصة بالكورد من معاهدة سيفر، ففي اللقاء الذي جرى بين وفد من الكورد ورامبولد *Rumbold*، المفوض السامي البريطاني في استانبول، في 2 آذار 1921، أكد له اعضاء الوفد

الكوردي بأنه يرفض كلياً فكرة أن الوفد الذي يمثل حكومة أنقرة يمثل أماني وتطلعات الكورد أيضا، كما عبروا له عن قلقهم من التراجع الذي أصاب موقف الحلفاء، وذكروا بأنه "لا يحق لأحد إحداث أي تغيير في المادة (64) من اتفاقية سيفر، التي تنص على دمج وتوحيد المناطق التي يشكل الكورد فيها أكثرية السكان"[86].

إن شكوك الكورد ومخاوفهم كانت في محلها، فقد أظهرت بريطانيا استعدادها بإعادة النظر بأية معاهدة فيها إشارة إلى كوردستان مستقلة[87]. ففي البرقية الموجهة من لندن من وكيل الدولة في الخارجية البريطانية إلى وكيل وزارة المستعمرات إشارة واضحة للموقف البريطاني الجديد من مسألة كوردستان، وتذكر بأنه "ثمة احتمال بتعديل المادة 64 من معاهدة سيفر، بطريقة تحذف منها كل إشارة إلى دولة كوردية مستقلة في المستقبل..."[88].

لقد حددت طبيعة مناقشة المسألة الكوردية في مؤتمر لندن موقف جميع الأطراف منها بدقة، فقد وقف كرزن بوجه بكر سامي في المسائل التي تمس مصالح الإمبراطورية العثمانية وعلى الرغم من حديثه المستمر عن منح الكورد الحكم الذاتي، إلا انه في النهاية اظهر استعداد دول الحلفاء للتنازل أمام الأتراك، وتحديداً فيما يخص المسألتين الكوردية والتركية، وتشير ردود كرزن وأجوبته إلى غياب أي ذكر لكوردستان مستقلة، بل اكتفى بإشارة إلى" الاستقلال الذاتي الداخلي للكورد في تركيا". وما كان من الوفد التركي ألا أن يغتنم الفرصة عندما أعلن أن "حكومة أنقرة مستعدة لاستقبال لجنة في كوردستان تقوم بأجراء التحقيقات والاستفتاء العام... وعلى أية حال تقبل الحكومة بمبدأ الاستقلال الذاتي المحلي للمناطق التي يشكل فيها العنصر الكوردي غالبية السكان..."[89].

وهكذا تخلت بريطانيا فعلياً عن مطلب الاستقلال الكوردي واكتفت هي وحلفائها بالمطالبة فقط بنظام حكم ذاتي للولايات الكوردية في كوردستان الشمالية، وحتى ذلك المطلب كان فيه شيء كثير من الغموض بحيث أمكن الأتراك فيما بعد من التنصل من أي التزام تجاه الكورد [90].

ومع ما حققه الأتراك بصورة عامة في مؤتمر لندن من مكاسب سياسية ودولية كبيرة، والمتمثلة بتغيير في كثير من جوانب معاهدة سيفر لصالح الأتراك، إلا أن ذلك لم يرض طموح المجلس الوطني الكبير ومصطفى كمال، لذلك لم يسفر مؤتمر لندن سوى عن مزيد من التعقيد والضرر فيما يخص العلاقات التركية- البريطانية من جهة، وما يخص مستقبل الكورد وكوردستان من جهة ثانية.

وبينما كانت المناقشات على أشدها بين الأتراك من جهة والبريطانيين وحلفائهم من جهة ثانية في مؤتمر لندن، كان المسؤولون البريطانيون في وزارة المستعمرات واستانبول يناقشون سبل الاستفادة من الكورد في الضغط على الأتراك لتحقيق مكاسب ومساومات معهم. وغدت تلك المحاولات أكثر جدية ونشاطا عقب انتهاء مؤتمر لندن في 14 آذار 1921 دون التوصل إلى نتيجة مرضية لبريطانيا، وقد تبلورت الأفكار البريطانية الجديدة بخصوص الكورد بشكل واضح في مؤتمر القاهرة، المنعقد في الفترة من 12-30 آذار 1921.والذي جاء استجابة لنجاحات الكماليين في الأناضول، وكان هدفه الأساس هو رسم سياسة بريطانية اقل كلفة في الشرقين الأدنى والأوسط[91].

نوقشت مسألة كوردستان كمسألة مركزية في المؤتمر، وشكلت لهذا الغرض لجنة خاصة سميت بـ(لجنة كوردستان) ترأسها تشرشل، وزير المستعمرات رئيس المؤتمر نفسه. لقد ظهر في مؤتمر القاهرة فيما يخص حل المسألة الكوردية اتجاهان متقاطعان: اتجاه مثله السير برسي كوكس[92] والمس غيرترود بيل[93] والسيرهنري دوبس[94] وآخرون، وقد دعا هذا الاتجاه الى تركيز اهتمام بريطانيا على كوردستان الجنوبية[95]. واتجاه أيده وزير المستعمرات تشرشل وكل من الميجر سون[96] والميجر لونكريك[97]، وكان هذا الاتجاه يرى بأن خط الحدود بين إدارة كوكس-دولة العراق- يجب أن يفرق بوضوح الأهالي الكورد عن الأهالي العرب، إذ إن مدن أربيل وكفري وكركوك ليست مدناً عربية

بأي شكل من الأشكال. ومهما يكن فأن الاتجاه الممثل بكوكس غلب في النهاية، وأظهرت التقارير والمراسلات المتبادلة بين تشرشل وكوكس بصورة جلية بأن بريطانيا ما تزال لا تمتلك سياسة مبدئية وواضحة حيال الكورد[98].

مهما يكن من أمر، فأن الكماليين لم يقتنعوا بتنازلات البريطانيين وباقي دول الحلفاء لهم، على الرغم من استغلالهم تلك التنازلات الى ابعد الحدود، وبالمقابل فإن بريطانيا لم ترغب بتقديم المزيد من التنازلات بحيث تؤثر على مصالحها، ويبدو انها هي الاخرى اقتنعت بأن الكماليين لن يكتفوا بما حصلوا عليه من تنازلات في مؤتمري لندن الاول والقاهرة، لذلك لجأوا مرة أخرى إلى أسلوب طالما استخدموهُ للضغط على الكماليين لإجبارهم على تليين موقفهم. إن محتوى المذكرات والمراسلات للدوائر السياسية البريطانية المختلفة خلال اشهر نيسان وأيار وحزيران 1921 يبحث "مسألة الاستفادة من الوطنيين الكورد ضد القوميين الأتراك"، وتبين هذه المراسلات التي استمرت طيلة اشهر أن البريطانيين أصبحوا على علم بأن الكورد على علاقة مع اليونان، وتوقعت المصادر البريطانية بأن تحالف الكورد مع اليونانيين لن يكتب له النجاح بسبب التعقيدات القومية والدينية بينهما، وسيكون الكورد الطرف الخاسر في المعادلة، وتتحدث تلك المذكرات عن طلبات كوردية إلى المسؤولين البريطانيين في ولاية الموصل للسماح لهم باتخاذها مركزاً للمقاومة ضد الكماليين[99].

وقد ناقش المسؤولون البريطانيون مع أشخاص من عائلة البدرخانيين مسألة تقديم الدعم إلى الكورد ونوعيته، إذ يذكر احد المسؤوليين الإنكليز بأنه اخبر احد أولاد بدرخان بأن" بريطانيا لا تفضل أن يتخذ الكورد من مدينة الموصل مركزاً لمقاومة الأتراك الكماليين لان ذلك سيخلق مشكلة لبريطانيا"، وإنما يقترح تقديم " دعم متواضع للحركة الكوردية في المناطق الداخلية من الأناضول بعيداً عن حدود ولاية الموصل". ويبدو أن السلطات البريطانية قامت بالفعل بتشجيع عبد الرحمن بك شقيق أمين عالي بدرخان

بزيارة بيروت " لكي ينسق مع الفرنسيين ويناقش معهم اختيار المنطقة التي ستتأسس فيها دولتهم"[100].

ومهما يكن فأن وزيري المستعمرات والخارجية البريطانيين اتفقا من حيث المبدأ في أيار 1921 على عدم إجراء أية مفاوضات مع الأتراك الكماليين، ودعم المقترحات التي تقضي بدعم الوطنيين والقوميين الكورد ومدّ يد العون لهم[101]، وقد وضع راولنسون – احد كبار موظفي المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط– تقريراً تضمن بحثاً عن الوضع السياسي والعسكري للحركة الكمالية وموقع الكورد فيها، وقد وضع التقرير أساسا لبحث قيام ثورة كوردية ضد الكماليين واستخدام الكورد لإضعاف الموقف العسكري والسياسي للكماليين[102].

وفي الواقع كانت الخطة المذكورة على جانب كبير من التنظيم والتخطيط، إلا أنها اصطدمت بمعارضة شديدة من كبار موظفي وزارة المستعمرات، وموظفي دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وقد برروا رفضهم هذا "بأنه ليس هناك ما يمكن أن تجنيه بريطانيا من انتفاضة كوردية، لان الكورد لا يمتلكون النفوذ والخبرة في مناطق كوردستان الشمالية والتي ينبغي قيام الانتفاضة فيها ضد الأتراك"، وأضاف احدهم بأن "ثورة كوردية ستخلق مشاكل كبيرة للكماليين، ولكن المناطق التي ستشهد ثورة تحتاج إلى إداريين ومختصين في الشؤون الخارجية كما حدث في الحجاز... وبطبيعة الحال لا يمكن مقارنة الظروف التي جرت فيها الثورة العربية 1916 بالظروف التي تعيشها كوردستان الشمالية...". وقال آخر "بأننا إذا قمنا بتبني مقترح راولنسون وقمنا بتحريض الكورد للقيام بثورة ضد الأتراك، وضمنا المكسب السياسي من وراء قيام الثورة، فهل عندها سنترك الكورد للأتراك كي ينكلوا بهم كما يشاؤا، الم يتعلم الكولونيل راولنسون الدرس من تحريض الروس للأرمن؟!..."[103].

لم تتكلل الخطط البريطانية الجديدة بالنجاح، ومهما كانت دوافع المسؤولين البريطانيين في معارضة خطط جديدة لدعم الكورد، فإن سنة 1921 عدت سنة انتصارات للحركة الكمالية: عسكرياً على اليونانيين من جهة[104]، وسنة اتفاقيات ودعم واعتراف دولي من جهة ثانية.

وقد تمكنت الحركة الكمالية فعليا، من دمج المنطقة الكوردية في الأناضول بتركيا الحديثة، تلك المنطقة التي اعتبرت جزءاً من مشروع الدولة الكردية المتفق عليها في سيفر[105]. ومع نهاية سنة 1921 لم يكن أمام السياسة البريطانية إلا الانفتاح تدريجياً على نظام الكماليين. وقادت الرغبة المتزايدة لبريطانيا وحاجتها الملحة إلى السلام مع تركيا إلى تقييد خططها وسياستها تجاه كوردستان.

سادساً: الكماليون: اصداء النجاحات على صعيد التركيا في جنوب كوردستان

وبموازاة موقف بريطانيا وحلفائها الجديد، فإن سعي الكماليين للحصول على المزيد من التنازلات لم يطلهُ أي ضعف او تراجع، وقد رأى قادتهم بأنهم بحاجة إلى قوة مساندة إضافية، لتوازن بها مصالح الحركة باتجاه إضعاف الموقف البريطاني أكثر[106]. وانطلاقاً من ذلك الهدف كُلف احد الضباط الكورد وهو احمد تقي[107]، للقيام بمهمة التنسيق والتعاون بين الكماليين والكورد في رواندوز بكوردستان الجنوبية.

وصلت مفرزة تركية إلى رواندوز في أيار 1921 وحققت نجاحات كبيرة في كسب دعم الكثير من العشائر الكوردية المعادية لبريطانيا الى جانبها، وابتداءً من تموز 1921 بدأت بأعمال عسكرية نشطة ضد الإنكليز أبرزها كان طرد الإنكليز من رواندوز بالتعاون مع الكورد[108]. وتُوجت تلك النجاحات بتعين قائمقام ومجلس اداري في رواندوز، بقرار من المجلس الوطني الكبير في آذار 1922، ولتعزيز تلك النجاحات الكبيرة ، تم إيفاد علي شفيق المُكنى بأوزدمير– وهو جنرال من اصل شركسي–إلى المنطقة[109].

يبدو أن استراتيجية الأتراك تركزت على الضغط على السلطات البريطانية في العراق، عن طريق خلق بلبلة وتوتر في كوردستان الجنوبية، واعتمدت تلك الاستراتيجية على إرسال قوات غير نظامية وبصورة متكررة مهمتها القيام بحرب عصابات داخل المناطق الكوردية، وأتباع أسلوب الترهيب والترغيب مع زعماء العشائر الكوردية.

أثارت نجاحات الأتراك السريعة في كوردستان الجنوبية مخاوف البريطانيين، الذين عالجوا الموضوع بطرق مختلفة وكان من بينها محاولة إرضاء أوساط واسعة من الكورد عن طريق السماح للشيخ محمود البرزنجي بالعودة من منفاه في الهند في أيلول 1922 وتعيينه مجدداً حاكماً على السليمانية[110].

إن إعادة البريطانيين للشيخ محمود إلى السليمانية، لم يعالج الموقف الخطير للإدارة الإنكليزية في المنطقة، بل زادت من مشاكل البريطانيين، حيث قام الشيخ، بعد أن يأس من إمكانية إيجاد البريطانيين لحل دبلوماسي للقضية الكوردية، بالاتصال سراً بالكماليين[111]، وتظاهر سراً بتأييد بريطانيا، وقد تمكنت السلطات البريطانية من كشف مراسلات متبادلة بين الطرفين[112].

لقد تزامنت التدخلات التركية، والتعقيدات الكبيرة التي أحدثوها في كوردستان الجنوبية، مع اقتراب انعقاد جلسات مؤتمر لوزان، الذي افتتح أولى جلساته في 20 تشرين الثاني 1922، لذلك زادت بريطانيا من نشاطاتها الدبلوماسية والعسكرية في كوردستان الجنوبية، فأسرعت إلى نشر المعاهدة العراقية البريطانية في 13 تشرين الأول 1922 المنعقدة في 10 من الشهر نفسهُ، كما رافق هذا العمل ايضا نشر بيان مشترك (بريطاني – عراقي) يتناول ضمانات عن حقوق الكورد[113]. ومن جانب آخر بدأت " بحملات تطهيرية " منذ أوائل تشرين الأول 1922 واستمرت أثناء انعقاد جلسات مؤتمر لوزان الاول (20 تشرين الثاني 1992 ـ 23 نيسان 1923)، وقد تمكنت القوات البريطانية بحلول 14 تشرين الأول 1922 من استعادة كويسنجق، وبعد ستة اشهر رواندوز في 22 نيسان 1923[114].

عكست استجابة الكورد لتحركات الأتراك الكماليين فشل السياسة البريطانية في كوردستان الجنوبية، كما عبرت عن خيبة أمل الكورد من استجابة البريطانيين لطموحاتهم وأمانيهم القومية المشروعة.

ومن جهة ثانية فقد ظهر رد فعل البريطانيين تجاه حركة رواندوز ذروته في اصرارهم على التمسك بولاية الموصل - كوردستان الجنوبية - والتي تطور الجدل بشأنها في الفترة ما بين (1923–1926) إلى مشكلة غدت من محددات سياسة بريطانيا تجاه تركيا.

سابعا: ضياع مشروع "كوردستان سيفر": المسؤولية التاريخية

دفعت التطورات الأخيرة في كوردستان الجنوبية، ونجاحات مصطفى كمال الداخلية والخارجية، وما نجم عنها من تعقيدات كبيرة في الساحة الدولية، بريطانيا الى مراجعة سياستها، الغامضة أصلا، تجاه المسألة الكوردية وكوردستان، وقد عبر عن التوجه البريطاني الجديد ارنولد ولسون عندما ذكر بأنه " علينا أن نترك الأكراد الموجودين في خارج حدود ولاية الموصل وشأنهم وإلى ما تريده الحكومة التركية بهم... "[115]. وهو ما يعزز الرأي القائل " بعدم وجود أي دليل يُشير إلى دعم بريطانيا للحركات القومية الكوردية في كوردستان الشمالية بعد عام 1922"، فقد كان تشجيع الحركات القومية الكوردية في كوردستان الشمالية تهديداً للمصالح البريطانية في كوردستان الجنوبية[116].

لقد ضيع ذلك الغموض والازدواجية في السياسة البريطانية تجاه كوردستان الشمالية خصوصا وكوردستان الجنوبية[117] عموماً من جهة، ونجاحات مصطفى كمال على اليونان والحلفاء، وابتعاد فرنسا وايطاليا عن بريطانيا ومعارضتهما لمشاريعها في المنطقة من جهة ثانية، البنود الخاصة بالكورد من معاهدة سيفر، بل أدى إلى أن تفقد معاهدة سيفر نفسها الأسس التي قامت من اجلها. وفي هذه الأثناء أصبح مشروع "كوردستان المستقلة" أو ذات الحكم الذاتي باهتاً بشكل ملحوظ وبدأ يفقد قوته وصوته بصورة مطردة[118].

كما لا يمكن إغفال دور روسيا السوفيتية في تقويض مشاريع بريطانيا الكوردية، في معاهدة سيفر، ويعتقد اولسن بأن بريطانيا " نبذت التدخل في كوردستان الشمالية لصالح الكورد رغبة منها في ضمان علاقات جيدة مع النظام الكمالي الجديد"[119]. فقد جابه البريطانيون خيارين: إما الصداقة مع الأتراك أو ترك الأتراك للنظام الجديد في روسيا..." وفي الحقيقة فإن الخيار الثاني كان كارثياً بالنسبة لبريطانيا، ولهذا أعطت بريطانيا الأسبقية لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية الخاصة[120].

وفي الواقع لم تكن كوردستان ضحية المصالح والمستجدات الدولية فقط، بل كانت هناك عوامل ذاتية متعلقة بطبيعة القضية الكوردية دفعت ببريطانيا إلى تبني سياسات وقتية متناقضة ومضطربة تجاهها، فقد صرح هـ.أ. اسكويث – رئيس الوزراء البريطاني في فترة الحرب– أن المسألة الكوردية "هي إحدى المسائل العويصة التي واجهت الإمبراطورية البريطانية الهندية". وقد لوحظت هذه الملاحظة أيضا من جانب السيد بونارلو – رئيس الوزراء البريطاني في آذار 1920– عندما ذكر " بان مسألة الكورد من المسائل التي جلبت انتباه ممثلي الحلفاء أثناء مفاوضات السلام في باريس فالقضية ذات أبعاد خاصة ولها تأثيرات جمة على اتجاهات السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وخاصة علاقات الحكومة البريطانية مع تركيا وأرمينيا وعرب العراق"[121].

فقد اثر عدم وجود شعور قومي متماسك بين الكورد في الموقف البريطاني تجاه القضية الكوردية وصرح توينبي *Arnold J.Toynbee* بذلك قائلا "كان الشعور القومي الكوردي، دائماً في الجانب الخاطئ، من المعارضة، سواء أكانت تركية أم بريطانية او عربية او أي غرباء آخرين، وباستثناء عدد قليل من الأشخاص ذوي الأصل الكوردي المستقرين في استانبول أو في الغرب، والذين فقدوا الاتصال بجذورهم العشائرية في الوطن.فإن هنالك إشارة ضعيفة حتى الآن على وجود إحساس كوردي ايجابي بالتكافل والتماسك

القومي، وبضمنها في ولاية الموصل، بل لم تكن هناك أية رغبة للتعبير عن هذا التضامن والتكافل بشكل سياسي. ان الأفق السياسي للكورد كان محدوداً، ومحكوماً بالحزازات بين عشيرة وأخرى، أو بين الجماعات ورؤساء القبائل المختلفة المتنافسة. وظلت السياسة بالنسبة للكورد مسألة شخصية، فردية في روحيتها"[122].

وفي نيسان 1920 أبدى اللورد كرزن رغبة حكومته في مقابلة ممثلين عن الجانب الكوردي من اجل الاستماع إلى وجهة نظرهم في تشكيل حكم ذاتي للكورد، وبناءً على ذلك تم توجيه تعليمات إلى استانبول وبغداد، ولكن الردّ لم يكن مشجعاً فقد أجاب الممثل السامي في استانبول بأنه لا يوجد كوردي يستطيع البريطانيون الاعتماد عليه في تنظيم حكومة لكوردستان. واخبر وزارة الخارجية أيضا بأنه "لا يوجد كوردي كفٌ يستطيع أن يمثل بحق كل كوردستان"[123]. وأصر الموظفون البريطانيون في العراق أيضا على أن الكورد يفتقرون إلى الشعور القومي. وقد قال لويد جورج "أنه حاول ان يبحث عن مشاعر الكورد في ذلك الوقت، وبعد البحث في استانبول وبغداد، وجد انه من المستحيل ان يجد كوردياً يحظى بتأييد غالبية الكورد"[124]. ويذكر احد الباحثين الكورد بـ"ان أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ملئ بالبرقيات المرسلة من قبل رؤساء عشائر كوردية مهمة إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية تستنكر فيها محاولات المدعو (شريف باشا) إقناع الدول الكبرى تشكيل دولة كوردية وتعلن عزمها على البقاء مع (إخواننا في الدين) الأتراك"[125].

وفي المحصلة فان عدم استقرار الأوضاع السياسية في العراق وكوردستان وتركيا وإيران، إضافة إلى اختلاف وجهات النظر في الوزارات البريطانية نفسها تجاه المسألة الكوردية والعراق، بل حتى بين الموظفين البريطانيين أنفسهم؛ قد أدى ببريطانيا إلى إتباع سياسات متناقضة تجاه الكورد، ففي الوقت الذي فضلت فيه وزارتا الهند والخارجية إقامة كوردستان مستقلة وأعلنتا ذلك، كرر

ولسن موقفه السابق من أن مثل تلك السياسة سوف ينتج عنها تأثير سلبي على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، كما أعلن الأدميرال كالتورب–اول مندوب سامي بريطاني في تركيا– بان "كوردستان الحرة...ستكون جارة لا تحمد عقباها للدولة العراقية الجديدة..."[126]، وفي النهاية تم تبني رأي ولسن، وتوصل المسؤولون البريطانيون إلى قناعة مفادها:"أن بريطانيا ستبقي جنوب كوردستان جزء من العراق ويكون لتركيا شمال كوردستان"[127].

وهكذا فقد تحددت أهداف السياسة البريطانية، عشية معاهدة لوزان، باتجاه استثناء كوردستان الجنوبية(ولاية الموصل) من الضم الى أي كيان كوردي مستقبلي ، بل أصبح تخلي بريطانيا عن أي مشروع ، يهدف او يدعم "اقامة مملكة مستقلة في تلك المناطق" أي في كوردستان عموما، أمرا محتوما[128].

المصادر والهوامش

1) للتفاصيل عن معاناة الكورد وتأثير الحرب عليهم ينظر: كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط2، بغداد، 1984، ص197 - 234؛ بلەج شێرگو، القضية الكردية، بيروت، 1986، ص 72 - 76.

2) ظل الجزء الشرقي منها داخل الإطار الإيراني، كون إيران لم تدخل الحرب، إما الجزء الآخر فقسم إلى قسمين: بقي القسم الشمالي منهما تحت النفوذ والسيطرة الاسمية للسلطان العثماني، أما القسم الجنوبي منهما فدخل في قبضة الإنكليز. ينظر:كمال مظهر احمد، كُردستان ...، ص 354-355.

3) W.R.Hay ,Tow Years in Kurdistan, Experiences of A Political of Ficre 1918-1920, Sidgeirk and Tackson Ltd, London, 1921,P.110.

4) G.Atiyyah, Iraq, the Emergence of a State, 1908-1921, Asocial Political Study, Beirut, 1973, P.167.

5) ولسن: السير ارنولد تالبوت ولسن (1884-1940) احد اشهر ضباط الحملة البريطانية على العراق، تولى منصب وكيل الحاكم الملكي العام في العراق خلفا لبرسي كوكس 1918، وقد حدثت في عهده ثورة العشرين العراقية، وكان من أنصار حكم العراق حكما مباشرا، ولعب دورا مهما في الحاق كوردستان الجنوبية بالعراق.للتفاصيل ينظر:

-A.T.Wilson,Clash of Loyalties Mesopotamia1917-1920, London, 1931;

– ديفيد كورن، رجلان أقحما الأكراد بالعراق، مناورات كوكس–ولسن، ترجمة: حميد عبد الملك، جريدة الاتحاد، السليمانية، العدد326، 9-7-1999.

6) السر ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة وتعليق: جعفر الخياط، ط1، بيروت، 1971، ص 183.

7) شريف باشا:(1865-1951)وهو ابن سعيد باشا خندان، تقلد ما بين سنوات 1898–1908 منصب سفير الدولة العثمانية في السويد ويعد من المؤسسين لجمعية التعاون والترقي الكوردية، اقترن اسمه بالقضية الكوردية في مؤتمر الصلح في باريس 1919 حيث مثل الكورد فيها، ونشط لدى ممثلي الحلفاء

والأرمن في سبيل استحصال الحقوق الكوردية في إقامة كوردستان مستقلة.ينظر: روهات الاكوم، شريف باشا سنوات عاصفة لديبلوماسي كوردي، ترجمة: شكور مصطفى، كوردستان العراق، 2004، ص 17-23.

8) احمد عثمان أبو بكر، كردستان في عهد السلام، أربيل، 2002، ص 245-246؛ السر ارنولد ولسن، المصدر السابق، ص181 .

9) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط2، بيروت، 1971، ص 188؛ م.س.لازاريف، المسألة الكردية 1891-1917، ترجمة: اكبر احمد، السليمانية، 2001، ص508.

10) السر ارنولد ويلسن، المصدر السابق، ص 181.

11) احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد...، ص 245-246.

12) مارك سايكس (1879-1919):سياسي وضابط بريطاني، تولى مناصب عديدة من بينها، ملحق فخري في السفارة البريطانية في استانبول (1905-1906)، وضابط في هيئة الأركان العامة (1915-1916) وسكرتير لجنة الدفاع الامبراطوري وسكرتير سياسي لوزارة الحرب *War Cabinet* (1916 – 1919)، ونائب مستشار للشؤون العربية والفلسطينية في وزارة الخارجية البريطانية سنة 1918، كما حضر مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919، وقد ارتبط اسمه باتفاقية سايكس – بيكو سنة 1916، واظهر شغفا بالرحلات التي دونها على شكل كتب أهمها:عبر خمس ولايات، دار الاسلام سفرة عبر عشر من ولايات تركيا الآسيوية، الإرث الأخير للخليفة... ينظر: مارك سايكس، القبائل الكوردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة: هەوراز سوار علي، تقديم ومراجعة وتعليق عبد الفتاح علي بوتاني، دهوك، 2002، ص 21-22.

13) احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد...، ص 246؛ سروه اسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية الى نهاية مشكلة الموصل 1914-1916، كردستان، 2001، ص 77-78.

14) للإطلاع على تلك البنود ينظر:كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، 1978، ص55 وما بعدها. وما يجدر ذكره هنا هو ان الزعماء الكورد آنذاك حاولوا اسناد مطاليب شعبيهم الى تلك النقاط، لاضفاء

صفة قانونية دولية عليها، على اعتبار انها جاءت وتبنت من رئيس قوة عظمى؛ وينقل آرنولد ولسن لنا عند زيارته للشيخ – الذي جرح وسجن بعد معركة دربندي بازيان –خلال زيارة قام به اليه حيث مكان احتجازه، حادثة تفصح عما ذكرناه، عندما قال: "رايته–ويقصد الشيخ محمود– وهو في منصبه في السليمانية بثلاث مناسبات. رايته في المستشفى ينكر بإيماءة وقورة صلاحية أي محكمة عسكرية بريطانية في محاكمته. وراح يقرأ عليَ نقاط ولسن الاثني عشر(الاربع عشر)، والتصريح البريطاني–الفرنسي الصادر في الثامن(السابع) من تشرين الثاني 1918 وكان لديه منهما ترجمة كوردية كُتبت له على حاشية بيضاء من صفحة واحدة من صفحات القرآن شدت الى ذراعه مثل طلسم"، وقد ترك هذا اللقاء في ولسن –الموظف البريطاني الكبير– انطباعاً لا ينسى وصورة لا تمحى لزعيم كوردي حاربهم طويلاً، فدونه بعد عشر سنوات .نقلاً عن: جرجيس فتح الله، يقظة الكورد: تاريخ سياسي 1900–1925 ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به، أربيل، 2000، ص221. وحقيقةً فان الزعماء الكورد –الحسني الظن بخصومهم والمفتقرين الى بعد نظر سياسي– ما يزالون يشكون تنصل خصومهم–وحلفائهم المؤقتين– من الوعود التي سبق وان منحوها للشعب الكوردي وهم في مواقف لا تمكنهم من قتال الكورد وقمع تطلعاتهم بقوة السلاح او مواقف تملي عليهم التعاون مع الكورد لتحقيق مصالح.

15) للإطلاع على نص التصريح ينظر: فيليب ويلارد ايرلاند، العراق:دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، 1949، ص 263.

16) للتفاصيل عن الجمعيات الكوردية، ينظر:عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكوردية في نصف قرن 1908–1958، بغداد، 1989، ص37-40؛ هوگر طاهر توفيق، دور الصحافة الكوردية في تطوير الوعي القومي الكوردي 1898-1918 دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 2004، ص22–23.

17) برهان الدين ابابكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى 1941–1947، ترجمة هوراس سوار، كوردستان، 2000، ص39-40.

18) مقتبس من:قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص 128.

19) سي.جي، ادموندز، كورد وترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط 2، اربيل، 1999، ص 114.

20) سر ارنلد تي ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، بغداد، 1992، ج3، ص 33.

21) المس بيل، المصدر السابق، ص 205

22) برهان الدين أبا بكر ياسين، المصدر السابق، ص 40.

23) احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد...، ص 98–100.

24) السيد عبد القادر الشمديناني(1851–1925):هو ابن الشيخ عبيد الله النهري (الشمزيني)، شارك في الحرب الروسية العثمانية، وكان احد الفعالين في ثورة 1880 الى جانب والده، سمح له السلطان عبد الحميد بالعودة من مكة، التي نفي اليها مع والده اثر فشل ثورته، والإقامة في استانبول ، انتسب الى جمعية الاتحاد والترقي اثناء مزاولة الاخيرة لنشاطها بصورة سرية، فنفاه السلطان عبد الحميد مرة جديدة الى الحجاز بعدما انكشف امره، لكنه رجع مجددا الى استانبول بعد الانقلاب الدستوري عام 1908 ، وتقلد مناصب متعددة في الدولة العثمانية، اعدمته السلطات التركية مع احد ابنائه ومجموعة من القادة الكورد في 1925/9/27 بتهمة الارتباط بالحركة القومية الكوردية.ينظر:ته حسين دوسكي، كورتيیه‌ك ژين و تيكوشينا سه‌يد عه‌ڤدولقادرێ نه‌هرى، گوڤارا ڤه‌ژين، دهوك، هژماره (16)، هاڤين، 1999، ل ل 35-65.

25) احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد... ، ص 102.

26) الاتونومي *Autonomy*:أو الحكم الذاتي نوع من النظام السياسي للحكم، وتتمتع الحكومات الاتونومية بالحكم الذاتي في مجالات معينة من تشريع القوانين تمنحها الحكومة المركزية، وقد تمنح المؤسسات الاجتماعية ايضا الحكم الذاتي في وضع القواعد التي تحكم ميدان نشاطها.ينظر:المعجم الحديث للتحليل السياسي، تأليف:*Geoffre Roberts and Alistair Edwards*, ترجمة :سمير عبدالرحيم الجلبي ، لبنان ، 1999، ص 37-38.

27) احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد... ، ص 105.

30) Harry N.Howard, The Partition of Turkey 1913-1923, New York, 1966, P.221; Paul C.Helmreich, From Paris to Sevres, U.S.A , 1974, PP.26-27.

29) م.أ.حسرتيان، القضايا القومية في تركيا، ترجمة:سيامند سيرتي، مراجعة وتقديم عزيز داود محمد، سوريا، 1991، ص 11.

30) للإطلاع على مضمون المذكرتين، ينظر: روهات الاكوم، المصدر السابق، ص 184–195.فؤاد حمه خورشيد مصطفى، القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية، أربيل، 2001، ص 115–131؛ إبراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، دمشق، 2003، ص 172–173؛

-Harry N.Howard, the Partition ..., PP.226-227.

31) Mudros to Lausanne, New York.1976, p.82.

32) تشكلت تلك اللجنة باقتراح أمريكي، بعد احتدام الصراع البريطاني الفرنسي بشأن تنفيذ مضامين اتفاقية سايكس–بيكو، من جهة، ونشوب صراع خفي بين الأربعة الكبار لاقتسام باقي أراضي وممتلكات الدولة العثمانية من جهة ثانية. ففي غضون المطالب والمطالب المضادة جاء الرئيس الأمريكي ولسن وعرض اقتراحاً بإرسال لجنة دولية إلى الدولة العثمانية لتسأل السكان عن رأيهم في تشكيل دول مستقلة... ، وبالرغم من معارضة بريطانيا و فرنسا للمقترح، إلا أنه دخل حيز التطبيق وتم تعين هنري كنك *Henry King* رئيساً للجنة وتشارلس كرين *Charles Crane* نائباً لهُ. للمزيد عن تلك اللجنة ينظر:

32) Harry N.Howard, The King-Crane Commission An American Inquiry in the Middle East, Beirut,1963, P. 36 ff.

33) وهو حزب قومي كردي نشط في السنوات 1919–1920، ترأسه سليم بكر في 1920، وسبق للحزب وان أيد انتداب شريف باشا ممثلا عن الكورد إلى مؤتمر السلام.ينظر:وليد حمدي، الكُرد وكردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية، لندن، 1991، ص239–240.

34) سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص 134–135.

35) مقتبس من: المصدر نفسه، ص 139.

36) السر ارنولد ولسن، المصدر السابق، ص 185.

37) ينظر مؤلفه: - The partition ..., PP.220-221.

38) للتفاصيل ينظر: وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، لندن، 1991، ص 92-93.

39) ينظر: احمد عثمان أبو بكر، كردستان في عهد...، ص 92.

40) المصدر نفسه، ص 111.

41) للتفاصيل عن المسالة الكوردية في مؤتمر سان ريمو ينظر: احمد عثمان ابو بكر، كردستان في عهد...، ص 118؛لازاريف ، المسالة الكوردية 1917-1923، ترجمة: عبدي حاجي ، بيروت، 1991، ص 171-179.

42) تناولت معاهدة سيفر مسألة إقامة الدولة الكوردية في ثلاث مواد من القسم الثالث للمعاهدة وهي 62و63و64، وقد أقرت تشكيل لجنة تقيم في استانبول وتتكون من ثلاثة أعضاء يمثلون حكومات بريطانيا - فرنسا- ايطاليا على ان تقدم هذه اللجنة خلال الأشهر الستة التي تعقب توقيع المعاهدة، خطة للحكم الذاتي للمناطق المسكونة من أغلبية كوردية، وتحقيقاً لهذا الغرض ستقوم لجنة أخرى تضم ممثلين من بريطانيا وفرنسا وإيران وممثل الكورد بزيارة المنطقة من اجل التحري وإقرار الإصلاحات على أن تقبل الحكومة العثمانية تنفيذ قرارات كلا الجانبين... وإذا ما طالب الكورد بالاستقلال التام خلال سنة من نفاذ المعاهدة وبعد إبلاغ مجلس العصبة بذلك فان على تركيا وبموجب هذه الوثيقة" ان توافق على انجاز هذه الامتيازات وتتنازل عن كافة حقوقها وعن اسمها في تلك المناطق...وعندما يتم هذا التنازل فان قوى الحلفاء الرئيسية سوف لن تبدي اعتراضا للدمج الطوعي للكورد الساكنين حتى اليوم في ذلك الجزء من كوردستان الذي تضمه ولاية الموصل الى هذه الدولة الكوردية المستقلة".للتفاصيل عن المعاهدة ينظر:فؤاد حمه خورشيد مصطفى، المصدر السابق، ص57-58؛ زهير عبد الملك، الأكراد وبلادهم كردستان بين سؤال وجواب، السويد، 1999، ص160-161.

43) بالإضافة إلى الوفد الكوردي برئاسة شريف باشا، فأن جمعيات وشخصيات كوردية أخرى نشطت في تقديم مطالب الشعب الكوردي في مؤتمر الصلح

بباريس، فقد أرسل الشيخ محمود رسالة إلى المؤتمر بتاريخ 20 آذار 1919 معربا فيها عن امله في ان يجد في المؤتمر اذانا صاغية لمطالب الشعب الكوردي الذي تحمل ما يكفي من المعاناة جراء الحكم التركي، وأضاف بان مبادرات المؤتمر في انقاذ الشعوب المضطهدة تعد بشير خير للامة الكوردية، أرفق الشيخ رسالته بمضبطة شملت على توضيح دور الكورد في التاريخ واهم الإمارات الكوردية والصراع العثماني التركي عليها، مشددا على ان كوردستان انما هي وطن الكورد ...وحملت المضبطة تواقيع الكورد من مختلف انحاء كوردستان.ينظر:يا داشتەکانی شێخ (لەتیف)ی حەفید، کەمال نوری ساغی کردوتەوە، هەولێر، 1995، ل ل 40–41. وكان السيد عبد القادر النهري، من الشخصيات الكوردية التي عرضت المطالب الكوردية باسم جمعية كوردستان، على مؤتمر الصلح عن طريق شريف باشا. ينظر:احمد عثمان ابوبكر، نظرة في الوضعية الكوردية بعد الحرب العالمية الاولى ، مجلة كاروان ، اربيل، العدد 32، مايس 1985، ص 135–139.

44) وفضلاً عن أن عدم السماح للوفد الكوردي برئاسة شريف باشا بالمشاركة في جلسات وأعمال المؤتمر، يعتبر مؤشراً على محدودية تأثيره في قرارات المؤتمر، فإن ما يؤكد الدور البريطاني الأساسي في صياغة البنود الخاصة بالمسالة الكوردية، هو نظرتهم الى تلك البنود بما يتلاءم ونظرتهم حينئذ إلى ظروف المنطقة وسياستهم إزاءها، وهذا ما يفسر إهمال المعاهدة أية إشارة أو ذكر الى كوردستان الفارسية التي كانت ضمن النفوذ البريطاني أيضا. ينظر:كمال مظهر احمد، كردستان... ، ص 345–346.

45) كوردستان الشمالية:أو كوردستان المركزية في بعض المصادر، وتشمل ولايات: اليازك (معمورة العزيز)والتي تتألف من سناجق: ملاتيا، خربوت، ديرسيم، وولاية ديار بكر التي تؤلف السناجق الاتية:ارضروم ، ارزنجان، بايزيد، وولاية وان وتتكون من سنجقي وان وهكاري، وولاية بتليس وتتألف من سناجق: كويخ، مووش، بتليس، سيرت.ينظر: كوردو كوردستان، نۆوسینی کۆمەڵێك لە پسپۆران و ئەفسەرانی سیاسی ئینگلیز، وەرگێرانی حسێن عوسمان نێرگسەجاری – حسێن ئەحمەد جاف، کوردستان، 2003، ل 12.

46) السر ارنولد ولسن، المصدر السابق، ص 198.

47) روبرت اولسن، المسألة الكوردية في العلاقات التركية– الإيرانية، ترجمة وتقديم:محمد إحسان، أربيل، 2001، ص 13.

48) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسية الداخلية التركية 1923–1928، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985، ص 130.

49) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص 13.

50) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات...، ص 130.

51) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص 13–14.

52) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات... ، ص 130.

53) عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكراد، ترجمة: ثابت منصور، بيروت، 1971، ص 61.

54) سر ريد بولارد، المصدر السابق، ص 104.

55) كمال مظهر احمد، كردستان...، ص 350.

56) سر ريد بولارد، المصدر السابق، ص 104.

57) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، بيروت، 1946، ص 43 .

58) كمال مظهر احمد، كردستان... ، ص 350.

59) حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، القاهرة، 2002، ص 146.

60) للإطلاع على نماذج من خطب مصطفى كمال في الكورد، ينظر: إسماعيل بيشكجي، النظام في الأناضول، الأسس الاجتماعية – الاقتصادية والبنى القومية، ترجمة: شكور مصطفى، أربيل، 2001، ج2، ص 77–78؛ ديفيد ماكدوال، ميژووی هاوچەرخی کورد، وەرگێرانی، ئەبوبکر خوشناو، سلێمانی، 2002، بەرگی(1)، ل 395؛ جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص 284–286.

61) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات... ، ص 131.

62) عقيل سعيد محفوض، النهوض والانكسار:تأملات حول المسالة الكوردية، النهج، مجلة، العدد(60) دمشق، خريف 2000، ص 226.

63) للتفاصيل ينظر: غازي مصطفى كمال، نطق محتوياتنه عائد وثائق، انقرة، 1927، ص 159–160.

64) للإطلاع على دور الكورد في مؤتمري ارضروم وسيواس، ينظر:
-Serbesti,aylik Siyasi Dergisi,Sayi:1,Istanbol,Kasim,1998,SS.53-55;

– كندال، الاكراد وكردستان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح" التعبئة والتنظيم الدراسات)، د.م، 1982، ص84–86.

65) للتفاصيل عن الكورد والميثاق الوطني، ينظر:
-Serbesti,Aylik Siyasi Dergisi,Sayi:1,Istanbol,Kasim,1998,SS.15-28.

66) Kandal, (The Kurds Under. The Ottoman Empire) in People Without Country, The Kurds and Kurdistan, Edited by Gerard Chaliand, Translated by M.Pallis London ,1980, P.57;

– كندال، المصدر السابق، ص 84؛ خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا1919–1925، في:خليل علي مراد وآخرون، القضية الكوردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، التداول محدود، 1994، ص 19.

67) ينظر مؤلفه: السياسة ...، ص 413.

68) صبرية احمد لافي، الأكراد في تركيا، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، التداول محدود ، ص 83.

69) المس بيل، المصدر السابق، ص205؛ جرجيس فتح الله، يقظة ...، ص 159.

70) جرجيس فتح الله، يقظة...، ص 160.

71) خليل علي مراد، القضية...، ص 14.

72) Hohler to J.Tilley, Constantinople, 21-7-1919, DBFP,I.Sir, Vol.4, No. 464 ,P.693;

– جرجيس فتح الله، يقظة...، ص 148.

73) للتفاصيل عن نشاطات الميجر نوئيل في كوردستان الشمالية ينظر:
-E.W.C.Noel, Kurdistan 1919,Ingiliz Ceviren Bulent Birer,Istanbul, 1999, SS.7-55;

– یاداشتەکانی مە یجەر نوئیل لە کوردستان، وەرگێرانی حسین احمد جاف و عیمان نیرکسەرجاری، بەغدا، 1984، ل ل12–94.

74) Robeck to Curzon , Constantinople , 17-9-1919 , BDA , Vol.I , No.48 , PP.115-120.

75) ينظر مؤلفه: القضية...، ص 14.

76) المصدر نفسه، ص 14.

(British Political Commissioner to Secretary of State, Baghdad, 29-9-1919, BDA, Vol.I, No. 49, P.119؛ B.C.Busch, OP.Cit., P.188.

78) كمال مظهر احمد، كردستان...، ص339.

79) خليل علي مراد، القضية...، ص 16.

80) سمكو:اسماعيل اغا شكاك(1895–1930) من ابرز واهم قادة الحركة الكوردية في كوردستان الشرقية، كان زعيماً لعشيرة الشكاك الكوردية الكبيرة، قاد ثورات عديدة ضد الإيرانيين والأتراك، التف حوله عدد كبير من الأنصار والمسلحين، فعينته الحكومة الإيرانية حاكما مطلقا على منطقة (قتور)في كوردستان الشرقية، كان سمكو شخصا طموحا، تعاون مع قادة الحركة الكوردية في كوردستان الشمالية والجنوبية أمثال عبدالرزاق بدرخان والسيد طه الشمديناني، والشيخ محمود البرزنجي، واتصل بالبريطانيين والروس في محاولة لإقناعهم بمساندة الجهود الكوردية في إقامة دولة مستقلة، وأثار جدلا كبيرا بين السياسيين والباحثين، على حد سواء بسبب قتله لزعيم الآثوريين المارشمعون في اذار سنة 1918، قتل سمكو غيلةً وغدراً بمكيدة من السلطات الفارسية في 21حزيران1930.للتفاصيل عن حياة ونضال سمكو ينظر:كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، 1985، ص250؛ كريس كوجێرا، مێژووی کورد لە سەدەی (19–20)دا، وەرگێرانی محمد رەیانی، تاران، 1369، ل ل 88–104؛

-Richard Tapper,The Conflict of Tribe and State in Iran and Afghanistan, New York,1983, PP.379-395.

81) سيد طه الشمديناني: هو ابن الشيخ محمد صديق، حفيد الشيخ عبيد الله النهري قائد ثورة 1881 ضد الدولتين الفارسية والعثمانية، نشط لدى الدوائر السياسية البريطانية في العراق محاولا نيل واستحصال حقوق الكورد منهم،

كما ارتبط بعلاقات مع الكثير من المسؤولين الإنكليز، ترك انطباعا جيدا لدى الساسة والإداريين البريطانيين في العراق وكان مرشحا لأخذ مكان الشيخ محمود ويراس حكما ذاتيا كورديا، الا ان البريطانيين عدلوا عن تلك الخطط لعدم توافقها ومصالحهم في المنطقة.ينظر:سي.جي.ادموندز، المصدر السابق، ص 114وص 165؛سر ارنلد تي .ويلسون، المصدر السابق، ص 20.

82) ينظر

- Musul – Kerkuk ile iligili Arşiv Belgeleri 1525-1919, T.C.Başbakanlik Devlet Arşivleri genel mudurLugu Osmanli Arşivi daire Başbanligi, Ankara, 1993, pp. 711-730.

83) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، بيروت، 1992، ص115؛ فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص80.

84) مقتبس من:م.س. لازاريف، المسألة الكوردية 1917–1923، ص 267.

85) للتفاصيل عن ذلك الاجتماع وما دار من نقاشات حول المسألة الكوردية، ينظر: المصدر نفسه، ص 267–268؛ فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص 81–82.

86) Quoted in: David McDowall, A Modern History of Kurds, London: I-B.Touris Publishers ,1996,P.138;

–عزيز الحاج، القضية الكوردية في العشرينات، ط 2، بيروت، 1985، ص 138.

87) David McDowall, OP.Cit., P.138.

88) عزيز الحاج، المصدر السابق، ص 139.

89) م.س.لازريف، المسألة الكوردية 1917–1923، ص 268–269.

90) المصدر نفسه، ص 270.

91) Saad Eskander, Southern Kurdistan under Britain's Mesopotamian Mandate: From Separation to Incorporation,1920-1923, Middle Eastern Studies, London, Vol.37, NO.2, April 2001,PP.156-157;

–ياسين طه ظاهر العسكري، مؤتمر القاهرة والمسألة الكوردية في العراق، في: المفصل في تاريخ العراق، بغداد، 2002، ص 816.

92) كوكس:السير بيرسي زكريا كوكس (1864–1937) ضابط ودبلوماسي بريطاني، التحق بحكومة الهند عام 1884، وقضى من 1896–1914 في

منطقة الخليج، حيث شغل في نيسان 1904 منصب المقيم البريطاني السياسي في الخليج، ثم أصبح الضابط السياسي لحملة ما بين النهرين، ثم شغل منصب الوزير البريطاني المفوض في ايران للفترة 1918-1920، وبعدها عاد للعراق ليصبح المندوب السامي البريطاني في العراق 1920-1923.وبعد استقالته رأس الجمعية الجغرافية الملكية في 1933.سي.جي.ادمونذز، المصدر السابق، ص 165.

93) المس بيل:غيرترود لوثيان بيل(1868-1926)، ولدت نشأت في بريطانيا وتلقت دراستها العليا في جامعة أكسفورد، حيث تخصصت في التاريخ، ثم قامت برحلات متعددة الى البلدان الأوربية والى بلدان الشرق الأوسط ، وعملت خلال الحرب العالمية الاولى مع الصليب الأحمر، وبعدها التحقت للعمل في مكتب الاستخبارات البريطانية في القاهرة، ثم في حكومة الهند، ومن هناك أرسلت للانضمام إلى الحملة البريطانية على العراق ، وعينت لأول مرة في البصرة 26-6-1916، فالتحقت بهيئة موظفي السير برسي كوكس واستمرت معه حتى انتهاء عمله في العراق 1923، وبعدها عينت بمنصب(السكرتير الشرقي)للمندوب السامي البريطاني ، وكانت تتقن اللغة العربية ، ارتبطت بعلاقات قوية مع الملك فيصل ومع العديد من زعماء العشائر العربية والكوردية في العراق ، وفضلا عن تأثيرها في السياسة البريطانية في العراق ، فأنها الفت عدة كتب اشهرها (من مراد الى مراد)و(رسائل المس بيل)و(سورية-البادية المعمورة)كما كتبت الكثير من المقالات والمذكرات والتقارير .للتفاصيل ينظر: محمد يوسف القريشي، المس بيل واثرها في السياسة العراقية، بغداد، 2003، ص 21 وما بعدها.

94) هنري دوبس:(1871-1934)من كبار موظفي حكومة الهند، له خبرة بالشوؤن المالية وصل العراق في كانون الثاني 1915، ليصبح ناظر الواردات ، خلف كوكس في سنة 1923 ليصبح مندوبا ساميا على العراق ، كان شديد التأثير في رسم السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق، ولم يدخر وسعا في إلحاق كوردستان الجنوبية بالعراق، لتهدئة مخاوف الأقلية العربية السنية الحاكمة في العراق ذي الأكثرية الشيعية.ينظر:روبرت اولسن، المصدر السابق، ص، 18-19.

95) ياسين طه ظاهر العسكري، المصدر السابق، ص 816.

96) الميجر سون:من اشهر الموظفين البريطانيين العاملين في كوردستان الجنوبية، قام بجولة في كوردستان في بدايات القرن العشرين متنكرا بزي تاجر افغاني ، واسم مستعار وهو ميرزا غلام الدين شيرازي، واثناء جولاته في كوردستان اتقن اللغة الكوردية وتحدث بها كأي كوردي.ألف كتابا عن تلك الاسفار سماه: (رحلة متنكر الى بلاد ما بين النهرين وكوردستان– *E.B.Soane, To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise*) ، وبعد دخول كوردستان الجنوبية ضمن الانتداب البريطاني، أصدر جريدة (تيَگەيشتنى راستى – فهم الحقيقة) باللغة الكوردية في بغداد، كان معاديا لاسلوب الشيخ محمود في الحكم في السليمانية، لذا وبعد اسر الشيخ في 1919، أصبح هو حاكما سياسيا فيها ، وشجع الثقافة الكوردية .ينظر: كمال مظهر احمد، كردستان...، ص36–37.

97) ستيفن همسلي لونكريك: أحد ضباط الحملة البريطانية التي دخلت العراق في الحرب العالمية الأولى، شغل مناصب إدارية مهمة في فترة الانتداب، إلى جانب ذلك اشتهر بتأليفه كتباً عن تاريخ العراق والمنطقة، والتي تعد من أهم ما كتب عن تاريخ العراق الحديث. للمزيد ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، ط6، بغداد، 1985، ص5–6.

98) R.Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and Sheikh Said Rebellion, University of Texas, Austen, 1989, PP. 62-63.

99) كانت حركة قوجگيرى المندلعة في منطقة ديَرسم الكوردية عام 1921 أول تحرٍ فعلي عملي قام به الكورد ضد النظام الكمالي الجديد وطالب قادة الحركة بتحقيق الحكم الذاتي للكورد كحد أدنى من الحقوق الكوردية وقد جاءت أهمية الثورة كونها تزامنت مع الاجتياح اليوناني للمناطق الغربية من تركيا وهو ما جعل الأتراك يدعون بوجود تنسيق مخابراتي بريطاني – يوناني مع قادة الحركة ضدهم ومنذ ذلك الوقت بدأت الفجوة والخلافات تتسع بين القوميين الكورد والاتراك.للتفاصيل ينظر:

- R.Olson,Op.Cit.,PP.33-37; Evin Aydar,ÇiÇek, KoÇgiri Ulusal kurtuluş Hareketi, Stokholm, 1999.

100) R.Olson,Op.Cit., PP.63-64.

101) روبەرت ئۆلسن، راپەرینی شێخ سەعیدی پیران، وەرگێرانی ئەبوبەکر خۆشناو، چاپی دووەم، سلێمانی، 1999، ل 109.

102) للإطلاع على محتوى التقرير، ينظر:

- R.Olson, Op.Cit., P.76 f.

103) روبەرت ئۆلسن، سەرچاوەی پێشووی، ل ل 126–128.

104) ينظر: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا 1919–1923، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الأداب، جامعة بغداد، 1989، ص 96–103.

105) برهان الدين ابا بكر ياسين، المصدر السابق، ص 41؛ نطق غازي مصطفى كمال طرفندن، انقرة، 1927، ص 475.

106) سروه اسعد صابر، المصدر السابق، ص 234.

107) احمد تقي:شخصية وطنية كوردية، اشتهر كأحد ابرز المقربين من الشيخ محمود، وبرز دوره غداة تدخلات الأتراك في كوردستان الجنوبية، وكان حلقة الوصل بين الشيخ محمود والاتراك الكماليين.ينظر:ئەحمد تەقی، خەباتی گەلی کورد لە یاداشتەکانی ئەحمەد تەقی دا، رێکخستن و ئامادەکرن بۆ چاپ جەلال تەقی، بەغدا، 1970 ، ل ل 46–49.

108) للتفاصيل عن المراحل الأولى من تدخل الأتراك ينظر: هاملتون، طريق في كوردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط2، أربيل، 1999، ص 67؛ س.جي. ادموندز، المصدر السابق، ص 222.

109) Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, October 1920-March 1922, London, 1923, PP.115-116;

– ئەحمەد باوەر، ئوزدەمیر و کورد، سلێمانی، 2000، ل ل 13–14.

110) Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, October 1920-March 1922, PP.115-117.

111) کەمال مەزهەر، چەند لاپەرەك لە مێژووی گەلی کورد، بەرگی(2) ، ئامادەکردنی عەبدوللا زەنگەنە، هەولێر، 2001، ل 86.

112) بدأت العلاقة بين الشيخ محمود والكماليين من خلال عدة أشخاص ففضلاً عن اوزدمير، كان لرفيق حلمي واحمد تقي دور كبير في هذا المجال، وحسب

الوثائق الإنكليزية فإن غفور خان ناودشت، من أحدى الأسر المشهورة في رانية، وعبدالله اغا، وهو شخصية معروفة من كويسنجق، وشخص يدعى سيتو من آميدي، شهدوا دوراً في هذه المهمة، وكان ذلك موضع استياء الانكليز، الذين حاولوا بإسرع ما يمكن وضع حدّ لما يحصل. ينظر:كمال مظهر احمد، وثيقة سرية هامة حول موقف الإنكليز من الشيخ محمود وحركاته، ترجمة: عبدا لله بابان، مجلة گولان العربي، العدد(64)، أربيل، أيلول 2001، ص 50–59.

113) ينظر:

- Peter Sluglett, Britain in Iraq 1914-1932,London,1976,PP.75-86;

–م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917–1923، ص 232.

114) للتفاصيل ينظر:

-Colonial Office, Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the progress of Iraq During the period 1920-1931,London,1931, PP.40-41;

–ابراهيم خليل احمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908–1922، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975، ص 517–519.

115) ينظر مؤلفه:الثورة...، ص 199–200.

116) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص14.

117) عبر لونكريك عن ذلك التناقص قائلاً:" أن المشكلة في كوردستان الجنوبية كانت إقامة نظام أفضل من الفوضى".ينظر مؤلفه:

- Iraq from 1900 to 1950, 3rd Edition, Beirut, 1968, P.103.

118) محسن محمد المتولي، كُرد العراق1914–1958، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2001، ص 107.

119) ينظر مؤلفه :المسألة...، ص 17.

120) برهان الدين أبا بكر ياسين، المصدر السابق، ص 42.

121) عثمان علي، الإنكليز والبحث عن سياسة في كوردستان 1918–1920، ص11.
WWW.alayislam.com.

122) ينظر مؤلفه:

-The Islamic World: Survey of International affairs 1925, Vol.I. London, 1927, PP.279-280.

123) عثمان علي، الإنكليز والبحث عن سياسة... ص 11؛ سيامند ز. عثمان، ملاحظات تاريخية حول نشأة الحركة القومية الكوردية، مجلة دراسات كوردية، العدد(1-2)، باريس، كانون الثاني 1984، ص 31.

124) Harold Niclason, CURZON; The last Phase 1922-1925, New York. 1939, P.329.

125) سيامند ز.عثمان ، المصدر السابق، ص 31-32.

126) م.س.لازاريف، المسألة الكردية 1917-1923، ص165.

127) S.H. Longrigg, OP.Cit., P.107.

وبالمقابل فقد اعتقد الميجر نوئيل ان الكورد عانوا ما فيه الكفاية من الاضطهاد على يد الأتراك، لأكثر من أربعة قرون، وهم يستحقون الاستقلال عن تركيا، فدولة كوردية ستضعف تركيا، كما ان الكورد يطالبون بحقوقهم على أساس مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن التي ترتكز على إعطاء الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وكان نوئيل يرى في بريطانيا القوة المتحضرة والمؤتمنة على الحضارة وهذا ما يلزمها بمساعدة الكورد لتحقيق طموحاتهم القومية... ولكن طروحات واراء نوئيل لم تقنع المسؤولين البريطانيين خصوصا المعينين في العراق مثل ولسن وسي جي ادموندز والمس بيل الذين انتقدوا دوما موقف نوئيل من الكورد. وبتأرجح المسالة الكوردية بين مشاريع ولسن ومقترحات نوئيل ، فضلت الإدارة البريطانية مشاريع ولسن الذي تمكن من اقناع حكومته بان "كوردستان نوئيل امر وهمي "اما عراق -ولسن- فيثير اهتماما واقعيا بعد ، دراسة دقيقة ، كون تلك المقترحات تتفق اكثر مع أهداف ومصالح الإمبراطورية... . للتفاصيل عن نوئيل والكورد، ينظر:

-E.W.C.Noel,A.G.E, S.7ff;

- میجەر نوئێل، سەرنجدانێکی بارۆدوخی کورد، ئامادەکردنی عبدالرقیب یوسف، لە عەرەبیەوە وەرگێرانی سدیق سالح، سلێمانی، 2001، ل 52 –78؛ دیفید کورن، المصدر السابق.

128) Colonial Office, Special Report ... 1920-1931, PP.255-256.

مؤتمر لوزان والكورد

القضية الكوردية من التدويل الى الأقلمة

اولاً: تركيا من الهزيمة والتقسيم الى الانتصار والنهوض

ثانياً: لوزان: المفاوض التركي وأجواء الحوار

ثالثاً: صفة الكورد في لوزان (تراجع المسألة الكوردية): المذكرات والمذكرات المضادة

رابعاً: اختزال المسألة الكوردية وأقلمتها

خامساً: الكورد وحقوق الأقليات في مؤتمر لوزان

سادساً: موضوع الكورد في معاهدة لوزان

سابعاً: دور الكورد: قيادة وشعب

ثامناً: تداعيات لوزان على الكورد

اولاً: تركيا من الهزيمة والتقسيم الى الانتصار والنهوض

تلقت الدولة العثمانية هزائم شديدة في أواخر الحرب العالمية الأولى، ولاسيما في جبهات العراق والشام[1]، قد أُجبرت حكومة الاتحاديين على الاستقالة، وهرب عدد من قادتها، وفي مقدمتهم أنور وطلعت وجمال إلى خارج البلاد. وتم تشكيل حكومة جديدة في 14 تشرين الأول 1918 برئاسة احمد عزت باشا. وقد وافقت هذه الحكومة على قبول شروط هدنة مودروس، وذلك في 30 تشرين الأول 1918[2].

صاغ الحلفاء شروط الهدنة مع الدولة العثمانية[3]، وكانت موادها الـ (25) قاسية على الأتراك، فقد قضت على الدولة العثمانية، وأطلقت العنان لبريطانيا وحلفائها لتحقيق مطامحهم في ممتلكاتها[4]. وانطلاقاً من هذه البنود، فقد احتلت قوات الحلفاء مواقع مهمة ومتفرقة من البلاد، من بينها العاصمة استانبول، حيث نزلت فيها القوات البريطانية[5].

وباتفاق الأطراف المعنية، تم افتتاح "مؤتمر السلام" بباريس في الثامن عشر من كانون الثاني 1919[6]، فقد اتجهت أنظار الجميع إليه، لأنه هو من سيرسم خريطة العالم الجديدة وهو من سيحدد مصير عدة شعوب[7]. وكان من الطبيعي أن يُدرج مصير الدولة العثمانية، أو ما أطلق عليه في المؤتمر "المسألة التركية"، ضمن المادة الخامسة من بنود أعمال المؤتمر. وأثارت تلك المسألة في جوهرها اهتماما وتأثيراً عالميين. وما كان المؤتمر إلا محاولة جديدة من جانب السياسيين لإيجاد حل للمسألة الشرقية المزمنة[8]، التي ظلت تثبت مراراً وتكراراً، كونها عقبة في طريق السلام العالمي، ليس ذلك فحسب، بل وأثبتت كذلك بأنها كانت الفتيل الذي أشعل نزاعات خطيرة وخلافات كبيرة بين الدول الأوربية الكبرى[9]. كما لم يواجه مؤتمر باريس قضية أكثر أهمية وتعقيداً من "القضية التركية"، ووصفت الجلسات الخاصة

بمناقشة مصير ممتلكات الدولة العثمانية "بالعاصفة". فقد ذهبت وفود الدول المشاركة في الحرب إلى باريس بهدف الاستفادة القصوى من ممتلكات الدولة العثمانية وارثها الغني، حاملةً معها مخططاتها وخرائطها ، حتى ان بريطانيا أصرت على ضرورة طرد الأتراك من الجزء الأوربي من استانبول[10]. وبحلول الثلاثين من كانون الثاني 1919، اعلنت دول الحلفاء بان "الدولة العثمانية قد انتهت على الخريطة السياسية للعالم"[11].

وفي غضون ذلك وعلى الساحة التركية الداخلية، فان وتيرة الأوضاع كانت تتطور بسرعة، فالقوات اليونانية نزلت في ازمير ليلة 14/15 أيار 1919 بمساندة سياسية من بريطانيا وفرنسا[12]، وارتكب اليونانيون فضائع كبيرة ضد السكان الأتراك المدنيين في أزمير[13]، وقد تناقلت الصحف العالمية آنذاك تلك الأعمال، كما أثارت معظم قطعات الشعب التركي[14]، الذي عبر عن غضبه عن طريق تشكيل تنظيمات شعبية من النساء والرجال سميت بجمعيات الدفاع عن الأناضول والروملي[15]. وشكلت تلك التنظيمات نواة الحركة الوطنية التركية فيما بعد، والتي قادها، مصطفى كمال[16] الذي بعثته حكومة السلطان في 15 أيار إلى الأناضول، لإقرار النظام فيها[17].

لقد بدا واضحاً لأي مراقب للأحدث آنذاك، أن تركيا لم تكن في موقف يمكنها من ان تقاوم تلك المطالب والتحركات، فقد اتخذت بريطانيا وفرنسا موقفاً متشدداً من تركيا، وانتقدها كليمنصو في جوابه على المذكرة التركية المقدمة الى مجلس الحلفاء، بأنه "لا يوجد بلد في كل من آسيا وافريقيا، لم يؤد فيه وجود الحكم التركي إلى انتهاء الرفاه الاقتصادي وتدني المستوى الثقافي... ان الأتراك اينما حَلوْا... لم يفعلوا غير التدمير"[18]. وبأن "الأتراك اثبتوا ببرهان جلي انهم عديمو الكفاءة والأهلية في إدارة العناصر غير التركية، بسبب ادارتهم السيئة ومظالمهم المتنوعة من عصور مديدة، وعليه يجب ان لا تترك أمة ما بإدارة الأتراك"[19]، لم يختلف موقف لويد جورج كثيراً عن موقف نظيره كليمانصو، لذلك لم يكن غريباً ان تتمخض المؤتمرات

والاجتماعات المنعقدة بين المنتصرين عن الاتفاق على فرض معاهدة سيفر "قاسية" على تركيا والتى ووصفت بحق بأنها "الضربة القاضية للدولة العثمانية"[20]. ولو تم تنفيذها لأصبحت تركيا دولة صغيرة مكونة من استانبول وبعض الاجزاء الشمالية من الأناضول[21].

تلقى وفد حكومة السلطان، في سيفر (احد أحياء العاصمة الفرنسية)، نصوص معاهدة الصلح في 11 أيار 1920، وقد أصيب بالصدمة لما تضمنتها من شروط قاسية[22]. واقل ما يمكن ان يقال عن تلك البنود أنها اتسمت بأقصى درجات الإهانة والإذلال للأتراك، لذلك ما ان أعلنت بنود المعاهدة في تركيا، حتى سادت موجة استياء وغضب شديدين في جميع أنحاء تركيا. وقد وصفها السلطان بأنها عبارة عن "مجموعة مصائب تهدف إلى تدمير شامل لبلاده"[23]. ورغم ذلك فان حكومته وقعت نصوص المعاهدة في في10 آب 1920.

ومن الجانب الأخر فان مصطفى كمال رفض المعاهدة، التي وصفها بأنها "حكم بالإعدام على تركيا"[24]. وقرر البدء بعملية إنقاذ تركيا، فاتصل ببعض الأشخاص ممن يثق بهم أمثال: عصمت بك ،وعلي فؤاد، وحسين رؤوف بك، ورأفت بك، وغيرهم، وجميع هؤلاء كانوا من ذوي الرتب والمناصب العسكرية العالية. وفي الوقت نفسه قاد حملة لتوعية أهالي الأناضول بما يعنيه احتلال الأجانب للبلاد[25]، وطلب منهم القيام بحركة كفاح مسلح ضد المحتلين، والمطالبة بجلائهم عن البلاد، معتمداً في نشاطاته تلك على السمعة الشعبية الكبيرة له التي نالها في معارك غاليبولي[26]. واستغل الشعور الوطني المتصاعد بين جموع الشعب التركي والذي حول أنظاره صوب أنقرة بوصفها الأمل في الخلاص[27] وعبر عن سخطه عن طريق تنظيم المظاهرات والاحتجاجات والاجتماعات التي سادت أنحاء مختلفة من البلاد احتجاجاً على تلك المعاهدة. وقد استفاد مصطفى كمال من ذلك الغليان الشعبي الكبير ضد حكومة استانبول، التي اتهمها بالخيانة[28] الى أقصى الحدود فنظمهم في "الحركة الكمالية"[29]، ثم أعلن الجهاد ضد دول

الحلفاء العازمة على إبادة الشعب التركي"[30]. وقرر استثمار أجواء الوضع الدولي، وبعد أن اقتنع بأن ميدان القتال هو الذي سيحسم النزاع، أعلن بان ساحة المعركة كفيلة بتحقيق التطلعات الوطنية التركية. فترأس جيشه في الهجوم الكبير في 26 آب 1922، وبحلول التاسع من أيلول 1922، كانت قواته قد دخلت أزمير، بعد هروب اليونانيين منها، اثر انكسارهم أمام القوات الكمالية[31].

لم يخف مصطفى كمال فرحته بهذا الانتصار الكبير، ووصفه بأنه" أعظم انتصار لتركيا الوطنية على بريطانيا الإمبريالية "[32] ولكنه لم يكتف به، بل هدد بالتوجه الى تراقيا والمضايق، ووضع بريطانيا في موقف حرج، لا تحسد عليه. اذ انها لم تكن في وضع يمكنها من ان تخاطر بإشعال حرب غير معروفة العواقب.

رضخت بريطانيا لتهديد مصطفى كمال وقبلت عقد الاجتماع مع الكماليين، وقد عقد الاجتماع كما خطط له، حضره عن الجانب البريطاني هارنكتون– قائد الأسطول البريطاني– وعصمت باشا، ممثلاً للأتراك، ورئيساً للمؤتمر، فضلا عن حضور ممثلين عن فرنسا وايطاليا واليونان[33]. وبعد أسبوع من المناقشات الحادة التي ظهر خلالها موقف عصمت باشا صلبا بشكل واضح[34]، تم التوقيع على هدنة مودانيا في 11 تشرين الأول 1922[35].

تضمنت الهدنة بنودا عدة، كان اغلبها في صالح الأتراك، ففضلا عن وقف العمليات العسكرية اعتبارا من 15 تشرين الاول 1922، ألزم اليونانيون أيضاً بالانسحاب من تراقيا التي أرسل اليها الأتراك قوة من الضباط والجنود[36]، وهكذا انتهت العمليات العسكرية، وحصل الأتراك على تراقيا الشرقية دون قتال[37]. كما تقرر عقد مؤتمر جديد في لوزان، على أساس توازن القوى الجديدة يهدف الى إعادة صياغة معاهدة سيفر التي مزقها الوطنيون الأتراك[38]، ولكن على حساب كوردستان "سيفر" كما سيظهر لاحقاً.

ثانياً: لوزان: المفاوض التركي وأجواء الحوار

لقد تقرر اختيار مدينة لوزان السويسرية بناء على اقتراح وزير الخارجية البريطاني اللورد كرزن، كونها مدينة تقع في دولة محايدة خلال الحرب العالمية الأولى، و تتمتع بوسائل مواصلات جيدة مع لندن واستانبول، وكذلك وجود الفنادق الجيدة فيها، إضافة إلى ميلها الى الهدوء وأجواءها الطبيعية الجميلة. والاهم من كل ذلك لقطع الطريق امام مقترح الأتراك القاضي بعقد المؤتمر في مدينة ازمير التركية، في محاولة منهم لاستغلالها كورقة ضغط اضافية للتاثير على اجواء المؤتمر ومقرراته(39).

أولى مصطفى كمال أهمية استثنائية للهيئة المختارة لتمثيل تركيا، وقد تأكد بان عصمت باشا، هو الشخص المناسب لرئاسة هذا الوفد، بعد أن منح منصب وزير الخارجية، واختير كل من رضا نور، وزير الصحة، وحسين بك، الخبير المالي، ليرافقا عصمت باشا الى لوزان، فضلا عن أعضاء آخرين ثانويين(40)، وهكذا اتخذ الأتراك استعداداتهم بصورة جيدة للمشاركة في المؤتمر.

ودشن مراسيم افتتاح المؤتمر رئيس الفدرالية السويسرية م.هاب *M.Haab* في العشرين من تشرين الثاني 1922(41). ورأس فيه كرزن الوفد البريطاني، فضلا عن اختياره رئيساً للمؤتمر بوصفه أكبر الأعضاء سناً(42)، يسانده رامبولد *Rumbold* وريان*Rain* وآدم بلوك *Adam Block* ، فيما رأس الوفد الفرنسي باريبه *Barrere* وبومبارد *Bompord*، والإيطالي مَثلهُ غارزوني *Garzoni* ومونتانا *Montagna*، اما اليونان فقد مثلها فنزيلوس، إلى جانب وفود مثلت الولايات المتحدة ويوغسلافيا ورومانيا وبلغاريا وألبانيا وبلجيكا والسويد والنرويج والمكسيك والاتحاد السوفيتي والبرازيل(43).

خلال المرحلة الاولى من المؤتمر (20 تشرين الثاني 1922–31كانون الثاني1923) قسمت أعمال المؤتمر على ثلاث لجان رئيسية، انبثق عنها عدد من اللجان الفرعية(44).

وقد اقتضت طبيعة الظروف التي مر بها المؤتمر، الى تقسيم اجتماعاته على مرحلتين: استمرت الأولى منذ انعقاد المؤتمر وحتى الرابع عشر من شباط 1923، ثم شهدت فترة انقطاع استمرت أكثر من شهرين لتبدأ المرحلة الثانية من المؤتمر(23 نيسان–24 تموز 1923).

ان البحث في تفاصيل المؤتمر لا يقع ضمن اهتمام هذا المبحث[45]، ولكن أهم ما تميز به الحوار الرسمي وغير الرسمي الذي دار بين كل من عصمت باشا وكرزن في لوزان هو الشدة والوقع الثقيل على الاثنين، فقد اختلق فيه كرزن الكثير من العوائق للوفد التركي من خلال الضغط عليه للتعبير عن آرائه وبسرعة، وتوجيه الأسئلة المحرجة له لاسيما فيما يخص علاقة تركيا بالاتحاد السوفيتي، ويذكر أن الاستخبارات البريطانية سهلت ذلك، بنجاحها في التجسس على الرسائل المتبادلة بين أنقرة والوفد التركي[46]. كذلك فيما يخص الكورد، كما سيظهر لاحقاً، إلا أن عصمت باشا حاول بشتى الوسائل عدم الاستجابة لضغوط كرزن، تارة بالادعاء بضعف سمعه الحجة التي جنبته في الكثير من الأحيان هجمات كرزن الذي كان يشك مع الآخرين بأنه يسمع ما يريد سماعه فقط[47]. وتارة اخرى بمحاولة خطب ودّ البريطانيين عبر عرض فكرة التحالف مع بريطانيا العظمى على كرزن، بإشارته إلى أن الدولة التي ترغب تركيا بصداقتها هي بريطانيا[48]. كما أن عصمت باشا استغل الى أقصى ما يمكن، الخلافات بين دول الحلفاء لمصلحة بلاده، باللجوء تارةً إلى الولايات المتحدة وتارةً فرنسا، مقترحاً عليهم توقيع معاهدة منفردة مع تركيا، ولكنهما رفضتا تلك العروض ريثما تنتهي المفاوضات[49].

مهما يكن توصلت اللجان الثلاث، خلال الاجتماع الذي عقد في ظهيرة يوم 17 تموز، إلى اتفاقيات لجميع المسائل العالقة وسجلت رسمياً. ولم يبق سوى إعداد النصوص للمعاهدة الرئيسية والاتفاقيات الملحقة بها للتوقيع[50]. وفي اليوم التالي استلم عصمت باشا، ردا على برقية له يطلب فيها منحه التخويل

بالتوقيع على المعاهدة[51]، برقية من مصطفى كمال تخوله بالتوقيع، يقول فيها: "وافقنا على منحك التوقيع بالتوقيع كالعادة.... ونهنئك بالنجاح الذي حققته"[52]. وبناءً على ذلك التخويل وبعد إعداد نصوص المعاهدة، وقعت معاهدة السلام مع سبع عشرة اتفاقية ملحقة بها بعد ظهر يوم 24 تموز 1923 في جلسة ترأسها كارل شورر ـ رئيس الفيدرالية السويسرية[53]. وفي الأول من آب تم التصويت على المعاهدة في المجلس الوطني التركي الكبير، بعد مناقشات حامية، عارض خلالها بعض النواب، عدداً من بنود الاتفاقية، وقد صوت مائتان وثلاثة عشر نائباً لصالح المعاهدة وعارضها أربعة عشر نائباً[54]. وبعد أن أعلم عصمت باشا دول الحلفاء بذلك في الرابع والعشرين من آب، باشرت بريطانيا وحلفاؤها الجلاء عن الأراضي التركية، وبدأت القوات التركية بالدخول إلى تلك المناطق[55]. وبحلول الثاني من تشرين الأول، غادرت آخر الحاميات البريطانية استانبول[56]. وقد تأخرت بريطانيا في تصديق المعاهدة، نظراً للظروف الداخلية التي كانت تمرّ بها[57]، ولم تصدقها إلا في الخامس عشر من نيسان 1924، وأصبحت سارية المفعول في السادس من آب 1924، حينما أقرت من بريطانيا وايطاليا واليابان وفرنسا، واتفقوا على إنجاز الانسحاب البحري في الخامس عشر من كانون الأول، وبذلك قدموا الموعد ستة عشر يوماً، بعد أن كان من المقرر انسحابهم في الحادي والثلاثين من كانون الأول نظراً لقناعتهم في استتاب الأمن والسلام في المنطقة[58].

بتصديق معاهدة لوزان، يكون الأتراك قد حققوا أغلب بنود ميثاقهم الوطني[59]، وقد وصفها أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بأنها "أقوى ضربة لمكانة بريطانيا العظمى في التاريخ"[60]، فيما وصفها الملاحظ الأمريكي في المؤتمر جوزيف كرو "بأنها أكبر نصر دبلوماسي في التاريخ"[61].وعدها فيروز احمد،الباحث الهندي المختص في الشؤون التركية،انتصارا حققه الأتراك"باعتبارهم الشعب الوحيد، بعد الحرب العالمية الأولى، الذي دخل في مفاوضات جديدة حول معاهدة شرذمة..."[62].

ثالثا: صفة الكورد في لوزان (تراجع المسألة الكوردية): المذكرات والمذكرات المضادة

لم تكن موضوعات الكورد والقضية الكوردية وكوردستان تندرج ضمن تقارير منفردة ومستقلة ولا تناقش في جلسات مستقلة، ولم تذكر في الجلسات المتعلقة بحماية الأقليات بصورة مستقلة أو كمسألة تستحق تفاوضاً. ولكن كانت تناقش مع المباحث التي طرحت للمناقشة ضمن فقرات مسألة الموصل، وفي سياق أعمال اللجنة الاقليمية والعسكرية، والتي انيطت اليها بحث مسألة الأقليات القومية والدينية. ويمكن ملاحظة الجانب الكوردي في لوزان في تلك المباحث. ولا شك بأن هذه الجلسات لم تكن مخصصة للمسألة الكوردية، ولكن يمكن القول بان القضية الكوردية أصبحت موضوعا للعلاقات الدولية ،ولكنها بحثت بصورة رئيسية كجزء لا يتجزأ من مسألة الموصل الشائكة[63]. حيث نوقشت قضايا المجتمع الكوردي وحقوق الكورد ضمنها، وأظهرت ومنذ البداية بأن الكورد هم وسيلة ضغط رابحة في يد من يحسن ويجيد استخدامها[64].

كانت مسألة حدود تركيا الجنوبية (مع سوريا والعراق)، هي المسألة الأخيرة التي عرضت أمام اللجنة الإقليمية والعسكرية[65]. وقد أشارت إلى تعيين الحدود مع سوريا بموجب معاهدة أنقرة[66]. ولم يكن هناك اعتراض من جانب فرنسا وتركيا على ذلك. ولكن الخلاف بقي على حدودها مع العراق، فقد تحول إلى عقبة رئيسية معقدة في المؤتمر، كما سيتضح لاحقا.

كان من المفترض أن تناقش تلك المسألة في السابع والعشرين من تشرين الثاني في المؤتمر، ولكن في مساء يوم 26 تشرين الثاني،طلب عصمت باشا من اللورد كرزن أن تؤجل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل إلى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما،وقد لبى كرزن هذا الطلب ورحب به[67].

لقد شكلت مشكلة الموصل أكثر القضايا إثارةً للخلافات في المؤتمر، بين الجانبين التركي والبريطاني، ولفتت تلك القضية أنظار الرأي العام في العديد من الدول بسبب أسلوب النقاشات التركية–البريطانية. مما حدا بأحد

الباحثين الأتراك الى وصفها بانها "أكثر مباريات المؤتمر سخونةً"[68]. وهذا ما أثبتته لقاءات عصمت باشا وكرزن. فقد جرى تبادل شخصي لوجهات النظر بين وفديهما التركي والبريطاني بصورة شفوية في البداية، حسب رغبة اينونو، ثم تطور إلى تبادل مذكرات مكتوبة، وزعت فيما بعد، بين 14 كانون الأول والحادي والثلاثين منه[69]، على وفود دول الحلفاء الرئيسية[70]. وقد احتوت هذه المذكرات حجج الطرفين في أسباب ادعاءاتهما بالموصل، والأسباب العنصرية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية التي تستوجب إلحاقها بتركيا أو العراق[71].

إن الجلسات الخاصة بمحادثات مسألة الموصل تحتوي على تفاصيل مهمة تمس بصورة مباشرة موضوع الكورد[72]، حتى ان أحد الباحثين الأتراك وصف وضع الكورد قائلاً: "بقي الكورد أثناء مباحثات لوزان يمثلون- متغيراً غير مستقل- بكل معنى الكلمة"[73]، فكلا الطرفين تطرق إلى الكورد، تارة بذكر حقائق عنهم وتارة بالدفاع عن حقوقهم في الجلسات التي نوقشت فيها قضية الموصل فقط، لتأييد ودعم مطلبه ليس الا.

جرت الجلسات الخاصة بمناقشة مسألة الموصل، سواء الشفهية، أو المكتوبة منها على شكل مذكرات بين 26 تشرين الثاني إلى 26 كانون الأول 1922، وهي نفسها الجلسات التي نوقشت فيها القضايا المتعلقة بالكورد بكثرة، فقد قدم عصمت باشا[74] الأطروحة التركية، في مناقشات مسألة الموصل، وكان يفتخر بأن الغالبية من نفوس الولاية هم من الكورد- والاتراك-، استندت مطالب الأتراك في احقيتهم بولاية الموصل، كما أوضحها عصمت باشا، على مجموعة من الاعتبارات العرقية والسياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية، على اعتبار أن هذه الأراضي مشمولة بالميثاق الوطني، وبأن "الكورد والأتراك، الذين ينحدرون من أصل واحد، ويمثلون الغالبية من نفوس ولاية الموصل، يرغبون بالعودة إلى الإدارة التركية" [75].

وأن هذه الولاية، من النواحي الاثنوغرافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، هي جزء لا يتجزأ من الأناضول. معتبرين أن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا بخصوص تلك الأراضي، التي لا زالت من الناحية القانونية جزءاً لا يتجزأ من تركيا، هي معاهدات باطلة، كما أن احتلال البريطانيين للولاية، لا يختلف عن احتلالهم لأجزاء كثيرة أخرى من تركيا بعد الهدنة. ولهذه الاعتبارات فإن تلك الأراضي كغيرها من الأراضي التي تعرضت لنفس الظروف والأحداث يجب أن تعاد إلى تركيا[76].

ففي استعراضه لحججه الاثنوغرافية، قدر عدد الكورد في الولاية بـ (410790) نسمة من مجموع سكان الولاية البالغ (503000) نسمة، أي نسبة 5/4. وفي حججه التاريخية، قدم عصمت باشا عرضاً تاريخياً لحكم الأتراك لولاية لموصل منذ أيام العباسيين، زاعماً أن الموصل جزء من تركيا ليس في الفترة العثمانية فقط بل ترجع إلى فترة أكثر من أحد عشر قرناً...[77]. وفي حجته الجغرافية ربط الموصل بالجزيرة من ناحية المناخ ويفصلها عن العراق العربي خط جبل حمرين ـ مكحول ـ سنجار....[78]. أما من الناحية الاقتصادية فحاول عصمت باشا أن يظهر أن تجارة الموصل وأسواقها أكثر ارتباطاً بديار بكر منها ببغداد وهي أكثر قرباً من البحر المتوسط منه إلى الخليج العربي...[79]. وكانت حجج عصمت باشا العسكرية قائمة على أساس أن خط جبل حمرين– مكحول–سنجار، وبعيداً عن الاعتبارات العرقية والاجتماعية والسياسية...، فإنه يشكل خطاً طبيعياً لترسيم الحدود بين المنطقتين. وأن النقاش على أن بغداد وطرق مواصلاتها سوف تهدد لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد، باعتبار أن الحدود الإيرانية هي الأقرب إلى بغداد من الخط المقترح[80].

كان الميثاق الوطني حجة أخرى تقدم بها عصمت باشا، إلى المؤتمرين، إذ عَدَ مسألة إعادة الموصل التزاماً أخلاقياً تجاه الشعوب غير العربية، وقال " أن الأمة التركية، وتحت أية ظروف، أو نتيجة لوجود أقلية عربية في إقليم

الموصل،لن ترضى بأن يبقى الكورد والأتراك الذين يشكلون أغلبية في الولاية خارج تركيا"[81].

وقد أختتم عصمت باشا مذكرته، بتذكير المؤتمرين بأن تلك الأسباب العرقية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والعسكرية...، تكفي لأن تبرهن بأن ولاية الموصل تشكل جزءاً لا يمكن فصله عن تركيا، كما لا يمكن إبقاء الغالبية الكوردية والتركية في الولاية تحت الاحتلال الأجنبي، لأن ذلك سيؤدي إلى تهديد علاقات الصداقة والجيرة في المستقبل وكذلك السلام...، وإذا كانت مدينة الموصل ستبقى خارج حدود تركيا، فلا يمكن التنبؤ بنتائج ذلك[82].

وفي اجتماع بعد ظهر يوم 23 كانون الثاني ردّ عصمت باشا على مذكرة كرزن وطالب مجدداً بإعادة الولاية إلى تركيا، وبإجراء استفتاء عام في الولاية، وقد رفض عصمت باشا اللجوء إلى التحكيم وإحالة المسألة إلى عصبة الأمم[83]. كما جدد رفضه الاعتراف بالانتداب والمعاهدات المعقودة بين بريطانيا والعراق[84]. وقد دافع عصمت باشا مجدداً عن الأرقام التركية بشأن إحصاء السكان في الولاية المتنازع عليها، والتي عدها "أكثر دقة من نظيرتها البريطانية، كونها أخذت طبقاً لعمليات التجنيد". ومضى في القول"بأن من سافر إلى الأناضول يعرف أن الأكراد والأتراك لا يختلفون عن بعضهم سوى باللغة، وأن كلا الشعبين ينتميان للعرق الطوراني، وما يعزز رأينا هي المادة الموجودة تحت أسم كوردستان في دائرة المعارف البريطانية"[85]. وبخصوص الأسانيد السياسية، ذكر عصمت باشا بأن"ما لا يقبل الجدل أن الكورد والأتراك يشكلون غالبية سكان الولاية، وأن الكورد تمتعوا بكامل حقوقهم ولمدة قرون تحت الإدارة التركية التي لم ينظروا إليها قط كحكومة أجنبية، أما الحوادث التي وقعت في سنة 1914 في بدليس ودرسيم فهي حوادث فردية وذات طبيعة محلية وقامت بتأثير قنصليات أجنبية معينة"[86]. وبعد أن كرّر عصمت باشا تمسكه بأسانيده التاريخية والجغرافية والاقتصادية... في

مطالبته بالموصل[87]. فإنه أثار مسألة مهمة هنا، عندما ذكر بأن الحقائق تبين في الماضي القريب بأن الحكومة البريطانية لا تعد الموصل جزءاً من العراق، وما يؤيد ذلك حسب زعمه، عدة اعتبارات: أولاً– الاتفاق الإنكليزي الفرنسي في 1919 يفصل الموصل عن باقي العراق ويضعها ضمن المنطقة الفرنسية. ثانياً– في المطالب التي قدمت في 1919 عند تحريض قوات التحالف لشريف باشا، فإن الموصل كانت منطقة منفصلة عن العراق[88]–في اشارة الى مذكرتيه بخصوص الحقوق الكوردية في مؤتمر الصلح–كما مر.

وقبل أن يختتم عصمت باشا ردّه، ذكّر المؤتمرين بالاعتبارات الإستراتيجية والتاريخية، والميثاق الوطني التركي، والتي تثبت أن ولاية الموصل المسكونة من الغالبية الكوردية– التركية تشكل جزءاً غير منفصل عن تركيا، وجاء احتلالها كما جاء احتلال باقي المناطق التركية بعد هدنة مودروس، وكانت دول الحلفاء هي صاحبة المبدأ القائل بالأخذ برغبات الشعوب في تقرير مصيرها، حسبما ورد في بنود ولسن الأربعة عشرة[89].

تكلم عصمت باشا مجدداً، ودافع عن رفض تركيا لمسألة الانتداب، ومسألة انتخاب النواب الكورد في المجلس الوطني الكبير، وأعلن تمسكه بإجراء استفتاء كحل عادل، وأعلن بأنه يطالب بسلام عادل ومنصف، وإنه هو والوفد التركي مستعد للتضحية من أجل السلام العام، وأعرب عن أمله في أن يقتنع المؤتمرون بحججه المقنعة تماماً، حسب اعتقاده، وختم كلامه بدعوة بريطانيا الى القبول بمبدأ استرجاع الموصل إلى تركيا[90].

وبموازة مذكرات عصمت باشا، قام رضا نور، بزيارة كرزن في 6 كانون الأول، وعرض عليه إلحاق ولاية الموصل بتركيا، مقابل تقديم تنازلات في مجال النفط لبريطانيا، ولكن كرزن رفض طلبه[91]. وأكد له بأن مسألة الموصل لا علاقة لها بالنفط، ولا يدخل ذلك ضمن اختصاصاته واختصاصات المؤتمرين[92]. ثم طلب من حكومته وضع حد لمحاولات الأتراك

إرسال مبعوثين الى لندن لبحث استثمار نفط الموصل بقصد التأثير على المفاوض البريطاني في لوزان وتليينه فيما يخص مسألة الموصل، ورجا من زملائه، وبضمنهم رئيس حكومته "إبقاء أيديهم نظيفة من مسألة الموصل التي بدأت تلوث أيدي الجميع"[93].

لقد اقتنع كرزن بأن عصمت باشا لن يتخلى عن الطرح الذي كان قد قدمه سابقاً، وقد قال في لقاء جمعه مع كرزن في العاشر من كانون الأول بأنه لن يعود إلى أنقرة أبداً قبل أن يأخذ الموصل[94]، عندها نصحه كرزن بأنه من الأفضل للأتراك أن لا يكونوا متشددين تجاه المسائل التي يناقشها المؤتمر[95]، ولكنه في الوقت نفسه كان يجري مفاوضات مع حكومته، بشان منح تنازلات تشمل اراضي معينة للأتراك لتليين موقفهم، وقد قدم اقتراحاً إلى حكومته، مفاده أن يمنح لهم ذلك الجزء الكوردي من ولاية الموصل، والذي يشمل خط الجبال المتضمن كويسنجق ورواندوز والسليمانية، فيما تحتفظ بريطانيا بمدينة الموصل وأربيل وكركوك وبضمنها الأراضي السهلية المسكونة من العرب[96]. جوبه اقتراح كرزن بالرفض القاطع من مجلس الوزراء البريطاني، بعد مناقشته في جلسة حضرها كل من القائد العام للقوات الإمبراطورية، وقائد القوات الجوية، وممثل عن وزارة المستعمرات وقد علق وزير المستعمرات قائلاً بأن "ضياع الموصل سيؤدي الى ضياع بغداد ثم العراق، ومن ثم الفشل النهائي للسياسة البريطانية في الشرق"[97].

بعد أن استمع كرزن إلى مذكرات عصمت باشا جيداً، رأى أن يناقش وجهة نظر عصمت باشا، والتي لم تقنع بريطانيا ولا المؤتمرين، حسب زعمه، نقطة نقطة، ولكي يحرج الوفد التركي أعلن بأنه سيكون مسروراً لو طبعت وجهة النظر التركية والبريطانية إلى جانب بعضيهما وعرضتا على الرأي العام العالمي[98].

قام كرزن بتقديم المذكرة الإنكليزية المضادة[99] لمذكرة عصمت باشا المقدمة إلى اللجنة العسكرية والإقليمية، فبدأ بالأسباب العرقية، وأول ما فعل

هو الطعن في الإحصائيات المقدمة من عصمت باشا، وكان أبرز مآخذه على تلك الإحصائيات، عدم حملها لأي تاريخ، وفي ذات الوقت دافع عن الإحصائيات والخرائط البريطانية، التي قال عنها بأنها وضعت في السنوات الأخيرة من قبل ضباط بريطانيين متخصصين وبدقة كبيرة[100]. فمن مجموع 785.468 يقطنون الولاية هناك فقط 65.895 تركمانياً (أتراك) ولا يؤلفون سوى 1 إلى 12 من سكان الولاية[101]، أما بخصوص الكورد فقد أنكر على عصمت باشا إرجاع هؤلاء الذين يتكلمون لغة إيرانية، إلى العرق الطوراني، والذين لهم تقاليد مغايرة للأتراك وبالأخص في معاملتهم تجاه المرأة....، كما أن هناك إختلافاً كبيراً بين القرى الكردية والتركية، وأضاف بأن هؤلاء يرفضون الطرح التركي وينظرون إليه بإحتقار....[102]. ومضى إلى القول "إنني أتعهد بأن أفرق بين التركي والكردي في أي يوم من أيام الأسبوع، وإنني لن أستطيع أن أخلط بين الاثنين إلا إذا كنت أعمى"[103]. وانطلاقاً من ذلك فإن العنصر الوحيد في الموصل المرتبط عرقياً بالأتراك هم التركمان الذين يؤلفون (1) إلى (12) من مجموع السكان[104].

وفي ردّه على طروحات عصمت باشا السياسية، أكد كرزن بأنه في الوقت الذي ترغب الأقلية الصغيرة من التركمان في الولاية بالانضمام إلى تركيا، فإن اليزيديين والمسيحيين موقفهم معروف جداً، ولا يتطلب توضيحاً، وكذلك العرب الذين صوتوا بالإجماع لصالح فيصل وللانضمام إلى الدولة العراقية. وبالنسبة لامتناع أو رفض أهالي السليمانية الاشتراك بالتصويت لانتخاب فيصل فإن المذكرة البريطانية السابقة بررت ذلك " كونهم شعباً مختلفاً تماماً من الناحية العرقية وإنهم يحتاجون بوضوح إلى معاملة منفصلة "[105]، وفي ردّه على حوادث رواندوز[106]، ذكر بأن الوفد التركي قد تجاوز اعتبارين مهمين بهذا الخصوص: الأول أن تركيا لم تكن ذا سيطرة مؤثرة في جنوب كوردستان، إلا نادراً جداً. وثانياً: " أن الكورد في جنوب كوردستان لم يقدموا أية مساعدة للأتراك في

الحرب العظمى، بل كان الأتراك على مشكلة ثابتة مع الأكراد، خصوصاً في ديرسيم ومناطق أخرى... وأنه في عام 1914 كانت هناك ثورة كوردية حقيقية في تبليس والتي أخمدت بصعوبة "[107]. كما أن الكثير من الزعماء الكورد وأولادهم قد نفوا إلى استانبول لسنوات، في الوقت الذي كان الكورد يلتفون حول تلك القيادات وينتفضون ضد الأتراك[108]. وأضاف" تبين جميع المعلومات التي تسلمناها ضرورة تحقيق كيان قومي مستقل للكورد.... وفي ظل هذه الظروف لماذا يسلم هذا الشعب إلى أنقرة ويصار إلى التوسل بإجراء استفتاء؟ إن هذا الاستفتاء لا تطالب به إلا أنقرة". لم يطالب الكورد بالاستفتاء في أي وقت. إن هذا الشعب المسكين لا يفهم حتى معنى الاستفتاء إطلاقاً.... وإن المطالبين بالاستفتاء هم من غير الكورد[109]. ورفض كرزن ادعاء عصمت باشا بأن "ممثلي الكورد في المجلس الوطني يطالبون بأن الأكراد في جنوب كوردستان، من بين الجميع، يجب أن يتحدوا مع تركيا " ،وعلق قائلاً : من الواضح انه لم تكن هناك انتخابات للمجلس الوطني الكبير في الموصل، كما أن للكورد مطالب قومية، وأن كل ما قال عنهم الوفد التركي هو أن هؤلاء ليسوا سوى أتراك[110].

وبالنسبة للاعتبارات التاريخية، التي عولت عليها مذكرة عصمت باشا، فقد رفضها كرزن بصورة قاطعة، مدعياً بأن "مدينة الموصل قد بنيت بأيدي العرب، وكانت المدينة عربية عندما احتلها الأتراك لأول مرة، كما أن الكورد يمتلكون كوردستان قبل ذلك التاريخ بزمن طويل جداً. وكما ادعى عصمت باشا، فإن إحد عشر قرناً من السيطرة التركية لم تبدل السكان الأصليين من العرب والكورد إلى أتراك ولا تشبهوا مع الأتراك بالجنس أو اللغة"[111].

ودحض كرزن أسانيد عصمت باشا الاستراتيجية، عندما أصر على عدم تقسيم الولاية، وعدم صلاحية حمرين ومكحول، "التي هي مجرد سلسلة من التلال لا أهمية لها "، حسب وصفه، لتكون حاجزاً للحدود بين العراق وتركيا[112].

وبخصوص الميثاق الوطني التركي، والتي عوّل عليه عصمت باشا وفسّر احد مواده بأنه يعني إرجاع الموصل، ذكر كرزن: أن البرلمان التركي الذي أصدر ذلك الميثاق ووضع تلك المادة، لا يمتلك الحق في تقرير مصير ولاية الموصل– الممثلة في ذلك المجلس– وأن وجود أقلية تركمانية وغالبية من غير الأتراك، لا تعني أن تؤخذ ولاية الموصل من المنتصرين في الحرب وتمنح إلى المندحرين المقهورين في تلك الحرب[113].

اختتم كرزن الردود البريطانية بالتأكيد على نظام الانتداب وإنشاء نظام حكم ذاتي للكورد في الولاية، وعلق على أسلوب الوفد التركي التفاوض: "أن الوفد البريطاني غير قادر على أن يتعامل مع هذه القضية بهذا السلوك الاعتباطي الجزل من جانب الأتراك"[114]. ونصح كرزن الأتراك بأن يركزوا اهتمامهم في المستقبل على المناطق التي يسكنها الجنس التركي، فأجابه عصمت باشا بأن استبعاد أي شخص مخالف للروح العصرية التي تنادي بها بريطانيا، وردّ عليه كرزن بأن هذه الروح، على أية حال، ليست الروح التي أدار بها الوفد التركي هذه المباحثات خلال الأسابيع القليلة الماضية "ووصف متهكما أجواء المفاوضات" بأنها تجربة قاسية لكرزن، الإنكليزي الجميل المشرق، بان ينظر إلى مجرد رجل ذي وجه ساخر"[115]. وخلص الى الإشارة "أنه وفي الوقت الذي تكرر بريطانيا تمسكها بالولاية، فأنها تقرّ بعدم جدوى النقاش حول القضية"[116]. ثم اقترح كرزن إحالة المسألة إلى عصبة الأمم من أجل اتخاذ قرار غير منحاز، وأوضح بأن حكومته ستقبل بالنتيجة مهما كانت. وقد أيدته في ذلك فرنسا وإيطاليا اللتان حثتا عصمت باشا على قبول الاقتراح، والذي تردد وطلب مشاورة أنقرة[117].

اقتنع كرزن بعدم جدوى استمرار الجدل مع عصمت باشا، لذلك، وعلى الرغم من معارضة الوفد التركي، قرر إحالة المسألة إلى عصبة الأمم، ونفذ قراره في 25 كانون الثاني بتوجيهه رسالة إلى السكرتير العام للعصبة، مستنداً على المادة الحادية عشرة، من ميثاق العصبة. وفي اجتماع مجلس

العصبة الذي عقد في 30 كانون الثاني أعلن اللورد بلفور –مندوب بريطانيا لدى العصبة– بأن النزاع بشأن الموصل يهم العصبة لأن العراق على الرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني، فإنه في النهاية تحت إشراف وإدارة العصبة، وإن بريطانيا تعمل بالنيابة عنها. وشدد على دوافع السلام التي أجبرت الحكومة البريطانية على إحالة المسألة إلى المجلس[118]. مما اضطر عصمت باشا إلى تقديم مذكرة بتاريخ الرابع من شباط 1923 إلى وفود كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، يطلب فيها استثناء قضية ولاية الموصل من مناقشات المؤتمر، فوافق اللورد كرزن على ذلك[119]. على أن تجري مناقشة الموضوع بين الطرفين بشكل خاص. ومهّد ذلك بإخراج قضية الموصل من جدول المفاوضات، ويكون كرزن بذلك قد حقق شوطاً مهماً في كسب مسألة الموصل لصالح العراق. ودشن بداية لانتزاعها بصورة نهائية من الأتراك[120].

رابعاً: اختزال المسألة الكوردية وأقلمتها

كما يُلاحظ مما سبق، لم يجد أي طرف من الطرفين المفاوضين أي حرج في الحديث عن الكورد، الذين غابوا عن أجواء المؤتمر تمثيلاً رسمياً أو حتى شعبياً، بل ان الطرفين اثبتوا سعة اطلاعهم ومعرفتهم بالكورد كأي كوردي ان لم يكن أكثر. فبالنسبة للطرف التركي متمثلاً بعصمت باشا، فانه قدم البيانات الإحصائية قريبة من الواقع عن الكورد[121]. والمعلومات التي قدمها عن أصل الكورد وعن أديان وطوائف الكورد ودون حرج [122]، فمثلاً صرح بكوردية الايزدية، الذين قال عنهم بأنهم لا يختلفون عن الكورد سوى كونهم يتبعون "فرقة منشقة عن الإسلام"، وكذلك قوله: إن الشعب الكوردي والتركي شعبان متحدان مرتبطان

بالعادات والتقاليد فضلا عن رابطة العرق والمعتقد والهدف، وإنه شعب بتعابير صريحة. وفوق ذلك كان دائماً يذكر بأن حكومة مجلس الأمة التركي هي حكومة الكورد بقدر ما هي حكومة الأتراك[123]،وردد مراراً بأن "كل القادة الذين شاركوا في الحرب العظمى وحرب الاستقلال اظهروا إعجابهم واحترامهم للخدمات التي قدمها الكورد والتضحيات التي قدمها الشعب الكوردي في الحفاظ على سلامة تركيا، وفي النضال ضد السلطان وحكومة استانبول"[124].

ومثلما استغل عصمت باشا الحجة الكوردية على نطاق واسع في طرح ودعم مطلبه بغية استرجاع الموصل، كان ردّ كرزن وأطروحته عن المسألة قائماً على نفس الدرجة من استخدام الحجة الكوردية، وكان مسروراً بذلك. وقد اعترض كرزن، تقريباً على جميع أسانيد عصمت باشا الكوردية ودحضها بالأمثلة والشواهد، وكان الشيء الوحيد الذي اتفق عليه مع عصمت باشا في ذلك الإطار هو أن الكورد يشكلون الأغلبية في الولاية[125]، وقد أجبر كرزن عصمت باشا على التخلي عن طرحه القائل بطورانية الكورد، ولو نسبياً، وذلك بتقديمه إحصائية منفردة للكورد والأتراك. واعترض كذلك على أرقام ونسب عصمت باشا العرقية للولاية، وقال بأن الكورد هم من أصول إيرانية–ميدية، ويختلفون كلياً عن الأتراك[126]، وقد عاش هؤلاء حياة مستقلة، وقاوموا التدخلات القادمة من استانبول، ولم تكن قط هناك سلطة تركية مؤثرة وفعالة في جنوب كوردستان[127]. وحول وجود نواب كورد في برلمان أنقرة، أردف قائلا، بأنه يريد أن يعرف كم نائباً من هؤلاء من أهالي جنوب كوردستان؟ متى انتخبوا وكيف كان ذلك؟[128]، ومضى كرزن بالقول، إن كل المعلومات التي بحوزتنا تشير إلى أن الكورد، بتاريخهم المستقل وعاداتهم وتقاليدهم وشخصيتهم، يستوجب أن يتمتعوا بحكم أنفسهم[129]. وعن اقتراح عصمت باشا بإجراء استفتاء، فإنه رفضه

بشكل قاطع، لان الكورد وبقية السكان أنفسهم لم يطلبوه، وهو حق يقتصر طلبه عليهم.

ما يثير الانتباه هنا، هو أن الأتراك لم تكن لديهم مخاوف جدية من احتمال أن يسفر الاستفتاء عن اختيار الكورد إنشاء دولة كوردية منفصلة، وكان هذا احتمالاً معقولاً، ومن المرجح أن أحد أسباب ذلك يعود جزئياً إلى إدراك الأتراك أن القوميين الكورد غير موحدين وأنهم نخبة صغيرة محصورة في السليمانية، والزعماء القبليون منقسمون في ولائهم كذلك. ولكن من جهة ثانية كانت للأتراك أنفسهم حسابات مبالغ فيها عن عدد التركمان في الولاية[130].

إنَ مسألة الموصل أعطت ضمنياً التفاصيل عما سيكون عليه مستقبل الكورد[131]. من جهة، ومن جهة ثانية فإن ما تم بحثه في مؤتمر لوزان بخصوص الكورد، لم تكن مسألة الكورد ككل، بل المسألة الكوردية في العراق "الكيان الحديث العهد"[132].

خامساً: الكورد وحقوق الأقليات في لوزان

مست مسألة الأقليات القومية والدينية، التى كانت هي الأخرى من المسائل التي تناولتها اللجنة الإقليمية والعسكرية، الكورد، ولكن بشكل غير مباشر. وقد جرى التطرق لتلك المسألة للمرة الأولى في الأول من كانون الأول 1922 عندما بادر الدكتور نانسن *Fridof Nansen*، مبعوث عصبة الأمم في الشرق الأدنى، بإعداد مشروع عن تبادل الأقليتين اليونانية والتركية، تحت إشراف عصبة الأمم.

وفي الثاني عشر من كانون الأول 1922، حيث جرى تناول المسألة بشكل مفصل، حاول كرزن خلالها استخدام مسألة الأقليات سلاحاً دعائياً ضد الأتراك. وحاول باستمرار إحراج الوفد التركي، وكانت أقوى اقتراحاته بهذا

الصدد، مطالبته بإنشاء وطن قومي للأرمن تحت إشراف عصبة الأمم. وحصل على تأييد قوي من وفود فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليونان وصربيا[133]. ومن جانبه فإن عصمت باشا رفض أي تدخل خارجي في هذه المسألة. عندها حذره كرزن من أن تمسكه بموقفه هذا قد يحدث كارثة. وقال مهدداً بأن تركيا بموقفها هذا ستؤلب الرأي العام العالمي ضدها، وإنها إذا ما خرقت مسألة الأقليات، فلن تجد صوتاً واحداً في أي مكان يرتفع للدفاع عنها... وأنها يجب أن تقرر إذا ما كانت ستستجيب لعصبة الأمم أم لا ؟[134].

تحت تهديدات كرزن وافق عصمت باشا على توقيع المعاهدات الضرورية لحماية الأقليات، وإعلان العفو العام، ودخول تركيا عضواً في عصبة الأمم، إلا أنه رفض تماماً فكرة إنشاء وطن قومي للأرمن في تركيا، أو تأليف لجنة دولية للأقليات، التي عدها مسألة داخلية بحتة[135].

كان تصريح عصمت باشا، مبعث ارتياح لدى كرزن، سيما وانه يلبي اغلب مطامح بريطانيا خصوصاً تصريح عصمت اينونو حول دخول تركيا في عصبة الأمم[136]. وتقديم ضمانات دولية لحماية الأقليات، وإعلان العفو العام [137]. لذلك لم يكن غريباً ان لم يتعرض كرزن مجدداً الى موضوعي الارمن والكورد، فقد تخلى عن إثارة المسألتين بوجه الأتراك فور انتزاعه ما يخدم مصالح بلاده فيما يخص مسألة الأقليات.

وكان من المفروض أن تبحث المسألة الكوردية ضمن مسألة الأقليات، التي جرى التداول بشأنها في الثاني عشر من كانون الأول 1922، كأدنى إجراء اعتيادي. وحاول كرزن انتهاز هذه المسالة لاستعمالها كسلاح دعائي في المؤتمر للضغط على الأتراك، فقد ألقى خطاباً مشحوناً بالعواطف عن الأقليات حث فيه على ضرورة تمتعها بضمانات "لأمنها ووجودها الطبيعي"[138]. كما حاولت الدول الأوروبية الأخرى المشاركة في المؤتمر التدخل في تلك المسألة، لكنها هي الأخرى لم تفلح[139]. لأن عصمت باشا ردّ

وبشدة، على طروحات كرزن بخطاب مماثل، بين فيه أن تدخلات الدول الأوروبية بحجة حماية الأقليات، كانت من أقوى العوامل في التعجيل بانهيار الدولة العثمانية[140]. ففيما يخص الكورد رفض عصمت باشا التباحث حول خصوصية الكورد في تركيا او معاملتهم معاملة خاصة، أو حتى الإشارة إلى بنود سيفر الخاصة بهم، وأصر على اعتبار غير المسلمين أقليات فقط[141]. ولم تبدِ بريطانيا وحليفاتها اعتراضاً على ذلك.

وحقيقةً لم تكن بريطانيا ولا حليفاتها جدية في انتزاع حقوق الأقليات ومن ضمنها الكورد من الأتراك، بل كانوا يلوحون بها فقط بهدف الحصول على مزيد من التنازلات من الأتراك في القضايا والجوانب التي تخدمهم وتخص مصالحهم، لذلك وبعد أن أبدى عصمت باشا تعنتاً في تلك المسألة، تجاهل المؤتمرون المسألة الكوردية[142]. كما أهملت المسألة الأرمنية[143]. وادعى عصمت باشا بأن كافة الأقليات المسلمة في تركيا ستكون تحت حماية الأتراك[144]. وأصر مندوب الأتراك الآخر، رضا نور في اجتماعات لجنة الأقليات على ضرورة إبعاد الكورد من عداد الشعوب التي تحتاج الى حماية[145].

هكذا وأمام عدم جدية بريطانيا وحلفائها في محاولاتهم "غير الجدية والعابرة" في عرض مشكلة الأقليات القومية في معاهدة الصلح، أصبحت الكفة راجحة لصالح الأتراك، اما الأقليات القومية الوحيدة التي اعترف بوضعها في لوزان كانت الأقلية اليونانية فقط، وبموافقة الأتراك على اعتبار العناصر غير الإسلامية أقليات قومية فقط [146]، وعدَ ذلك أخطر تنازل تقدمه بريطانيا وحليفاتها لتركيا على حساب حقوق الأقليات الأخرى.

سادساً: موضوع الكورد في معاهدة لوزان

لم يرد في اتفاقية لوزان أي ذكر للكورد أو حقوقهم، بصورة صريحة، ولم يجرِ التطرق إلى أية ضمانات لحقوقهم السياسية والقانونية والثقافية. بل حتى لم يرد أي ذكر لهم في بنود حماية الأقليات، ولا في أية وثيقة رسمية أخرى تخص المعاهدة[147]. فالقضية الكوردية التي التي طرحت على بساط البحث في معاهدة سيفر، جرى طوى صفحتها ونسيانها في لوزان.

ولكن يمكن القول بان المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة مست قضايا الكورد وكوردستان بصورة مباشرة دون الإشارة بشكل صريح الى أي من الاسمين، إذ حددت حدود سوريا مع تركيا بشكل مباشر، وقدرت مهلة مدة تسعة أشهر لتعيين الحدود التركية–العراقية[148]. إلا أن هذه المادة قد حددت عملياً الحدود على أساس الحالة الراهنة. وبهذا الشكل جعلت معاهدة لوزان التقسيم الجديد لكوردستان شرعياً[149].

وفيما يخص قضايا حقوق الشعوب غير التركية، وعلى رأسهم الكورد، فان المواد من (37) الى (45) من القسم الثالث من معاهدة لوزان، تضمنت حماية الأقليات[150]، كما يظهر فإن البنود والفقرات المتعلقة بالأقليات عديدة، ولكنها لا تتعلق بالشعب الكوردي لأنها مخصصة حصراً بالأقليات – غير المسلمة– وهذه بطبيعة الحال لا تشمل الكورد، لانها مخصصة أساساً لحماية المسيحيين واليهود داخل تركيا[151]. وكل ما جاء في معاهدة لوزان بخصوص الكورد وكوردستان، وإن لم تذكر المعاهدة الاسمين صراحةً، هو ما تناولته ضمن البنود الخاصة بالأقليات، فقد جاء في المادة (38) من المعاهدة ما يأتي: " تتعهد حكومة تركيا بضمان حرية أهالي تركيا كافة وبشكل تام غير منقوص، بغض النظر عن الولادة والقومية واللغة والعرق والدين". أما المادة (39) من بنود المعاهدة نفسها فجاءت على النحو الآتي: " لن توضع أمام أي كان من رعايا الدولة التركية أية عراقيل سواءً في علاقاته الخاصة أو

التجارية أو الدينية أو أي نوع من المطبوعات والمنشورات أو الاجتماعات واللقاءات وبأية لغة كانت، ومع كون اللغة الرسمية التركية، فبإمكان رعايا تركيا الناطقين بغير اللغة التركية أن يتحدثوا بلغتهم الأم في المرافعات وتقدم لهم التسهيلات الممكنة كذلك"[152].

وهكذا نجح عصمت باشا، وبعد مفاوضات مطولة، استخدم فيها براعته وقابليته على التحايل في منع أية إشارة مباشرة في الاتفاقية الجديدة إلى الكورد أو أية أقلية قومية أخرى أو إلى حقوقهم بشكل صريح وبلغة محددة[153].

سابعاً: دور الكورد: قيادة وشعب

لقد شهدت جميع لقاءات وجلسات مسألة الموصل تكرار حجج وأسانيد كل طرف، لإقناع المؤتمرين بأحقيته في الولاية، وحقيقةً فان أبرز ما ميز تلك الجلسات هو أن القضايا المتعلقة بالمجتمع الكوردي والتي كانت من أكثر جلسات مسألة الموصل "مشحونة بالمصادمات"، وكانت تلك المباحثات تتحول مرات عديدة إلى جلسات للقضية الكوردية[154] وكادت تنقلب مسألة الموصل إلى مسألة الكورد، ولكن رغبة الطرفين في تحاشي الكورد، منع ذلك[155]. وكما لوحظ، فقد استعملت مصطلحات "الكورد" و "كوردستان" و "النواب الكورد" و "الشعب الكوردي"، "اللغة الكوردية"، "الحكم الذاتي الكوردي"...، بكثرة في تلك الجلسات وقد اقتسم الوفدان، على حد سواء، تلك المصطلحات، ولكن بصورة انتقائية ولم تأخذ الجهتان المتصارعتان بإرادة الجهة الرئيسية المعنية، وهو الشعب الكوردي[156]. لم يقدم أي كوردي نفسه ممثلاً عن شعبه، كما لم تتحدث أي من الجهتين عن تقرير مصير الكورد القومي ولا عن حقوقهم المثبتة في معاهدة سيفر. ففي الوقت الذي أنكر فيه الطرف التركي وجود مشكلة باسم المشكلة الكوردية أصلا، اقتصر موقف الإنكليز على إظهار "عطف افلاطوني" تجاه الكورد[157]. ولم يتحدث

عنهم أي من الطرفين خارج إطار مناقشات الموصل. وبالنسبة لبريطانيا التي دافعت عن أصل الكورد وحقوقهم ولغتهم وتطويرها، وزايدت على عصمت باشا بأن بريطانيا تؤيد منح الكورد وضعاً خاصاً وحقاً في الإدارة الذاتية لكورد ولاية الموصل، لم تذكر شيئاً عن كورد كوردستان الشمالية عند مناقشة حقوق الأقليات ووجوب احترام خصوصيات الشعب الكوردي في كوردستان الشمالية، إذ أنها أذعنت لطلب عصمت باشا بعدم إدراج كورد كوردستان الشمالية ضمن الأقليات، بعد ان صرح مصطفى كمال قائلا" لقد رفضنا إدراج هذه المسالة في جدول أعمال المؤتمر"[158].

وأمام تلك التحديات الكبيرة، والتطورات الحاسمة، فإن الشعب الكوردي وقياداته لم تبد الاستجابة والتأثر المطلوبين، طوال فترة المؤتمر أو بعد التوقيع على المعاهدة فيما بعد، بشأن مستقبله السياسي، بعكس ما كان مفترضا[159]، وقد اشتكت صحيفة (رۆژی کوردستان)[160] في عددها الصادر في 9 كانون الثاني 1923 "من عدم وجود ممثل للكورد في المؤتمر... علما أن ولاية الموصل كوردية ولكن الغريب أن يتقاتل عليها الأتراك والعرب وحتى الأقلية المسيحية الصغيرة في مؤتمر لوزان..."[161] وفشلت القيادات الكوردية في القيام بدورها والتزامها الجدي بالمطالبة بحقوق الكورد، ولم يتمكنوا من تعبئة الشعب الكوردي، المحكوم أصلاً بإرث ثقيل من التخلف جراء الاحتلال العثماني المتواصل[162]. فقد قام عصمت باشا من جانبه بالادعاء بأن الكورد تركوا مصيرهم القومي، وبملئ إرادتهم، لتقرره الإدارة التركية وبأن الكورد والأتراك يمارسون حقوقهم وتعايشهم المشترك بملئ إرادتهم، والدليل على ذلك وجود النواب الكورد في المجلس الوطني التركي الكبير[163]. إذ كان هؤلاء أمام مسؤولية كبيرة تجاه شعبهم وتجاه التاريخ، وكان عليهم فرض حل للمشكلة الكوردية، الموجودة أصلاً كواقع، والتي أظهرت المستجدات الجديدة أنها ستعيش في خضم تطورات صعبة جداً.

ويذكر أحد الباحثين الأتراك بهذا الخصوص: " أن الممثلين الكورد الذين فقدوا تأثيرهم بالكامل في ذلك الوقت، لم يقوموا بأية مراجعة للمؤتمر"[164]

ثامناً: تداعيات لوزان على الكورد

بالتوقيع على معاهدة لوزان، في 24 تموز 1923، تكون المسألة الكوردية قد خرجت من قضايا مصادقة عصبة الأمم والاعتراف الدولي بالحقوق، وعادت لتصبح من جديد قضية تستدعي تصفية داخلية في حدود الدول التي اقتسمت كوردستان[165].

وبموجب نصوص الاتفاقية الجديدة، فإن الأراضي الواقعة فعلاً تحت احتلال القوات التركية قد تم الاعتراف بها كأقسام من دولة تركيا الجديدة[166]،وقد علق توينبي على الاتفاقية قائلاً "في النهاية تركت الأراضي التي يسكنها الكورد إلى الدولة التركية وفقاً للمزاعم المذكورة في الميثاق الوطني"[167].

وعلى صعيد العلاقات المتبادلة بين تركيا والغرب، فقد أزيحت المسألة الكوردية على الصعيد الرسمي، وقد أسدل الستار على قضية الكورد في الشرق الأوسط- مؤقتاً- التي طالما تسببت في معاناة الكورد دون أن تقال كلمة مخلصة واحدة حول مصير الشعب الكوردي، وبدأت مرحلة جديدة من معاناة الكورد[168].

لقد قيم الباحث باسيل نيكيتن معاهدة لوزان بشكل موضوعي، من وجهة نظر القانون الدولي بكونها "خطوة إلى الوراء"، "وحدثاً معادياً للكورد"[169] كونها ألحقت ضرراً بالغاً بحقوق الشعب الكوردي بجعل إعادة تقسيم كوردستان أمراً قانونياً، بعد أن مرت مواقف بريطانيا وتركيا "بتناقضات كبيرة في مسألة الموصل" التي من خلالها اهتموا بالمسألة الكوردية[170].

ووصف الباحث التركي إسماعيل بيشكجي معاهدة لوزان بأنها كانت "تعاقداً إمبريالياً على تقسيم كوردستان والأمة الكوردية... ولهذا فهي تكتسي أهمية مختلفة جداً لكل من الكورد والأتراك، ففي ما يخص الأتراك، تعني هذه المعاهدة إنشاء دولة تركية مستقلة، فهي معاهدة وفرت لتلك الدولة مختلف الضمانات، أما بالنسبة إلى الأكراد فقد تضمنت هذه المعاهدة ترسيخ الاضطهاد والعبودية واستعمار كوردستان، بل وإخضاعها لنظام استعماري دولي"[171].

فيما عدها المستشرق الروسي حسرتيان ضربة قاسية توجه إلى حركة التحرر القومي الكوردي، إذ أعطت تلك الاتفاقية الحق للأتراك بتجاهل طموحات الشعب الكوردي، وقمع حركته القومية، من أجل الاستقلال[172].

واعتبر توينبي المعاهدة "حققت جميع مطالب القوميين الأتراك، وبموافقة الحلفاء في لوزان"[173].

كان مؤتمر لوزان، بالنسبة للكورد، المؤتمر الدولي الخاص بتقسيم كوردستان[174]، وفضلاً عن ذلك التقسيم،فقد نسخ المؤتمر بنود معاهدة سيفر الخاصة بالكورد. وأدى بالتالي إلى افتقار الخارطة السياسية للشرق الأوسط إلى دولة كوردية كان من المفترض إقامتها إلى جانب إقامة الدول العربية، التي ساعدت بريطانيا في إقامتها، والدولة التركية الحديثة، وبذلك تم اقتسام رابع مجموعة اثنيه في تلك المنطقة، عرقياً وسياسياً وجغرافياً، وتم دمج كل قسم جغرافياً، بدولة من دول الجوار الجغرافي لكوردستان. وقد أحرز ذلك الوضع الجديد ظهور سياسة جديدة تجاه الكورد، وهي سياسة التعاون الإقليمي والإستراتيجي بين الدول التي اقتسمت أراضي كوردستان وشعبها، بهدف منع أية محاولات لإعادة إحياء فكرة قيام كوردستان مستقلة[175].

وبذلك تكون معاهدة لوزان قد قررت مصير الكورد السياسي، بعد أن حددت مصالح بريطانيا العظمى ذلك المصير من خلال مسألة الموصل، وأعطت المعاهدة المذكورة تصوراً عما سيكون عليه المستقبل السياسي

للكورد، بجعل الكورد ولأول مرة ينتسبون إلى الدول التي تقتسم بلادهم كوردستان أي كورد تركيا وكورد عراقيين.

لقد تجاهلت الدول العظمى آنذاك، وعلى رأسها بريطانيا، الشعب الكوردي، ولم تأخذ القضية الكوردية باعتبارها مسألة شعب تستدعي حلاً سياسياً سلمياً في تلك المرحلة بالذات، واقتصر دورها في إبدائها العطف نحو الكورد[176]. وقد تخلى البريطانيون وحلفائهم في لوزان بالكامل عن أساليبهم التي استعملوها في سيفر، حيث استخدموا مصطلحات "كورد وكوردستان" وبحرية، ولكن دون إصرارهم على إقامة إدارة كوردية، وفي الحقيقة لم تعدّ هناك "قضية كوردية" بالنسبة لبريطانيا في هذه الفترة[177]. وهكذا فإن حق تقرير المصير، الذي اعترفت به بريطانيا، ودافعت عنه، بعد الحرب، قد الغي من بريطانيا نفسها، وأخرجت القضية الكوردية من نطاق الدولية إلى قضية داخلية تتعلق بالدول التي تقتسم الأمة الكوردية.

بالتوقيع على المعاهدة وحل معظم القضايا الخلافية مع الأتراك، سلكت الدول الغربية، سلوكاً بحيث لا تتكون عند الأتراك الشبهات حول سعيهم إلى القيام بشيء ما واقعي لأجل الحركة القومية الكوردية، مفضلة تأمين مصالحها على حساب البحث عن شعاراتها في الحرية والديمقراطية للشعوب التي كانت رازحة تحت حكم الأتراك قبل انتهاء الحرب العالمية الاولى[178]. فقد كانت بريطانيا تأمل "بإعادة بناء" علاقات الصداقة مع تركيا، التي اختارت الغرب في توجهها المستقبلي، إذ من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن الموصل عند رفع القضية إلى مجلس العصبة كغيرها من القضايا العالقة...[179] وكذلك الحال بالنسبة لباقي الدول الغربية.

واعتباراً من لوزان، وكأن المسألة الكوردية قد عادت إلى نقطة الانطلاق، فقد استحالت ثانيةً من قضية نالت اعترافاً دولياً موثقاً، ومصادقة من عصبة الأمم إلى مسألة موضوعة في أطر محلية لكل دولة من الدول التي تقتسم كوردستان بحيث تتعامل معها على أنها قضية داخلية خاصة بها[180].

الهوامش

1 للتفاصيل ينظر: آ. روي لئونه رد، مختصر حرب عموي تاريخي، مترجمي كليسلي: حجاز فخرى، استانبول، 1925م، ص32–33 " عمر الديراوي، الحرب العالمية الاولى، ط5،بيروت، 1977، ص465–469.

2 Bernard Lewis, Emergence of Modern Turkey. Second Edition, Great Britain, 1968, P.239.

3)J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East 1914-1956, NewYork,1972, Vol.II,PP.36-37;Paul C.Helmriech, From Paris to Sevres, U.S.A,1974, PP.341-342.

4 J.C.Hurewitz,Op.Cit., PP.36-37.

5)Stanford.J.Shaw and Ezel K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II,Six Edition, Great Britain,1988,PP.328-329.

6 Paul C.Helmriech,Op.Cit.,P.3.

7 H.W.V.Temperley, A History of the Peace Conference of Paris, Oxford, 1969, Vol.I, P.145.

8 انهت معاهدة كوجك –كينارجة(21 تموز 1774) الحرب الروسية العثمانية التي بدأت في 1768 ، ووفرت بنود هذه المعاهدة للروس امكانات واسعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، حيث شجعت القوى الاوربية الاخرى على السعي لتحقيق مطامحها ،مما افرز وضعا دوليا جديدا تطور الى نزاع قائم بين تلك القوى والدولة العثمانية التى حاولت دون جدوى الحفاظ على ممتلكاتها واراضيها التى غدت الدول الاوربية تصارع بعضها للحصول عليها وقد عرفت عند الباحثين بالمسألة الشرقية للتفاصيل ينظر: حسين لبيب، تاريخ المسألة الشرقية، مصر، 1921، ص 4 وما بعدها.

9 Harry N.Howard,The Partition of Turkey 1913-1923, New York, 1966, P.217.

10 H.W.V.Temperley ,Op.Cit.,Vol.I,P.14;

سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا 1917–1923، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002، ص 260.

11 Harry N.Howard, The Partition ...,P.2210.

12 طالبت ايطاليا في تلك الاثناء بتطبيق بنود الاتفاقيات السرية التي ابرمتها مع الحلفاء اثناء الحرب ،والتي حصلت بموجبها على حصة من الاراضي والممتلكات في الدولة العثمانية،ووسط تجاهل بريطاني–فرنسي لدعوات ايطاليا، قررت ايطاليا القيام باحتلال جزء من الاراضي التركية،مما اجبر لويد جورج على تقديم خطة تقوم بتوزيع الانتدابات في مختلف اجزاء الدولة العثمانية، حيث تتولى ايطاليا بموجبها الانتداب على السواحل الجنوبية ومناطق متفرقة من الاناضول.ولم يكتب للخطة الجديدة النجاح بسبب معارضة الولايات المتحدة لها للتفاصيل ينظر:
Harry N. Haward, The King-Crane Commission An American Inquiry in the Middle East, Beirut,1963,P.233

13 للتفاصيل ينظر:
L.Evans, United State Policy and the Partition of Turkey 1914 - 1924 , Baltimore,1965,P181;
ادوارد كار، العلاقات الدولية في عشرين سنة 1919–1939، تعريب سمير شيخاني، الجزء الاول، بيروت، د.ت، ص 19" قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات السياسية الداخلية التركية 1923–1928، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب، جامعة بغداد، 1985، ص 19.

14 Zaki Arikan, Mütarekç ve Işğal Donemi izmir, Başinil (30 Ekim 1918-8 Eylul 1922),Turkey,1989.

15 للتفاصيل عن ردة فعل السكان ،ينظر:
-Memorandum by Mr.Rayan, Constantinople , 23-6-1919 , BDA, (1919-1938), Edited by Bilal.N.Şimşir, Vol.I(April 1919-March 1920), Ankara, 1973, Enclosure in No.10,P.31;
حنا عزو بهنان ،التطورات السياسية في تركيا 1919–1923،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب،جامعة بغداد،1989،ص44.

16 ولد مصطفى كمال في سالونيك ،لاب موظف بسيط،تخرج من الكلية الحربية في استانبول سنة1905 ،وفي سنة 1910 سافر الى فرنسا ضمن بعثة عسكرية ،شارك في حروب الدولة العثمانية في طرابلس 1911والبلقان 1913، وعين ملحقا عسكريا في بلغاريا ،وخلال الحرب العالمية كان قائدا للفرقة 19 في الدردنيل ،وقد اظهر شجاعة وذكاء نادرا خلال حملة البريطانيين على

الدردنيل وغاليبولي ،منح على اثرها لقب (الباشا). للتفاصيل ينظر: امين محمود سعيد وكريم خليل ثابت، سيرة مصطفى كمال وتاريخ الحركة الوطنية في الاناضول، القاهرة، 1933، ص 7 وما بعدها.

17 محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، 1976، ص 420.

18 Answer to the Turkish Delegates, Paris 23-6-1919, DBFP, Ed. By Doglas and W.N. Medlicott and M.E. Lombert. London,1957, First Sir,Vol.4, AP.Pendix No.426,P.646.

19 بله ج شيركو، القضية الكردية،بيروت، 1986، ص 79" احمد تاج الدين، الاكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة، 2001، ص 104.

20 Geofrey Lewis, Turkey, London, 1965, P.66.

21 حنا عزو بهنان ،المصدر السابق،ص 76.

22 حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص 75.

23 Robeck to Curzon, Constantinople, 27-5-1920, DBA, Vol.2, No.36, PP.119-120.

24 حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص 77.

25 محمد عزة دروزه ، تركيا الحديثة، بيروت، 1946، ص 13.اختلفت وجهات النظر البريطانية في البداية بشأن الحركة الوطنية التركية التي قادها مصطفى كمال في الاناضول والتى عرفت ايضا بالحركة الكمالية،فقدكان المسؤولون البريطانيون في استانبول،امثال الجنرال ميلان–قائد الاسطول البريطاني في البحر الاسود–،والادميرال كالثورب–المفوض البريطاني السامي في استانبول–وغيرهما، يتصورون بانها مؤامرة دبرت في اروقة وزارة الحربية العثمانية في استانبول ،كجزء من مخطط دولي اكبر خطط فيما وراء الحدود من جانب الالمان المتطرفين والبلاشفة ، لا سيما وان اكثر موظفي تلك الوزارة هم من المحتكين بالاوربيين نتيجة البعثات العثمانية العسكرية الى اوربا،فيما اعتقد اخرون بانها نظمت من قبل اعضاء سابقين في جمعية الاتحاد والترقي وبدعم الماني–بلشفي ،ولكن تطور الاحداث في الاناضول حل ذلك الاشكال ،وبدأت التقارير البريطانية الواردة من الاناضول تشير الى ان الحركة التي ظهرت في الاناضول حركة وطنية داخلية يقودها مصطفى كمال

بدعم واسناد من عسكريين عثمانيين سابقين ...بغض النظر عن ارتباطاتها الاقليمية والدولية ،الا ان ذلك لم يمنع اهتمام بريطانيا بمتابعة نشاطات تلك الحركة بمزيد من القلق والخوف،فقد تصورت بانها قد تنخرط في مؤامرة اسلامية واسعة تستهدف تحطيم الامبراطورية البريطانية في اسيا .للتفاصيل عن وجهات النظر البريطانية تجاه الحركة الكمالية،للتفاصيل ينظر:

A.L.Macfie, British Views Of Turkish National Movement in Anatolia, 1919- 1922, Middle Eastern Studies, London, Vol.38,NO.3, July, 2002, PP.27- 43.

26 Bernard Lewis,Op.Cit., P.242f .

27 سر ريد بولارد ،بريطانيا والشرق الاوسط من اقدم العصور حتى 1952، ترجمة حسن احمد السلمان، بغداد، 1956–1957، ص104.

28 كمال مظهر احمد، كردستان ... ، ص 350.

29 سميت بالحركة الكمالية نسبة الى مؤسسها مصطفى كمال، وهي حركة نخبوية انسلخت من رحم جمعية الاتحاد والترقي واستغلت كل الظروف المتاحة من العقيدة الإسلاميّة او الكورد او الطرق على الوتر القومي لدى الأتراك وغير ذلك أيضا من اجل تحرير الأراضي التركية من القوات الأجنبية وعليه تستحق أن تسمى بحركة التحرر الوطني أو حرب الاستقلال الوطنية .

30 سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص 236.

31 للتفاصيل عن الهجوم التركي الكبير ينظر:

Frank D. Chambers, This Age of Conflict, 1914-1943, New York, 1943, P. 340;

حنا عزو بهنان المصدر السابق، ص 109–117.

32 S.R.Sonyel, Turkish Diplomacy 1918-1923, London, 1982, P.175.

33 S.R .Sonyel,Op.Cit.,P.177.

34 احمد قدامة ، رجال السياسة في الشرق والغرب،دمشق ،1939،ص 120 – 121.

35 Rumbold to Curzon, Constantinople,11-10-1922, DBFP, Edited by W.N.Medlcott and Others London, 1972, I.Sir, Vol.18, No.119, PP.186-187.

36 S.R.Sonyel,Op.Cit.,PP.181-182; Stanford.J. and Ezel.K.Shaw, OP.Cit., P.364.

37 Geofrey Lewis,Op.Cit.,P.71.

38 سحر عباس خضير ،المصدر السابق ، ص259.

39 ينظر:

Curzon to Harding, foreign Office,12-10-1922, DBFP,I .Sir,Vol,18, No.121, P.189; Curzon to Harding, foreign Office, 13-10-1922, DBFP, I.Sir,Vol, 18,No.123, Minut.I, PP.194-195.

40 للوقوف على أسباب ومعايير اختيار عصمت باشاومساعديه المذكورين لتمثيل تركيا،ينظر:

-Mehmet Gönlubol, A.G.E, S.52.

41 فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص97 .

42 Harry. N.Howard, The Partition…., P. 278.

43 S. R. Sonyel, Op.Cit., PP. 191-192.

44 قسمت أعمال المؤتمر على ثلاث لجان رئيسية، تنبثق عنها عدد من اللجان الفرعية: رأس الأولى كرزن، واهتمت ببحث قضايا المضايق والقضايا العسكرية، ورأس الثانية كاميل باريبه *Camille Barrere* الفرنسي، وبحثت القضايا المالية والاقتصادية والامتيازات الاجنبية، اما اللجنة الثالثة، والتي أوكلت إليها بحث وضع الأجانب في تركيا، فأنيطت مسؤوليتها بكاميليو كارزوني *C.Garzoni* ، ولم يعترض مندوبو الدول المشاركة على هذا الترتيب، لذلك باشر المؤتمر أعماله.ينظر:

45 -Harry. N.Howard, The Partition…, P.297; Curzon to Crow, Lausanne 21-11-1922, DBFP,I.Sir,Vol, 18, No. 212, P. 322.

46 للتفاصيل ينظر:

S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 19

47 Peter J.Beck, A Tedious and Perilous Controversy: Britain an The Settlement of Mosul Dispute, 1918-1922, Middle Eastern Studies, London, April 1987,P.258.

48 Curzon to Crowe,Lausanne ,5-2-1923, DBFP, I.Sir,Vol.18 , No.370, P.507.

49 Curzon to Crowe,Lausanne,16-12-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 279, PP. 322-323.

50 Rumbold to Curzon, Lausanne, 19-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 980, P. 969.

51)Erik J.Zurcher, Turkey, A Modern History, London. New York, 1994, P. 169.

52)Kemal Atatürk, Nütük 1919-1927, Bugunku Dlle Yama Hazirlayan Zeynep Korkmaz, Turkey, 1995, S.533.
53 Rumbold to Curzon, Lausanne, 24-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 683, PP. 927-973.
54)Stanford J.and Ezel Kural Shaw, Op.Cit., P.368; S.R.Sonyel, Op.Cit., P. 225.
55 Rumbold to Curzon, Lausanne, 24-7-1923, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 683, minute. I,P.972.
56)Erik J. Zurcher,Op.Cit., P. 170 ; S. R. Sonyel.Op.Cit., P. 225.

57 شهدت حكومة لويد جورج في هذه الأثناء مشاكل داخلية كبيرة ،فقد تفاقمت المشكلة الايرلندية وتجدد القتال،كما شهدت مختلف أنحاء بريطانيا اضرابات عمالية كبيرة ،واتت إجراءاته الاقتصادية بنتائج عكسية ،وبعد ضغوط من حزب المحافظين وحجبهم الثقة عنه في البرلمان البريطاني ،استقال لويد جورج في 19 تشرين الأول 1922،وبعد إجراء الانتخابات التي فاز فيها المحافظون ،ألف زعيمهم بونارلو،الذي استقال بعد فترة قصيرة بسبب اعتلال صحته ،فحل محله ستانلي بالدوين ،وهو الاخر لم يبقَ في ذلك المنصب طويلا ،فقد خسر حزبه الانتخابات التي أجريت في نهاية 1923 لصالح رمزي مكدونالد زعيم حزب العمال .ينظر: محمد محمد صالح وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين1914–1945، بغداد، 1983،ص 121 – 122 .

58 1 (Rumbold to Curzon, Lausanne,24-7-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.683, minute.I, P. 927;

آلاء حمزة الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا 1919–1923، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000، ص209.

59 David McDowal, Op.Cit., P. 298.

60 سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص269.

61H.B.Sharabi, Op.Cit., P. 37.

62 مقتبس من: محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، بيروت، 2001،ص 323.

63 م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917-1923،ترجمة عبدي حاجي ،بيروت ،1998، ص 280 .

64 Ismael Güldaş, Lozan Biz Türkler ve Kürtler, Istanbul, 1998, S.97.

65 Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace,Printed and Published by Lausanne Conference London, 1923, PP. 337-339.

66 احمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982، ص311" فاضل حسين، مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية، بغداد، 1967،ص172.

67 Lausanne Conference ..., P. 339.

68 Ismael Güldaş,A.G.E,S.99 .

69 Lausanne Conference ..., P. 339 .

70 كانت تلك اللقاءات تجري في غرفة كرزن في الفندق الذي يقطنه، وتتخللها فترات استراحة وأحياناً كان عصمت باشاورضا نور وبعض الموفدين الآخرين يشاركون في تلك اللقاءات، وأحياناً كانت منفردة بين عصمت باشا وكرزن، وكذلك رضا نور، بحسب مذكرات الأخير، وقد استمرت تلك المفاوضات بصورة شفهية مدة من الزمن ثم قدمت بشكل تحريري وعلى شكل مجموعة من النقاط.ينظر:

-Ismael Güldaş, A.G.E, SS. 100-101.

71 م. ب. سعد، قضية الموصل في مؤتمر لوزان، بغداد، 1343، ص 11 وما بعدها؛

-Lausanne Conference ..., PP. 363-393.

72 ينظر:

Lausanne Conference ..., PP. 340-402.

73 Ismael Güldaş,A.G.E,S.102.

74 كان ضمن الوفد الذي رأسه عصمت باشاالى لوزان كرديان وهما بيرنجي زادة ، نائب ديار بكر، وزلفي بك، عضو المجلس الوطني الكبير، واقتصر دورهما

على التأكيد والتذكير للمجتمعين" بأن الكورد والأتراك أخوة " وأن الكورد لا يريدون الانفصال...." وكان هدف عصمت باشا واضحاً من اصطحاب الاثنين .ينظر: زنار سلوبي، مسألة كردستان ، تنقيح وتقديم عزالدين مصطفى رسول،بيروت ،1997، ص72–77 " عثمان علي، العامل الكردي في مسألة الموصل ، ص4www.alayislam.com

-Ismael Güldaş,A.G.E,S.128.

75 استند عصمت باشافي ادعائه على فقرة خاطئة وردت في دائرة المعارف البريطانية المطبوعة آنذاك، في مادة (كوردستان) التي وصفت سكان كوردستان (الكورد) بأنهم كانوا يصنَفون ضمن السومريين والآشوريين على أنهم طورانيون (*Turanians*) ومن هنا جاء ربطهم الخاطئ بالترك. للتفاصيل ينظر:

A.J. Toynbee, The Islamic World, Survey of International Affairs 1925, Vol.I, London. 1927, P.342;

فؤاد حمه خورشيد، القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية، أربيل، 2001،ص99.

76 للتفاصيل، ينظر:

-Lausanne Conference..., PP.340-352; Harry.N.Howard, The Partition..., PP.298-299.

77 للتفاصيل ينظر: إسماعيل بيشكجي، النظام في الأناضول الشرقية، ترجمة شكور مصطفى، ج2، أربيل، 2001 ، ص93؛

-Lausanne Conference ...,P. 373.

78 Lausanne Conference ..., P. 377.

79 Ibid, P. 378.

80 Ibid, PP. 378-379.

81 Ibid, P. 379.

82 Ibid, P. 380.

83 فاضل حسين، مشكلة ...، ص32.

84 Lausanne Conference ..., P. 387 .

85 Ibid, P. 390 ;

-إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص89.

86 Lausanne Conference ..., P. 391 ;

-إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص91-92.

87 للتفاصيل، ينظر:

Lausanne Conference ..., PP. 391-392.

88 Ibid, P. 392.

89 Ibid, PP. 392-393.

90 Ibid, P. 404.

91 T.C.Başbakanlik Devlet Arşivleri ğenel mudur luğu Osmanli Arşivi daire Başbanligi Musul-Kerkuk ile iliğili Arşiv Belğeleri 1525-1919, Ankara, 1993 ,S. 43.

92 Ismael Güldaş,A.G.E,S.100; Lausanne Conference ...., P. 360.

93 Quoted in:Curzon to Crowe, Lausanne,13-1-1923, DBFP,I.Sir, Vol.18, No. 325, P. 445.

94 Ismael Güldaş,A.G.E,S.100

95 Curzon to Crowe, Laussane, 12-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 273, PP. 386-387.

96 Curzon to Crowe, Laussane, 6-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 257, P. 371.

97 Crowe to Curzon, Foreign Office 8-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 265, PP. 380-381 ;

-م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917-1923، ص282-283.

98 Ibid,PP.380-381 ;

-فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط3، بغداد، 1977، ص31 " فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص105

99 قبل أن يدخل كرزن في تفاصيل مناقشة الحجج والأسباب التي قدمها عصمت باشالإلحاق الموصل بتركيا، قال بأن الحكومة البريطانية،في أثناء الحرب، دخلت في عهد معلوم وشريف مع السكان العرب في تلك المناطق بتحريرهم من الحكم التركي، ومساعدتهم في إقامة إدارة عربية، وقد قبلت في سان ريمو الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم، الهيئة التي أبدت تركيا اهتماماً للانضمام إليها، وهذا الانتداب جاء طبقاً للفقرة (22) من ميثاق عصبة الأمم. وفيما

يخص الكورد فإن مسودة الانتداب مع العراق تنص على أن "لا شئ في هذا الانتداب سوف يمنع إنشاء نظام حكم ذاتي محلي للمناطق الكوردية في العراق إذا ما أُعتُبِرَ مناسباً" وأضاف كرزن " إنني لم أجد أي شيء في النص الذي قدمه الوفد التركي يقودني إلى الاعتقاد بأن حكومتكم تفكر في نظام أكثر تحرراً للكورد الذين لا يزال جزءٌ منهم باقين في تركيا".ثم اسند كرزن الموضوع الى سند قانوني تعاقدي بقوله " إن حكومة صاحب الجلالة، دخلت في التزام بموجب المعاهدة الموقعة مع ملك العراق ـ الأمير فيصل ـ، والتي تلزم أحدى بنودها بريطانيا بعدم التنازل عن أية منطقة لأية قوة أجنبية".ينظر:

-Lausanne Conference ...,PP 380-381; Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 340, PP.371,465.

100 إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص94–95"

-Lausanne Conference ..., P. 381.

101 للتفاصيل عن الاحصائيات البريطانية ينظر: ب.ط.سعد، المصدر السابق،ص4.

102 Lausanne Conference ..., PP. 382-383.

103 أمضى كرزن في جولته الى ايران فترة في كوردستان وعايش خلالها الكورد.ينظر: هنري فوستر، المصدر السابق، ص236" إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص96.

104 هنري فوستر، المصدر السابق، ص236.

105 Lausanne Conference ..., P. 383.

106 ينظر: المبحث الثاني من الفصل الاول.

107 انتفاضة 1914 (ملا سليم) :قادها الملا سليم افندي الخيزاني ،قبيل الحرب العالمية الاولى ،ردا على تصرفات الاتراك الادارية الفاسدة في كوردستان،وانضم اليها بسرعة حوالي ثمانية آلاف شخص،في بدليس وانحاء كوردستان،كما انضم اليها عدد كبير من المقاتلين الكورد في صفوف الجيش العثماني،اراد المنتفضون ان تشمل الانتفاضة كافة انحاء كوردستان ،لذا طلبوا من الارمن والاثوريين الانضمام اليها ،وقد احدثت الانتفاضة مخاوف

جمة لدى المسؤولين العثمانيين ،لذا جهزوا لها قوة كبيرة ،اجبرت قادة الثورة على اللجوء الى القنصلية الروسية وعلى راسهم الملا سليم،الا ان الاتراك اخرجوهم منها بالقوة واعدموا منهم في يوم واحد 11 شخصاً من زعماء الانتفاضة.ينظر:كمال مظهر احمد،كردستان...،ص 11–112"وليد حمدي،المصدر السابق،ص 306–309.

108 Lausanne Conference ..., P. 384.

109 إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص97.

110 Lausanne Conference ..., P. 384 ;

إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص97.

111 Lausanne Conference ..., P. 385-386

112 Ibid, PP. 386-387 ;

–فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص107–108.

113 Lausanne Conference ..., P. 388-389.

114 Ibid, P.389.

115 Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.340, P.465; Peter J.beck,Op.Cit., P.258.

116)Lausanne Conference ..., P. 389.

117 Curzon to Crowe, Lausanne, 23-1-1923, DBFP, I.Sir, Vol.18, No.340, P.465.

118 Peter J.Beck,Op.Cit.,PP.260-261.

119 A.J.Toynbee,Op.Cit., P. 495.

120 Mim K.Oke, A Chronology of Mosul Question 1918-1926, Istanbul, 1991, P. 37.

121 ينظر الإحصائيات التركية في:

-Lausanne Conference ..., P.340.

122 ديفيد ماكدوال، ميژووی هاوچەرخی کورد، وەرگێرانی، ئەبوبکر خوشناو، بەرگی(1)،سلێمانی، 2002، ل400.

123 Lausanne Conference ..., PP. 345-346.

124 Ibid,P.375.

125 ينظر الإحصائيات التي قدمها الطرفان في:

Lausanne Conference ..., P,P.341,355;

البرت م . منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1978، ص 255 .

126 رفض كرزن بشدةٍ طورانية الكورد، وعلق متهكماً على رأي عصمت باشا بهذا الصدد: "بأن الوفد التركي هو أول من اكتشف في التاريخ - بأن الكورد من أصول طورانية - تركية.... وقد يسجل هذا الاكتشاف باسمهم...." وأضاف" لقد كنت شخصيا في المنطقة الكوردية وبقيت مع هؤلاء الكورد وعلى الرغم أني لا أتظاهر أن أكون مرجعا ،او مصدرا ،إلا أني أستطيع أن اخذ على عاتقي ان التقط الكوردي من التركي في أي يوم من أيام الأسبوع ،ولا أستطيع ذلك أو اخلط بينهم الا اذا كنت أعمى". ينظر:

-Lausanne Conference ..., PP. 356-357.

127 ديفيد ماكدوال، سەرچاوەی پێشووی، ل299 ؛

Lausanne Conference ...,PP. 356-357.

128 Ibid,Op.Cit., P396.

129 Ibid,Op.Cit., P357.

130 ينظر: عثمان علي، العامل...، ص8.

131 Ismael Güldaş, A.G.E, S.103.

132 A.E,S. 120;

م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917–1923، ص288.

133 Curzon to Crowe, Lausanne, 13-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18,No. 274, P. 387; S. R. Sonyel,Op.Cit., PP. 198-199.

134 Curzon to Crowe, Lausanne, 13-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 375, P. 388; S. R. Sonyel,Op.Cit., P. 200.

135 Curzon to Crowe, Laussane, 14-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 278, P. 391;Harry. N.Howard,The partition..., P. 302.

136 Curzon to Crowe, Lausanne, 14-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 278, P. 391.

137 Curzon to Crowe,Lausanne , 9-1-1922 , DBFP , I.Sir, Vol.18, No.315, P.435 .

138 آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص177.

139 Curzonto Crowe, Lausanne, 13-12-1922, DBFP,I.Sir,Vol.18, No. 274, P. 387.

140 140) آلاء حمزة الفتلاوي، المصدر السابق، ص179.

141 Ismael Güldaş, Lozan Biz Türkler ve Kürtler, Istanbul, 1998, S.121.

142 م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917–1923، ص288.

143 للتفاصيل عن المسألة الأرمنية في لوزان، ينظر:
Mim K.Oke,The Armenian Question: 1914-1923, Graet Britain, 1988, P.202 ff.
Ismael Güldaş, A.G.E,S.120.

144 م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917–1923، ص290.

145 المصدر نفسه، ص 288.

146 زنار سلوبي، مسالة كردستان 60 عاما من النضال المسلح للشعب الكردي ضد العبودية، تنقيح وتقديم عز الدين مصطفى رسول،بيروت،1997،ص71" محمد رەسول هاوار، كوردو باكورى كوردستان له دواى شەرى يەكەمى جيهانيەوه هەتا دواى شۆرشى شێخ سەعيد پیران،سلێمانى،2002،بەرگى 1،ل ل 244–245.

147 ينظر: فاضل حسين، مشكلة ...،ص36–37.

148 محسن محمد المتولي، كرد العراق 1914–1958، بيروت، 2001، ص114 " حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، ص181.

149 لوزان صلح معاهده نامه سى، مقاولات وسندات سائرة، 24 تموز 1339–1923، مطبعه احمد احسان وشركاسى، استانبول، 1340،ص15–16.

150 فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص112.

151 لوزان صلح معاهده نامه سى....، ص16 " عزيز شمزيني، المصدر السابق، ص84–85 " إسماعيل بيشكجي، النظام...، ص134 " ديفيد ماكدوال ، سەرچاوەى پێشووى، ل 299.

152 مجيد جعفر، كردستان تركيا دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية تحت التخلف الاستعماري،مطبعة اميرال، بيروت،د.ت ،ص284.

153 Lausanne Conference ...,P.117.

154 اقترح عصمت باشا على كرزن إجراء مباحثات فردية بين الطرفين قبل عرض المسألة أمام مؤتمر لوزان، الأمر الذي رحب به كرزن، إذ كان الطرفان لا يريدان أن تتطور المسألة وتظهر نقاط ضعف الطرفين، لقد أدى هذا إلى

تراجع المسألة الكوردية، فقد بين ذلك رغبة الطرفين في التهرب من التزاماتهما تجاه هذه القضية.ينظر:

-Ismael Güldaş,A.G.E,S.129; Lausanne Conference ..., P.339.

155 فؤاد ساكو، الاسس القانونية لحق الشعب الكوردي في تقرير المصير،ديترويت،1987، ص147.

156 م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917–1923،ص288.

157 م.س.لازاريف، المصدر نفسه، ص 288.

158 Ismael Güldaş, A.G.E,S.120.

159 160) رۆژی کوردستان : جريدة سياسية كانت لسان حال حكومة الشيخ محمود في السليمانية صدرت في الفترة مابين (1922–1923) ، وتراس ادارتها م.نوري ،وعمل على تحريرها علي كمال .ينظر: رۆژنامەکانی سەردەمی شێخ محموود،ئامادەکردنی رفیق صالح،لەسەر نووسینی سەدیق سالح،سلێمانی ،2003،ل 6.

160 رۆژی کوردستان، جريدة،العدد 6،السليمانية، 9كانون الثاني،1923 في: رۆژنامەکانی سەردەمی شێخ محموود....

161 162) فؤاد ساكو، المصدر السابق، ص142.

162 Ismael Güldaş,A.G.E,S.118.

163 ويذكر الباحث ذاته بأنه "..... حتى لو كان ذلك قد حصل، فإن نجاح تلك المراجعة كان أمراً صعباً للغاية، لأن الأوساط الدولية لم تكن مستعدة لإيصال أصوات القوميين الكورد وكذلك لم يكن أحد يريد الكفاح من أجل الكورد. فقد اختار البريطانيون وحلفاؤهم أخيراً متحدثين لهم، وهؤلاء المتحدثون هم حكومة أنقرة"، ينظر:

-Ismael Güldaş,A.G.E,S.122.

164 Ismael Güldaş,A.G.E,S.123.

165 مجيد جعفر، المصدر السابق، ص284.

166 A.J.Toynbee,Op.Cit., P.492 .

167 Ismael Güldaş,A.G.E,S.124.

168 مقتبس من: م.أ.حسرتيان، المصدر السابق، ص47.

169 Ismael Güldaş,A.G.E,S.126.

170 ينظر مؤلفه: كوردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، ستوكهولم، 1998، ص40.

171 ينظر مؤلفه: القضايا القومية....، ص47.

172 A.J.Toynbee,Op.Cit., P.492 .

173 فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص113.

174 روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، أربيل، 2002، ص14–15 " فؤاد حمه خورشيد، المصدر السابق، ص114.

175 م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917–1923، ص288 " حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، ص180.

176 في برقية أرسلها كرزن في كانون الأول 1922 إلى كل من *Pipes* الممثل البريطاني في باريس و*Grehem* الممثل البريطاني في روما، ذكر فيها انه "لم تعد هناك مشكلة في تركيا فيما يخص الدولة الكوردية. أو كوردستان الحكم الذاتي، كما كان ذلك مقترحاً في معاهدة سيفر...". نقلاً عن:
Ismael Güldaş, A.G.E,S.117.

177 Ismael Güldaş, A.G.E,S.118.

178 فاضل حسين، مشكلة ....،ص36–37.

179 م.س.لازاريف، المسالة الكوردية 1917–1923، ص280.

جنوب كوردستان وشمالها:
المصالح البريطانية والمخاوف التركية
تموز 1923-كانون الثاني 1925*

اولا: التنافس والعداء المتبادل

ثانياً: تركيا: مخاوف وتراجع للوعود

ثالثا: المؤتمر التركي-الكوردي: اختبار الوعود

رابعاً: كوردستان: تصعيد عسكري تركي-بريطاني متجدد

خامساً: استنفار النخبة الكوردية: تنظيم آزادي

سادساً: بريطانيا والكورد: أي توافق في المصالح

سابعاً: خيبة أمل الكورد: محاولة "حصر الاضرار"

ثامناً: العراق هو المستفيد

إن معاهدة لوزان تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للكورد، كونها "تركت في النهاية الأراضي التي تسكنها غالبية كوردية إلى الدولة التركية وفقًا للمزاعم المذكورة في الميثاق الوطني التركي" بحسب تعبير توينبي[1]. وقد عُدت، بالنسبة للكورد، المؤتمر الدولي الخاص بتقسيم كوردستان[2] .وفضلا عن ذلك التقسيم، فقد نسخت المعاهدة بنود معاهدة سيفر الخاصة بالكورد. وتم اقتسام رابع مجموعة اثنيه في تلك المنطقة، عرقيًا وسياسيًا وجغرافيًا، ثم دمج كل قسم –جغرافيًا– بدولة من دول الجوار الجغرافي لكوردستان.

لكن وعلى الرغم من ان توقيع المعاهدة السالف ذكرها، قرر مصير كوردستان سياسيا، وعُد نظريًا نهاية للمشاكل والأوضاع التي برزت بعد انهيار الدولة العثمانية وقيام تركيا الكمالية، إلا أنها أجلت أيضا قضايا متعددة، تصدرتها ما اصطلح عليها في العلاقات الدولية "مشكلة الموصل" التي تمس بشكل مباشر مصير"كوردستان"، والتي سبق ان نوقشت بشكل مكثف خلال جلسات مؤتمر لوزان الماراثونية[3]. فما كادّ حبر المعاهدة يجف حتى غدا شعب كوردستان والقضايا التي تخصه –مجددًا– محور سياسات ونقاشات وخطط الطرفين وعلى أعلى المستويات السياسية، علنيًا وسريًا، بل سرعان ما تحول الى عنصر يحظى بأهمية إقليمية –دولية بالغة وبموقع متقدم في حسابات السياسيين البريطانيين والأتراك. إلا أن النتائج جاءت عكسية فيما يخص كوردستان، وكان لامتداد مفاوضات مشكلة الموصل مدة طويلة[4] أثر سيئ في مصير الكورد، إذ أدت الادعاءات المتضاربة لكل طرف، حول عائدية الولاية الكوردستانية إلى عدم وجود سياسة ثابتة وواضحة تجاههم سواء من بريطانيا، أو من الحكومة التركية، وبالتالي إضفاء مزيد من الغموض والتناقض على مصير الكورد السياسي. وباختصار فقد تأثرت سياسة كل من الطرفين، في الفترة اللاحقة لإبرام معاهدة لوزان بتقدم وتطور المفاوضات حول مشكلة الموصل.

اولاً: التنافس والعداء المتبادل

عكست السياسات البريطانية–التركية، مجموعة التدابير والإجراءات التي اتخذها كل طرف لضمان إبقاء الكورد في صفه، عن طريق بذل الوعود والتصريحات لهم بإدارة ذاتية، وتشجيع الثقافة واللغة الكوردية، وإذا لم تحقق تلك السياسة أهداف الطرفين فإنهم كانوا يلجأون إلى الحل العسكري. فمع اقتراب وصول لجنة التحقيق الدولية، كانت التكهنات تزداد بأن مستقبل الولاية المتنازع عليها سيكون إلى حد كبير بيد الكورد[5] ذوي الغالبية.

بالنسبة إلى بريطانيا، التي أملت عليها مصالحها الاستعمارية إلحاق كوردستان الجنوبية بالعراق لإدامة الدولة العراقية التي أنشأوها حديثاً، تمكنت ـ بعد سلسلة من العمليات العسكرية، والتي شملت قمع حركات اوزدمير والتدخلات التركية اللاحقة[6]، فضلا عن مواجهة طموحات الشيخ محمود ـ من النفاذ إلى كل زاوية من زوايا كوردستان الجنوبية، وقد قام خبراؤها العسكريون مسح الولاية عسكرياً وانجاز أدق خارطة لها حتى الوقت الحاضر[7].

إلى جانب ذلك، شهدت سياسة بريطانيا تجاه كورد كوردستان الجنوبية ـ ولاية الموصل ـ تنشيط وتجديد سياستها القديمة المتمثلة بدبلوماسية الوعود والتصريحات ولكن دون تنفيذها في النهاية، واستغلال تطلعات الكورد بإبداء اللين والتفهم إزاءها، فقد قرّر مجلس الوزراء العراقي في 11 تموز 1923 ـ وهو اليوم نفسه الذي عاد فيه الشيخ محمود إلى السليمانية–: بأن الحكومة العراقية لا تنوي تعيين اناس من العرب في الأقضية الكوردية، ولا تنوي إجبار الكورد على استعمال العربية بصورة رسمية[8].

وفي أثناء مؤتمر القسطنطينية[9]، وبينما كانت النقاشات مستمرة ومحتدمة حول مستقبل ولاية الموصل، كانت الإدارة البريطانية تتابع في الولاية المتنازع عليها تشجيعها ورعايتها القومية الكوردية بهدف تقويتها بوجه فكرة الوحدة الإسلامية، التي كانت الحكومة التركية تروجها بين الكورد في الولاية ومنذ بداية العشرينات[10].

اولاً: التنافس والعداء المتبادل

عكست السياسات البريطانية–التركية، مجموعة التدابير والإجراءات التي اتخذها كل طرف لضمان إبقاء الكورد في صفه، عن طريق بذل الوعود والتصريحات لهم بإدارة ذاتية، وتشجيع الثقافة واللغة الكوردية، وإذا لم تحقق تلك السياسة أهداف الطرفين فإنهم كانوا يلجأون إلى الحل العسكري. فمع اقتراب وصول لجنة التحقيق الدولية، كانت التكهنات تزداد بأن مستقبل الولاية المتنازع عليها سيكون إلى حد كبير بيد الكورد[5] ذوي الغالبية.

بالنسبة إلى بريطانيا، التي أملت عليها مصالحها الاستعمارية إلحاق كوردستان الجنوبية بالعراق لإدامة الدولة العراقية التي أنشأوها حديثاً، تمكنت ـ بعد سلسلة من العمليات العسكرية، والتي شملت قمع حركات اوزدمير والتدخلات التركية اللاحقة[6]، فضلا عن مواجهة طموحات الشيخ محمود ـ من النفاذ إلى كل زاوية من زوايا كوردستان الجنوبية، وقد قام خبراؤها العسكريون مسح الولاية عسكرياً وانجاز أدق خارطة لها حتى الوقت الحاضر[7].

إلى جانب ذلك، شهدت سياسة بريطانيا تجاه كورد كوردستان الجنوبية ـ ولاية الموصل ـ تنشيط وتجديد سياستها القديمة المتمثلة بدبلوماسية الوعود والتصريحات ولكن دون تنفيذها في النهاية، واستغلال تطلعات الكورد بإبداء اللين والتفهم إزاءها، فقد قرّر مجلس الوزراء العراقي في 11 تموز 1923 ـ وهو اليوم نفسه الذي عاد فيه الشيخ محمود إلى السليمانية–: بأن الحكومة العراقية لا تنوي تعيين اناس من العرب في الأقضية الكوردية، ولا تنوي إجبار الكورد على استعمال العربية بصورة رسمية[8].

وفي أثناء مؤتمر القسطنطينية[9]، وبينما كانت النقاشات مستمرة ومحتدمة حول مستقبل ولاية الموصل، كانت الإدارة البريطانية تتابع في الولاية المتنازع عليها تشجيعها ورعايتها القومية الكوردية بهدف تقويتها بوجه فكرة الوحدة الإسلامية، التي كانت الحكومة التركية تروجها بين الكورد في الولاية ومنذ بداية العشرينات[10].

لقد تم تشجيع الثقافة الكوردية عن طريق تشجيع اللغة والأدب والصحافة الكوردية، وتوج ذلك الاهتمام بإصدار صحيفة (ژيانه‌وه) والتي صدر العدد الأول منها في آب 1924 واستمرت في الصدور إلى سنة 1926[11]. وقد نشرت تلك الصحيفة إلى جانب نتاجات الكورد الأدبية، مقالات كثيرة انصبّت في الحملة الدعائية التي شنتها باقي صحف الانتداب البريطاني في العراق تركز على تذكير الكورد بجرائم وإجراءات الأتراك ضدهم وضد تطلعاتهم[12].

وتمكن الساسة الإنكليز من إقناع الكورد بالمشاركة في الانتخابات النيابية، لأول مرة في العراق، كما بدأوا يسجلون أنفسهم في الجيش العراقي، وأصبح هناك ضباط من أصول كوردية في الجيش العراقي، وتم تقليدهم العديد من المناصب والوظائف المدنية [13]، وبدأت خطوات اندماج مناطقهم ـ ولاية الموصل ـ تسير بخطى أسرع من قبل[14].

لم تقتصر الإجراءات البريطانية على الناحية السياسية بل امتدت لتشمل الجانب العسكري، فعندما حاول الاتراك في مطلع شهر آب 1924 إحكام قبضتهم على منطقة هكاري الجنوبية[15]، أسوة ببريطانيا التي أحكمت سيطرتها على السليمانية بعد سلسلة من العمليات العسكرية، الجوية والبرية، ضد الشيخ محمود، والتي أثارت احتجاج الحكومة التركية[16]. الا أن المساعي التركية في هذا الإطار أصيبت بنكسة كبيرة على يد الآثوريين، الذين تمكنوا من إلقاء القبض على الممثل التركي (والي جولاميرك) في هكاري[17]، بعد أن قتلوا أربعة من مرافقيه وجرحوا 5 منهم[18]، وقاموا بأخذه أسيراً إلى زعيم الآثوريين الروحي ملك خوشابة، في أطراف الموصل،وذلك في 7 آب 1924 [19].

وتشير معطيات الحادث، بأن بريطانيا كانت وراءَه، وذلك لأن الأتراك انتهجوا في تلك الفترة سياسة ترمي إلى إرضاء الآثوريين والنزول عند بعض مطاليبهم، لغرض تقوية موقف أنقرة في النزاع أمام عصبة الأمم، وقد أرسل والي جولاميرك إلى الآثوريين لإبلاغهم بأن الحكومة التركية مستعدة لقبولهم في

مناطقهم داخل تركيا، ومنحهم حقوقهم كالسابق، والعفو عنهم عن الأعمال التي ارتكبوها خلال الحرب العظمى[20]. وكان أي تقدم في اتجاه اتفاق الآثوريين مع الأتراك يعني الضرر بمصالح بريطانيا، لذلك استغلت الاخيرة الموقف، وأرادت به إحراج الأتراك، ودبّرت خطة مع أحد رؤساء عشيرة تخوما الآثورية، وضابط في قوات الليفي الآثوري، لمهاجمة الوالي التركي، وتحت إشراف أحد كبار الضباط الإنكليز تم تدبير حادث اعتقال الوالي التركي[21].

أدى الحادث إلى تأجيج مشاعر الأتراك بشدة[22]. إذ عقد مجلس الوزراء التركي في 14 آب اجتماعاً، كلفَ فيه جعفر الطيار بتأديب الآثوريين والتوجه نحو الموصل[23].

كادت الأوضاع تفلت من يد الإنكليز، لذلك أطلق الآثوريون سراح الوالي التركي، بعد تلقيهم الأوامر من المسؤولين البريطانيين، وأعقبه لقاء المفتش الإداري البريطاني في الموصل بالوالي التركي في قرية جال. نقل خلاله المسؤول البريطاني إلى الممثل التركي اعتراض حكومته على إجراءات أنقرة وتحركاتها الأخيرة، وطلب منه إبلاغ حكومته بعدم تكرار تلك التحركات[24].

وهكذا استخدمت بريطانيا ورقة الآثوريين كجزء من خطتها المرسومة لإدارة المفاوضات مع الأتراك ولم تكن المسألة الآثورية أكثر من وسيلة ضغط مرحلية، انتهى مفعولها بانتهاء تلك المرحلة من المفاوضات وبعد استيفاء الغرض منها.

لقد أتت سياسة الإنكليز، المرحلية– الحذرة، ثمارها، تلك السياسة التي أخذت بالحسبان مصالحها الإستراتيجية في المنطقة المتنازع عليها، بالدرجة الاساس، وبشكل دائم.

ثانياً: تركيا: مخاوف وتراجع للوعود

وإلى الشمال قليلاً من ولاية الموصل، أدرك الأتراك مدى أهمية العامل الكوردي في النزاع مع البريطانيين، فبعد انتصار الكماليين في حرب التحرير، المتوج بمعاهدة لوزان، انتفت الحاجة إلى دعوات "الجهاد ضد المحتلين الكفار" التي أطلقها الكماليون بكثرة آنذاك، تلك الدعوات التي استجاب لها الكورد بقدر الأتراك إن لم يكن أكثر[25]. وتطلبت المرحلة الجديدة أساليب جديدة لم يتوان مصطفى كمال في إيجادها والتفنن بها، لاستخدام الكورد ضد الطرف الخصم أو على الأقل جذبهم إلى جانبه او حتى تحييدهم لحين كسب قضية الموصل[26].

كانت هناك مجموعة دوافع تدفع الأتراك الى التمسك بالموصل أكثر من البريطانيين يوماً بعد يوم، فبعد انتهاء مؤتمر لوزان، الذي شهد جدلا كبيراً حول ولاية الموصل، بين الأتراك من جهة والبريطانيين من جهة ثانية، وقف الأتراك موقفاً أكثر تعنتاً بوجه بريطانيا، خصوصا بعد تسويقهم للطروحات القومية في الادعاء بالموصل، أي وجود أكثرية كوردية – تركية في الولاية أثناء لوزان، وأظهروا المسألة، بعد ذلك، وكأنها مسألة قومية أمنية، تتعلق بالأمن القومي التركي، وكان الدافع الأهم من وراء قلقهم هو خشيتهم من مخاطر القومية الكوردية، والتي عبرت عنها صحيفة المانشستر الغارديان البريطانية التي تابعت تطورات الأزمة وعلقت قائلة "إن لدى الأتراك دافعاً واحداً قوياً لضم الموصل. إنهم يخشون أن تكون في ظل إدارتنا وإشرافنا المتسامح ملجأ للحركة القومية الكوردية، والكورد ثاني أكبر القوميات في داخل حدودهم"[27].وذكر احد اعضاء مجلس العموم :"ان الذي يقلق في كل هذه القضية لا يكمن في رسم الحدود ،ولا يرتبط بمسائل الأقليات القومية ،بل انه يكمن في المشكلة الكوردية الكبرى (*GreatKurdishProblem*)"[28]، وكان المسؤولون الأتراك أكثر وضوحاً في التعبير عن ذلك، وإذا كان عصمت

باشا، وأثناء مفاوضات لوزان قد رفض عرض كرزن بإعطاء تركيا حصة سخية من بترول الموصل، و أجابته له، بأن قضية الموصل بالنسبة لتركيا قضية قومية[29]. فإن مسؤولين أتراك آخرين كانوا أكثر وضوحاً وإصراراً على ضرورة الاحتفاظ بالموصل، ومن بينهم نائب رئيس الوزراء التركي الذي خاطب المجلس الوطني الكبير قائلاً: "إن العامل الكوردي ووجود الكورد في ولاية الموصل يشكلان نقطة مهمة في مسألة الموصل"[30]. وربط أحد النواب في المجلس الوطني الكبير مصير تركيا بمصير الولاية المتنازع عليها عندما ذكر "أن مسألة الموصل هي مسألة الولاية الشرقية–ويقصد الولايات الكوردية في جنوب وجنوب شرق تركيا–، ومسألة الولاية الشرقية هي مسألة تركيا، فإذا تعرضت الولاية الشرقية إلى الخطر، تتعرض تركيا أيضاً إلى الخطر"[31]. وأكد هذا التوجه أيضا نائب برلماني من أرضروم بقوله "في معاهدة سيفر وعدوا ـ أي البريطانيون ـ الكورد بأشياء كثيرة فيما يتعلق بالدولة الكوردية غير أنهم فشلوا.... إنهم يحاولون مرة أخرى خلق كيان كوردي في ولاية الموصل لتدمير وحدتنا الوطنية.... أستطيع أن أترك لهم الموصل ولكن ليس الكورد...."[32]. وكانت تصريحات السيد *Sirri* – نائب ولاية أزمير– أكثر وضوحاً وتعبيراً عن مخاوف تركيا عندما ذكر: " أن البريطانيين غير مهتمين بهذه الأرض – ولاية الموصل – للأسباب الاقتصادية وحدها، انهم يريدون خلق بذور الشقاق والخلاف في قلب الأرض الإسلامية. فبعد خلق حكومة كوردية في ولاية الموصل سيعملون على تشجيع الكورد الإيرانيين للانضمام إليهم لكن قبل ذلك سوف يقومون بدعوة الكورد الأتراك للانضمام إلى كيان كذلك، وحينئذ فإن تضحياتنا الكبيرة التي بذلناها منذ أيام سيفر وإلى هذا اليوم سوف تضيع"[33].

لقد كانت أهداف الحكومة التركية للاحتفاظ بالموصل أكبر بكثير من الاحتفاظ بها لأسباب اقتصادية وتوفر البترول فيها أو لتوسيع رقعة تركيا

الجغرافية، بل ان المسالة الاهم هي" مسألة أمن قومي وتهديد لوحدة تركيا ووجودها"، وهذا يفسر تطويعهم لجميع الأوراق المؤثرة في سبيل ضم الولاية، بما في ذلك ورقة البترول والامتيازات النفطية لترغيب وترهيب البريطانيين أو على الأقل خلق شقاق بينها وبين حلفائها، لإجبارها على التنازل عن الموصل[34].

وإذا كانت المرحلة من 1919–1922 تطلبت مناداة الأتراك بوحدة الكورد والترك، والجهاد في سبيل الخليفة، والتي توجت بمادة في الميثاق الوطني تحدثت بوضوح إلى الأكثرية العثمانية المسلمة والتي تشمل الأتراك والكورد[35]. وفرضت مرحلة مفاوضات لوزان بذل الوعود للكورد في منحهم حكماً ذاتياً ومزيد من الحقوق، فإن المرحلة الجديدة تطلبت تعزيز تلك السياسة لدقة الموقف الدولي ولحراجة المرحلة التي وصلتها مشكلة الموصل، ولكن دون أن يعرقل ذلك أو يؤثر في خطط مصطفى كمال في إقامة دولة أحادية القومية علمانية في توجهها السياسي.لذلك لا عجب أن يقر مصطفى كمال نفسه موضوع الحكم الذاتي لكوردستان الشمالية في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مدينة أزميت في ليلة 17/16كانون الثاني 1923[36].

فقد أجاب مصطفى كمال على سؤال تقدم به أحمد أمين رئيس تحرير جريدة (وقت ـ *Vakt*) عندما استفسر عن رأيه حول القضية الكوردية[37] "إن العنصر الكوردي الذي يسكن ضمن حدودنا الوطنية قد توطن فيها بكثافة في بعض المناطق، بينما تداخل وجودهم مع الأتراك في مناطق أخرى نتيجة امتزاجهم معهم... لذلك إذا أردنا رسم خط أو حدود فاصلة بين الأكراد والأتراك فإننا بذلك نمحو تركيا والأتراك من الوجود... ولهذا لا يمكن تصور وجود الكورد بمعزل عن الأتراك، فبدلاً من تطبيق فكرة القومية الكوردية يجب تأسيس حكومة محلية، وإدارة ذاتية في المناطق التي يشكل الكورد الأكثرية فيها..."[38].

من المعروف، وبعد أن أمنت معاهدة لوزان حدود وسيادة تركيا، بدأ مصطفى كمال بتطبيق سياسة التغريب كأساس لبناء تركيا الجديدة، وكما

سبق ذكره، فإن مصطفى كمال تَشربَ آراء ضياء كوك ألب، الفكرية والاجتماعية كأداة لتنفيذ مشروعه الإصلاحي، ومن ذلك المنظار كان يرى بأن البنية الاجتماعية والاقتصادية لكوردستان، وكذلك كون اللغة الكوردية متميزة عن التركية، تعرقلان بناء تركيا الحديثة والمتماسكة كشعب[39].

لذلك، وابتداءً من صيف 1923 بدأت الحكومة التركية، تدريجياً، بالتنصل عن كل وعودها الظاهرية السابقة، بقبول الكورد شركاء للأتراك في الوطن، وبدأت سياسة الدمج الكلي بدرجة كبيرة من القوة. وصدر في عام 1923 قانون رقم 1505 القاضي بمصادرة أراضي رؤساء العشائر الكوردية والشيوخ من علماء الدين، وكان القرار غطاءً لتتريك المنطقة، لأن الحكومة منحت الأراضي المصادرة إلى المهاجرين الأتراك الذين طردوا من اليونان وأجزاء من أوربا العثمانية[40].

وفي آذار 1924 صدر مرسوم يقضي بالاقتصار على اللغة التركية في التعامل الرسمي، واستخدامها وحدها في المدارس[41]. وفي أثناء انتخابات المجلس الوطني الكبير التي جرت صيف 1923، لم تعط الفرصة للكورد لانتخاب ممثليهم، وكان مصطفى كمال قد قام باختيارهم بنفسه وحسب ولائهم له، ولم تكن للانتخابات أية مصداقية في المنطقة الكوردية[42]. ووضعت بذلك اللبنات الأولى لتتريك الإدارة في كوردستان، حيث شمل تدريجياً تعيين الموظفين الترك أو الكورد المتعاونين مع الحكومة في سياستها الرامية إلى صهر الكورد في بودقة القومية التركية. ويذكر ماكدوال "بأن الأعمال والوظائف في كوردستان كانت تمتلئ من الأتراك، وأن الأكراد الذين بقوا معينين في وظيفة قائمقام، كان يحق لهم الوصول إلى تلك الوظيفة إذا لم يكن لهم ميل للقومية الكوردية"[43]. وتدريجياً تم محو وإزالة اسم كوردستان من جميع الكتابات الرسمية ومن الأطالس الجغرافية، وتم إطلاق الأسماء التركية على المواقع بدلاً من أسمائها الكوردية الأصلية[44]، وطالت الإجراءات التركية حتى الكورد الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي، حيث كانت تهان كرامتهم[45].

ثالثاً: المؤتمر التركي-الكوردي: اختبار الوعود

مجمل الإجراءات التركية الأخيرة أقنعت القوميين الكورد وقادتهم، بأنهم إذا لم يتحركوا، فإن مصطفى كمال سيستمر في سياسة الصهر والقمع في كوردستان، وتحت ضغوط هؤلاء القوميين الكورد، تم عقد المؤتمر (التركي–الكوردي) في الأول من آب 1924 في مدينة ديار بكر، وقد حظي المؤتمر باهتمام خاص ولكن بقيت نشاطاته سرية ولم يشر أي مطبوع أو صحيفة رسمية تركية إلى المؤتمر[46].

إن الحكومة التركية باستجابتها للضغوط الكوردية، لم تكن تعني أبداً جديتها في مناقشة المطالب الكوردية، بل جاءت الاستجابة لمواجهة التحركات والإجراءات البريطانية إلى الجنوب من المنطقة الكوردية التابعة لتركيا بكيلومترات ليست كثيرة، وكذلك لضمان العامل الكوردي في المفاوضات الصعبة الجارية مع البريطانيين حول مستقبل ولاية الموصل، الساكنة بأكثرية كوردية والمتنازع عليها.

أفتتح المؤتمر بمشاركة وفود من وجهاء الكورد وقياداتهم التقليدية وممثلين عن الجانب التركي[47].

كان أول وأهم مطلب تقدم به المندوبون الكورد وأصروا عليه هو إدارة خاصة وحكم ذاتي لكوردستان كضمانة أساسية لحقوق الشعب الكوردي[48]. فضلا عن مطاليب أخرى شملت إعطاء القروض للمزارعين الكورد والافراج الفوري للمعتقلين السياسيين، وإيقاف التجنيد الإجباري والمطالبة بإعادة المحاكم الشرعية إلى كوردستان، والتي سبق وأن ألغتها الحكومة التركية[49]. وتعهد الكورد مقابل تلبية مطاليبهم بإخماد أية حركة أو ثورة مناهضة للأتراك في ولاية الموصل، أو أية منطقة أخرى، وبأنهم سيقومون بحملة بين أهالي المنطقة المتنازع عليها لحشد الدعم لتركيا[50].

على الرغم من أن صفقة الكورد بدت مغرية للأتراك، إلا أنهم لم يستجيبوا لها حقيقةً، ولكنهم لم يرفضوها أيضاً، وماطلوا في الاستجابة، لأن مشكلة الموصل كانت ماثلةً وتنتظر حلاً، لذلك اكتفتوا بترديد شعاراتهم السابقة التي تؤكد على أن الكورد والأتراك أخوة ولا يمكن التفريق بينهما. وقاموا ببعض الإجراءات الشكلية لغرض الدعاية وتهدئة الكورد، شملت إعلان العفو العام عن الكورد، وتأجيل العمل ببعض القرارات الخاصة بالمحاكم الشرعية[51].

أبقت تلك الإجراءات الشكلية بعض الكورد موالين أو على الأقل مهادنين للحكومة التركية[52]. ولكن ليس جميعهم، فقد جاء ردّ كورد قوجگيرى[53] سريعاً، عندما أعلنوا انتفاضة جديدة ضد السلطات التركية في سيواس، أجبرتها على إرسال قواتها التي ألقت القبض على ضابط الجيش العام الكوردي الذي كان يقود الانتفاضة في سيواس، وكانت تلك الانتفاضة الكوردية مبعث ارتياح لدى السلطات البريطانية التي كانت تراقب تصرفات الأتراك بحذر[54].

ان انتفاضة قوجگيرى في سيواس كانت مؤشرا مهما على فشل مؤتمر ديار بكر الكوردي–التركي، وبداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين الكورد والأتراك، وإن فشل مؤتمر ديار بكر وما تبعه من أحداث لاحقاً، أقنع القادة الكورد بعدم جدوى خيار النضال السلمي ضد الأتراك وضرورة تبني الخيار العسكري.

رابعاً: كوردستان: تصعيد عسكري تركي-بريطاني متجدد

وبعيداً عن الأناضول وديار بكر، وفي أروقة عصبة الأمم، أعلنت الحكومتين التركية والبريطانية موافقتهما الرسمية على إيفاد لجنة دولية لتقصي الحقائق تحسم مصير الولاية المتنازع عليها، وبحلول 31 تشرين الأول 1924، كان الاختيار قد وقع على الكونت بول تلكي– المجري الجنسية[55]، وأي.أف.فرسن – السويدي[56]، وأ.باولس–البلجيكي–[57]، ليقودوا لجنة تقصي الحقائق، المتوجهة إلى ولاية الموصل[58]، تساعدهم في

مهامهم مجموعة من مشاورين ومساعدين من الطرفين البريطاني والتركي، حينما يصلون.

ولكن على الرغم من الموافقة الرسمية البريطانية والتركية للقبول بقرار عصبة الأمم بعد إتمام لجنة تقصي الحقائق لعملها، إلا أن كلا طرفي النزاع حاول القفز على الأحداث واستغلال الوقت من خلال التحركات العسكرية عبر الحدود لتحقيق أمر واقع و(إنجازات) مثبته على الأرض.

حاول الأتراك من خلال تحركات عسكرية عبر الحدود مع العراق استباق قرار عصبة الأمم لتحقيق أية مكاسب على الأرض في الولاية المتنازع عليها، فقد حشد الأتراك، تحت إمرة جعفر الطيار، قوة عسكرية في الجزيرة، عبرت فيما بعد نهر الهيزل[59]. في محاولة لاختراق المنطقة الغربية لولاية الموصل، وبالفعل تمكنت تلك القوة من التقدم عدة أميال، في بداية شهر أيلول، إلى رباتكي– قرية تقع إلى الشمال من زاخو بحوالي خمسة أميال–. وبحلول 14 أيلول كانت القوات التركية قد دخلت المنطقة التي كانت خاضعة فعلياً للسيطرة البريطانية بعد 24تموز 1923[60]. وصممت تلك القوة على الانتقام لعملية أسر الوالي التركي من قبل الأثوريين، لذا قامت بإحراق القرى الآثورية وتدميرها، وفرّت على أثرها جموعهم في اتجاه الأراضي العراقية[61].

لم تقف العمليات التركية عند ذلك الحد، بل واصلت قواتهم زحفها في الأراضي المتنازع عليها، لذلك وقبل أن تقع بريطانيا في موقف عسكري حرج بسبب عمليات الأتراك الأخيرة والمستمرة، وجهت سلطاتها في 12 أيلول 1924 إنذاراً شديد اللهجة إلى الأتراك، تضمن انذاراً وتهديداً بانسحابهم خلال 48 ساعة من كافة المناطق التي تقع ضمن المنطقة المتنازع عليها، والتي تقدمت فيها بعد 24 تموز 1923[62].

لم يستجب الأتراك للإنذار البريطاني، لذلك قام سلاح الجو الملكي البريطاني، في الأيام 14–17–20 أيلول، بتنفيذ سلسلة غارات قصفت خلالها القوات التركية المتقدمة إلى داخل حدود ولاية الموصل[63].

لم تُفدْ موجات القصف العنيفة التي نفذها سلاح الجو الملكي البريطاني إلى وقف تقدم الأتراك تماما[64]، اذ حصلوا على إمدادات جديدة مكنتهم من التقدم إلى قرية جلكى على نهر الخابور، فأجبروا نقاط الشرطة العراقية على الانسحاب، وأقاموا قاعدة فيها[65]. ثم اخترقت تلك القوات من الغرب قرية آشوت، وبلغ تعدادُهُم حوالي ألف جندي فضلا عن ألفين من قرية جلكى وماحواليها[66].

جابه البريطانيون التقدم الجديد للأتراك بالاستعانة بالأثوريين، الذين سيقت جماعة منهم إلى منطقة برواري للدفاع عن المنطقة ضد الهجمات التركية، كما تم تجهيز 110 من أفراد العشائر بالعتاد وسيقوا هم أيضاً إلى برواري، وقد حدثت مصادمات متفرقة بين التخوميين من الآثوريين والقوات التركية[67].

ومن جهة ثانية ولصد القوات التركية الموجودة في آشوت وجلكى تمركزت قوات آثورية في جبل زاويته المقابل لقرية (آشوت)،قدرت بثلاث مئة رجل، ويبدو أن حراجة موقف تلك القوات بسبب نقص العدد والمؤن دفعتها إلى طلب العون من السلطات البريطانية، التي أوعزت إلى ملك خوشابه - أحد زعماء الأثوريين - في قرية ليزان وملا إسماعيل وشمس الدين من برواري، بنجدة تلك القوات، وتوضح التقارير بأن التيارية–عشيرة كبيرة من الأثوريين– كانت بحاجة إلى أسلحة وعتاد إضافيين، بعد اكتشافهم بأن الأتراك يتمركزون، فضلاً عن آشوت في (تخوبة[تخوما] وجلكى)[68].

ويبدو أن عمليات الأتراك تلك لم تكن منظمة، ولم تركز على منطقة واحدة، أو جبهة محدودة، كي لا يسهل على البريطانيين السيطرة عليها أو يوفروا عليهم القوات، إذ توجه جعفر الطيار، بصحبة عدد من الضباط وخمسة مدافع إلى قرية بسيبين الحدودية وبعد احتلالها أقاموا قواعد في القسم الجبلي من السندي، وقد أوعزت السلطات البريطانية إلى قوات الشرطة في عقرة ودهوك بالتوجه إلى العمادية، وتشجيع الأثوريين الموجودين في دهوك على نجدة آثوريي العمادية، كما تم الطلب من عشيرة الدوسكي بمعاونة شرطة (جه قه لا) و(برواري)، وتم تحريك طابور من الليفي من رواندوز، وبموازاة ذلك

أوعزت السلطات البريطانية إلى موظفيها الإداريين في المنطقة بكسب ودّ الزعماء والآغوات في نواحي عقرة وبالتحديد في بارزان. وتضيف التقارير العراقية، بأن متصرف لواء الموصل قرر السفر إلى مناطق دهوك وزاخو لمتابعة الوضع عن كثب ومقابلة رؤساء العشائر هناك[69].

وفيما يبدو فأن إجراءات بريطانيا الأخيرة المضادة للأتراك، جاءت بمردودات سريعة أجبرت الأتراك على الانسحاب نحو قرية جال، ولكن أصبحت نتائجها عكسية فيما بعد عندما قامت القوات التركية بطرد ثمانية آلاف آثوري إلى العراق[70].

خامساً: استنفار النخبة الكوردية: تنظيم آزادي

ان التطورات المتلاحقة والسريعة في كوردستان جعلت النخبة الكوردية تفكر جدياً في توظيف التناقض الموجود في العلاقات البريطانية التركية في اتجاه يخدم المصالح الكوردية، لذلك وحدت تلك النخبة جهودها في تنظيم آزادي[71] الذي قرر أخذ الاستعدادات لقيادة انتفاضة مسلحة، فعقدت عدة اجتماعات سرية لهذا الغرض. وضمن نفس السياق كان يوسف ضياء بك البدليسي، أحد مؤسسي آزادي، قد قام في صيف 1924 بجولة في استانبول وأنقرة، التقى خلالها، بعض قادة الكورد السياسيين وزعماء من حزب الترقي الجمهوري[72]، من أبرزهم فتحي اوكيار ورؤوف اورباي وغيرهما، حصل منهم على وعود بمساعدة ودعم أية ثورة كوردية[73]. وبعد إكمال تلك المهمة كانت الاستعدادات الأخرى جارية.

أرسل يوسف ضياء بك رسالة إلى رضا بك[74] الذي كان ضابطاً في بيت الشباب[75]. مبيناً له الحالة السياسية ونتائج نشاطاته[76].

ويبدو أن رضا بك قد أخطأ فَهْم تلك الرسالة عندما حث الضباط الكورد في الكتيبة المتمركزة في بيت الشباب على القيام بحركة[77]. لذلك قام إحسان

نوري باشا[78] ورفاقه الضباط في الكتيبة المذكورة بإعلان الحركة بينما كانوا في مهمة ضمن الفرقة الثانية في الكتيبة " 18 مشاة"، المرسلة لولاية هكاري في آب 1924، لقمع تحركات الآثوريين فيها[79]. ولتعزيز تواجد تركيا في المنطقة دعماً لموقفها السياسي في نزاعها مع بريطانيا على ولاية الموصل[80].

كانت ليلة 4/3 أيلول لحظة إعلان الضباط الكورد الحركة المذكورة، وقاموا بمحاولات عديدة للتنسيق بين الضباط الكورد في الجيش التركي، وإقناع رؤساء العشائر الكوردية للمشاركة في الانتفاضة[81]. ولكن ضعف الاستجابة من هؤلاء الرؤساء أدى إلى فشل المخطط، وإلى تعرض قوات الثوار إلى هزائم كبيرة[82]، بسبب استقدام الأتراك لتعزيزات كبيرة من المناطق المجاورة[83].

وبعد فشل الحركة، هرب أكثر القادة الكورد، وعلى رأسهم إحسان نوري باشا إلى سوريا، ثم دخلوا ولاية الموصل الخاضعة للانتداب البريطاني عن طريق سنجار[84]. كما هرب 500 فرد من الكتيبة 18 التي كان يقودها إحسان نوري باشا[85].

سادساً: بريطانيا والكورد: أي توافق في المصالح

كان لحركة بيت الشباب، رغم فشله ومحدوديته، أبعاد كثيرة، فمن جهة أثبت عدم قدرة التنظيمات الكوردية – التي يترأسها المثقفون والضباط الكورد– على تعبئة الجماهير بشكل واسع، وأن الشعب الكوردي ما تزال تفصله عن النخبة الكوردية فجوة كبيرة، كما لفتت نظر الحكومة التركية إلى جدية الكورد وتنظيماتهم في العمل ضدها، وهذا ما حفزها على تشديد إجراءاتها ضد الكورد وتضييق الخناق على رؤساء وقيادات الكورد وتقييد تحركاتهم.

لقد كان البعد الأهم لنتائج ذلك العصيان هو البعد الإقليمي المتمثل بدخول بريطانيا، كطرف غير مباشر، في الأحداث، محاولة استغلال قادة الحركة "المجهضة"، كورقة إضافية للضغط على الأتراك في مفاوضات الموصل.

تلقي الوثائق البريطانية مزيداً من الضوء على أهم قادة الحركة اللاجئين إلى العراق، أمثال إحسان نوري باشا ويوزباشي–نقيب– علي زكي بن ولي ويوزباشي إسماعيل حقي أفندي بن محمد علي، وغيرهم، وتقدم معلومات مهمة ومستفيضة عن كل شخص بشكل وافٍ[86]، وهذا يدل على تفكير بريطانيا بجدية في استغلال هؤلاء بعد دراسة مؤهلات كل منهم.

وبالفعل فقد رحبت سلطات الانتداب البريطاني في العراق، بقدوم هؤلاء، إذ تم قبول اليوزباشي علي زكي بن ولي في المدرسة العسكرية للجيش العراقي، وعين صديقه اليوزباشي إسماعيل حقي أفندي في منصب مدير مدرسة في الناصرية[87].

أما قادة الحركة الآخرون من الضباط في الكتيبة 18، فيبدو أن البريطانيين قد تأثروا بقدراتهم، ففكروا لذلك جدياً بالمساعدة في إعادة تنشيط جمعية استقلال الكورد، التي كانت وراء الحركة[88].

إن ما يرجح الطرح الأخير، هي المذكرة المرفوعة من مقر القيادة الجوية ببغداد إلى مستشار وزارة الدفاع العراقية، والتي "توصي بشدة أن يؤخذ في الاعتبار منح هؤلاء الضباط رتبة ضابط في الجيش العراقي، انطلاقاً من قناعته بأن الحكومة العراقية يجب أن تتعامل بلطف مع الكورد، من أجل أن تصون نفسها ضد الأتراك". لان" هؤلاء قدموا خدمة عملية ممتازة إلى كلتا الحكومتين البريطانية والعراقية" واقترحت المذكرة " استخدام هؤلاء في كوردستان في الوحدات الجديدة التي يجري تشكيلها في كركوك"[89].

وتشير وثيقة بريطانية أخرى إلى مدى الارتباك والغضب الذين أحدثهما عصيان الضباط الكورد باتجاه الحكومة التركية، وتعزى ذات الوثيقة سبب العصيان إلى عدم استجابة أنقرة للمطالب الكوردية في مؤتمر ديار بكر الأخير[90].

ويبدو أن ما دفع البريطانيين إلى التفكير جدياً في استغلال أعضاء التنظيم الكوردي المسؤول عن الحركة، والتفكير بالتعاون معهم، هي قدراتها

المؤثرة[91]. فقد تمكنت في فترة قصيرة نسبياً من تعبئة أكثر من نصف أفراد الكتيبة 18 التركية – أي ما يقارب 500 فرد– للحركة ضد السلطات التركية[92].وهذا الأمر لايمكن لبريطانيا ان تتفاداه في حساباتها لحسم مشكلة الموصل.

ومن جهة ثانية، كان هناك أمران دفعا الضباط الكورد إلى التفكير في استئناف نشاطهما عند لجوئهم إلى سلطات الانتداب البريطاني في العراق، الأول هو من أسلوب وطريقة استقبال المسؤولين البريطانيين لهم، بإعطائهم حق اللجوء السياسي ومنحهم مخصصات مالية، وعرض وظائف مدنية وعسكرية عليهم. والسبب الثاني والأهم هو محاولتهم للاستفادة من الظرف الإقليمي الحرج، والتناقض القائم بين بريطانيا وتركيا بسبب صراعهما على ولاية الموصل. واعتقد الضباط الكورد بإمكانية اتفاق مصالحهم مع اتجاه المصالح البريطانية.

انطلاقاً من تلك الدوافع، اقترحت جمعية استقلال كوردستان، القيام بثورة كوردية ضد الأتراك في انحاء ديرسيم وشرناخ بالذات، وطلبت مساعدة السلطات البريطانية للثوار، لقرب المنطقتين من المنطقة المتنازع عليها، ولاية الموصل حيث تواجد القوات البريطانية، كما أن عشائر تلك المنطقة الكوردية، نجحت طوال سنوات، في مقاومة السلطات التركية، وتنتظر دعماً بريطانياً، لسهولة وسرعة وصوله إليهم[93].

ومن أجل إقناع بريطانيا بدعم تطلعات الشعب الكوردي المشروعة، حاولت الجمعية الكوردية تقديم حجج مختلفة، في المذكرات التي رفعتها لسلطاتها في العراق، مبينة فيها بأن "الأكراد مستمرون في اعتقادهم الراسخ بأن بريطانيا.... في النهاية ستتبنى قضيتهم وتحقق خلاصهم" وهم"يعلقون آمالاً كبيرة عليها"[94].

وإلى جانب محاولات التماس العطف من بريطانيا، فإن الجمعية حاولت إقناع بريطانيا بوجود تهديد مستمر من الأتراك على ولاية الموصل والعراق، وإن ذلك التهديد لن ينتهي إلا بإقامة "حاجز بشري متمثل بعنصر مستقل في المنطقة يعمل على قطع تواصل الشريط الطوراني، فضلاً عن كونه يكون جبهة ضد الأتراك والفرس والروس"[95].

وأوضحت الجمعية الكوردية للمسؤولين البريطانيين، أن ما دفع الجيش التركي مؤخراً إلى مهاجمة الآثوريين واحتلال مناطقهم، هو فشلهم في الوصول إلى الموصل عبر زاخو وفيشخابور، وأنهم بإجرائهم الأخير، حققوا مجموعة أهداف أهمها تعزيز مواقعهم قبل مجيء الشتاء، وإنشاء طرق ومستودعات، فضلا عن محاولتهم إرسال مفارز تركية متنكرة بزي كردي، عبر تلك المناطق، لإقامة علاقة مع الشيخ محمود البرزنجي الثائر من جديد في السليمانية[96]. وبعد ذلك يمهدون لاحتلال كركوك والسليمانية وتهديد الموصل منها، ومن ثم استدعاء القبائل الكوردية الشمالية لتحرض القبائل الكوردية الجنوبية على التمرد، وبتحقيقهم ذلك، تكون أنقرة قد خلقت أمراً واقعاً، يجبر عصبة الأمم باستصدار قرار لصالحهم[97].

وأكد القوميون الكورد للبريطانيين، بأن إخوانهم من الكورد القاطنين على مقربة من الحدود الرومية (التركية) متعاطفون بدرجة كبيرة مع كورد الجنوب، وأن مشاعرهم القومية بنفس الدرجة من القوة[98]، وقدر هؤلاء نسبة الكورد بين صفوف الجيش التركي بما لا يقل عن 50٪، فضلاً عن نسبة كبيرة من الضباط الأتراك المتعاطفين مع الكورد والذين بدورهم أجروا اتصالات وقدموا وعوداً بالانضمام إلى الكورد في حال قيامهم بأية حركة ضد الحكومة الكمالية[99].

ناقش تقرير بريطاني إمكانية دعم جمعية استقلال كوردستان التي نظمت حركة بيت الشباب، وقد أوصت بأهمية وضرورة وجود دعم بريطانيا لها،وقد ذكر التقرير، بأن حركة الضباط الكورد في بيت الشباب

وإن كان فاشلاً إلا أنه تسبب في هروب 500 من أفراد الكتيبة، فضلاً عن إضعافه لمعنويات القطعات التركية، والأهم من ذلك فإن الحركة جعل الأتراك يدركون بأنهم إذا فكروا القيام بعمليات ضد الموصل، فإنهم "سيلقون مقاومة وليست دعماً من الأكراد في تلك المناطق". واقترح التقرير البريطاني دعم أية حركة كوردية، لأن ذلك الدعم يستهدف عدة أشياء: الأول منع الأكراد من الاحتكاك العدائي مع البريطانيين. وثانياً: الحيلولة دون تحشيد قطعات في جبال الآثوريين – هكاري – وأخيراً إضعاف معنويات الجيش التركي[100].

وفي غضون ذلك اقترحت جمعية استقلال كوردستان خططاً متعددة وأشكالاً مختلفة للتعاون مع البريطانيين، وكان أهمها طلبها مرافقة ضابط بريطاني لعدد من الضباط الكورد من بغداد إلى قواطع الحدود التي يمكن أن تثار فيها الفعاليات ضد الأتراك، بحيث يضمنون الاتصال بين الكورد القاطنين هناك وبين زعماء عشائرهم. وطالبوا أيضاً بالسماح لهم بإصدار جريدة في الموصل لإبطال تأثير الدعاية التركية[101] وتشجيع الفكرة الثورية في كوردستان، وأن يسمح لهم بإنشاء مركز في زاخو لضمان الاتصال مع زعماء عشائر الگويان وسوباس وشرناخ بحيث يتسنى لهم أن ينقلوا الجرائد من خلالهم إلى قلب بلدهم[102].

وأبلغت الجمعية الكوردية المذكورة بأن الأتراك يقومون بتحشيد قوة كبيرة لاستخدامها في احتلال الموصل في الظاهر ولكنها ستسخدم في الواقع لقمع الحركة الكوردية[103].

سابعاً: خيبة أمل الكورد: محاولة "حصر الاضرار"

يبدو أن بريطانيا تردّدت كثيراً في الاستجابة إلى الطلبات الكوردية الملحة للتعاون ضد الكماليين، وكان عدم دعم الكورد هو خيارها الأخير، لأن مصالحها الاستراتيجية فرضت عليها الامتناع عن القيام بهكذا إجراء، أو ابداء اي تعاون مع الكورد في سبيل تحقيق آمالهم ونيل حقوقهم، لأن ذلك أصلاً يتقاطع مع مصالحها في أكثر من اتجاه، فأولاً: يمنع إقامة دولة قوية في العراق بسبب ولاية الموصل الكوردية الرافضة للانضمام إلى الدولة العربية العراقية، وثانياً: كانت بريطانيا تفهم أن دعم الكورد يعني مزيداً من عداء تركيا لمصالح بريطانيا، وبدلا من دعم الكورد, فكرت بريطانيا في عودة سريعة لعلاقاتها مع تركيا بعد حل مشكلة الموصل لأن مصالحها تتطلب مزيداً من الاستقرار في المنطقة ولا استقرار دون استقرار تركيا.كما لا يمكن لبريطانيا ان تسقط من حساباتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، ما تتمتع به تركيا من موقع متميز ازدادت أهميته مع ازدياد الثقل السياسي للاتحاد السوفيتي .فحينما وضعت بريطانيا كلاً من الكورد والأتراك في حساباتها المستقبلية نجدها قد أدارت ظهرها للكورد والتفتت بوجهها نحو الأتراك.

لذلك فأنها لم تكن قط جادةً في دعم الكورد هذه المرة,كما في المرات السابقة، وما يثبت ذلك الإجراءات الرادعة، الدبلوماسية والعسكرية، التي نفذتها سلطاتها في بغداد، ضد دعاة(كوردستان مستقلة) في كوردستان الجنوبية وعلى رأسهم الشيخ محمود. وما كانت سياسة بريطانيا تجاه الكورد إلا سياسة تهدف إلى تضليل دعاة القومية الكوردية، المعتدلين منهم والمتشددين على حد سواء.

ولكن بالمحصلة فان مجمل هذه الوقائع قد أدى الى إستفاقة الكورد ووقوفهم على حجم خسارتهم الفادحة في لوزان. تلك الوثيقة التي أقرت ودونت رسميا بأن الدولة الكوردية المقترحة أصبحت ضحية لمصالح القوى العظمى. دفعت تلك الصحوة الكوردية المتأخرة الكورد الى المطالبة بحقوقهم وبالأساليب السلمية في

البداية، عن طريق اثارة موضوع الحقوق الكوردية في المجلس الوطني الكبير، أو عقد المؤتمرات. وبعد فشل هذا الأسلوب السلمي لجأوا إلى الخيار المسلح من أجل إجبار الأتراك على الالتزام بوعودهم قبل معاهدة لوزان وبعدها. وكانت حركة بيت الشباب مؤشرا قوياً على بدء مرحلة دامية للعلاقات التركية الكوردية من جانب، ووثيقة حية على فشل النخبة الكوردية في تحريك الجماهير الكوردية وتنظيمها من جانب أخر، وبينت مجدداً حاجة الكورد إلى التخلص من الإرث العثماني المثقل بالجهل والتخلف من جانب آخر، كما أثبت خطأ الاتكال على القوى العظمى أو حتى الحصول منها على دعم، وخصوصاً بريطانيا، لأن تلك القوى استغلت دوماً تطلعاتهم المشروعة في سبيل تحقيق مصالح وغايات استعمارية. وتبين أن أمام الكورد طريقاً شاقاً وطويلاً لنيل حقوقهم.

ثامناً: العراق هو المستفيد

رأت الحكومة البريطانية بان وضع الإمبراطورية في الشرق عامة، يستوجب ضم كوردستان الجنوبية للعراق وعدت ذلك "ضرورة" وأمر لا تراجع فيه، وظهر ذلك جليا في تصريحات دوبس–الشديد التأثير في رسم السياسة البريطانية حيال العراق– والذي تحدث قائلاً "ان تسليم أجزاء كبيرة من الأراضي الكوردية إلى تركيا كفيل بإغضاب الطبقة الحاكمة العربية في العراق، التي هي سنية وإثارة اشمئزازها. لان ذلك سيخل بميزان القوى في البرلمان لغير صالح السنة ويضع الشيعة "المتزمتين" المحافظين في السلطة. وان المعتدلين من العرب السنة، كرئيس الوزراء الحالي عبد المحسن السعدون ،يفضلون العودة إلى تركيا كليا لو تحقق ذلك عمليا... الكورد في الأراضي التي ترغب بها تركيا سندٌ رصين للنفوذ البريطاني في العراق... ان اقتطاع أراضٍ كوردية خالصة وإعطاؤها لتركيا يعرضنا لخطر فقدان الثقة والارتياب في العراق بأكمله، لا بين الكورد وحدهم بل بين العرب أيضا. إن هذا كفيل بجعل مركزنا صعباً وهو يضعف العراق بأشد من تعرضه لضغط تركيا غير الراضية بالحدود التي رسمت لها"[104].

فقامت بتسخير دبلوماسيتها وإمكانياتها العسكرية الهائلة بما في ذلك سلاح الطيران، في تثبيت الواقع الموجود بعد هدنة مودروس. فمزاعمها بأحقية العراق في الولاية الكوردستانية جاءت لاعتبارات عديدة، وإذا كان النفط في مقدمتها كما أشيع، فأن مخططي السياسة البريطانية ومهندسيها في العراق وجدوا كذلك في الكورد ذوي الغالبية "السنية" عنصرا فعالا في إدامة التوازن الاثني للدولة العراقية ذات الأكثرية الشيعية، والتي أنشأتها بريطانيا حديثا، وعينوا عليها ملكا عربيا سنيا. كما وجدوا في جبال كوردستان حدودا طبيعية إستراتيجية تعيق تعرض العراق لأي اعتداء خارجي.

ولكن كل ذلك تم على حساب الشعب الكوردي الذي عقد آمالا كبرى علي مؤتمر باريس 1919في إمكان إقامة كيان قومي كوردي مستقل لهم. ولا يخفى بان البريطانيين تفهموا مطلب الكورد في تحقيق طموحاتهم، ضمن حدود قومية، حينما تضمنت بعض بنود معاهدة سيفر ولأول مرة "حق الكورد في إقامة دولة كوردية" ولكن مستجدات القضية التركية أثرت سلبا في مصير القضية الكوردية، وعندما وجدت بريطانيا بان المشروع الكوردي يتعارض مع مصالحها في الشرق الأوسط أدارت ظهرها للكورد وشطبت البنود الكوردية من معاهدة لوزان، ولم ترغب أصلا في مناقشته في مفاوضاتها مع الوفد التركي.

واندرجت انتفاضات الكورد، بما فيها حركة الضباط الكورد في بيت الشباب 1924، ضمن محاولات الكورد في استغلال الظرف الإقليمي والدولي آنذاك، للردّ على سياسة الكماليين القومية تجاههم، محاولين الاستفادة من التناقض الموجود بين بريطانيا وتركيا، وانتظروا دعم بريطانيا، إلا أن قراءة القادة الكورد للموقف لم تكن دقيقة، فبريطانيا نفسها اشتكت من الحركات الكوردية التي يقودها الشيخ محمود البرزنجي ضدها، بل قاومت كل اتجاه يرمي إلى إحياء معاهدة سيفر، باعتبار ذلك يهدد كيان دولة "العراق" الحديثة الإنشاء.

المصادر والهوامش

1. A.J.Toynbee, The Islamic World, Survey of International Affairs 1925, Vol.I, London, 1927, P.492.

2. فؤاد حمه خورشيد مصطفى، القضية الكوردية في المؤتمرات الدولية، أربيل، 200 1، ص 113.

3. للتفاصيل ينظر : بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان 1926-2319، 2004 ، ص 9 اوما بعدها.

4. لقد مست المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة، كوردستان بصورة مباشرة، إذ حددت حدود سوريا مع تركيا بشكل مباشر، وحددت مدة تسعة أشهر لتعيين الحدود التركية العراقية .ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط 3، بغداد، 1997، ص 36-37.

5. League of Nations, Question of the Frontier Between Turkey and Iraq, Report Submitted to the Council by the Commission instituted by the Resolution of September 30th, 1924, P. 45.

6. ينظر: بيار مصطفى سيف الدين،.المصدر السابق، ص380.

7. جرجيس فتح الله، النفط قرر مصير كوردستان السياسي، مجلة الثقافة الكوردية، لندن، العدد: 2، 1990، ص38.

8. للتفاصيل ينظر:

- Colonial Office, Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the council of the League of Nations on the progress of Iraq During the period 1920-1931,London,1931, P. 258.

9. وهو المؤتمر الذي شهد المفاوضات البريطانية-التركية في 19 أيار 19 24 والتي استمرت إلى 5 حزيران من العام نفسه بهدف التوصل الى حل لمشكلة الاراضي المتنازع عليها مع العراق "ولاية الموصل ."افتتحت المفاوضات في البناية القديمة للبحرية العثمانية قاسم باشا، باستانبول، وقد مثل السير بيرسي

كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، الجانب البريطاني، يعاونه كل من المفتش الإداري البريطاني في الموصل الكابتن أر. أف. جاردين R. F. Jardin وطه الهاشمي،رئيس أركان الجيش العراقي، بصفة مستشارين، أما الوفد التركي فكان مؤلفا من فتحي بك رئيس المجلس الوطني التركي الكبير رئيساً، وكل من كاظم باشا ناظر الحربية السابق ، وفوزي بك مبعوث ديار بكر، وفائق بك مندوب الجيش ، ونصرت بك المشاور القانوني للخارجية، والعقيد اسحق أفيني I. Avini، ينظر:

- T.C.Başbakanlik Devlet Arşivleri ğenel mudur luğu Osmanli Arşivi daire Başbanligi Musul-Kerkuk ile iliğili Arşiv Belğeleri 1525- 1919, Ankara. 1993,S. 44.

10. عثمان علي، العامل الكردي في مشكلة الموصل، ، ص9.

WWW.AlayIslam.com

11. صحيفة ژيانەوه :وهي صحيفة أصدرتها السلطات الحكومية في السليمانية باللغة الكوردية ،في آب 1924،واهتمت بنشر مواضيع سياسية واجتماعية وأدبية تخص الكورد ،وصدر العدد الأخير منها في 14 كانون الثاني 1926. ينظر:عەبدوللا زەنگەنە،ژيانەوە وشوێنی لە ڕۆژنامەڤانی کوردیدا 1924– 1926، پێشەکی وپێداچونەوەی کەمال مەزهەر ئەحمەد، هەولێر، 2000، ل 28؛ جبار جباري ،تاريخ الصحافة الكوردية في العراق، بغداد، 1975، ص35.
12. ركزت صحف الاحتلال البريطاني، وخاصة الصادرة في الموصل، على نشر موضوعات ومقالات عن مظالم الترك ضد الكورد ومساوئ الحكم التركي على كوردستان بصورة عامة، وكوردستان الشمالية بصورة خاصة، انظر مثلاً: جريدة الموصل، العدد 901 و 902، تشرين الثاني 1924، نقلا عن: عبد الفتاح علي يحيى، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية،أربيل،2001،ص ص599–600.
13. تقلدت نخبة من الشخصيات والضباط الكورد وظائف عسكرية ومدنية عالية ومرموقة تراوحت بين تقلدهم الوزارة مثل جعفر العسكري من كركوك الذي تسنم منصب اول وزير دفاع عراقي في 1921 ومحمد امين زكي الذي تقلد مناصب وزير المواصلات والتربية...الى جانب تقلدهم لمناصب اقل لكنها ايضا مهمة مثل قائمقام في مدن كوردية وعراقية أمثال علي كمال او نواب في البرلمان

امثال معروف جياووك.... ينظر: مير بصري، اعلام الكرد، لندن – قبرص، 1991، ص174– 180، ص 200؛ علي كمال، مذكرات علي كمال عبد الرحمن، تقديم وتحقيق جمال بابان، بغداد، 2001.

14. Colonial Office, Iraq Report on Iraq Administration, His Majesty's Government, April 1923- December 1924, London, 1925, P.33; Colonial Office, Special Report ...1920-1931, P. 258.

15. سي.جي.أدموندز، كرد وترك وعرب: سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق: 1919–1925، ترجمة: جرجيس فتح الله، ط 2، أربيل، 1999 ، ص 348.

16. للتفاصيل عن عمليات بريطانيا العسكرية وردود الفعل التركية، ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit., PP. 499-500; Othman Ali, The Kurds and Lausanne Peace Negotiations, 1922-1923, Middle Eastern Studies, Vol.33, No. 3, London, July, 1997, PP. 528-531.

17. سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص 348.

18. تورد بعض المصادر أرقاماً أكبر فيما يخص عدد القتلى، فيوصلها إلى 30 فرداً من حراسه، وضابط برتبة كبيرة،ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري، الآشوريون في العراق 1918–1936، بغداد، 1975–1976،ص ص 225–226 .

19. A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 500.

20. رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص225.

21. وتحدثت بعض المصادر عن وجود أشخاص متنكرين بزي الجيش البريطاني مع تلك القوة،ينظر:

- Mim K.Oke, A Chronology of Mosul Question 1918-1926, Istanbul, 1991, PP.44-45.

22. S.H. Longrigge, Iraq from 1900 to 1950, 3rd Edition, Beirut, 1968, P.103,P. 153.

23. Mim K.Oke,A Chronology...,P.45.

24. A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 501.

25. لقد عبر عن ذلك الدور سليمان نظيف باشا - أحد كبار قادة حرب التحرير التركية - في خطابه يوم تأبين الجندي المجهول التركي بقوله "أغلب الظن أن هذا الجندي هو جندي كوردي".ينظر: معروف جياووك، القضية الكوردية، بغداد، 1925، ص79؛ فريق من شباب الكورد، العرب والأكراد، بغداد، 1937،ص11.

26. البرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني،ترجمة هاشم صالح التكريتي،بغداد،1978، ص331.

27. Manchester Guardian, 11June1924.

–نقلاً عن: عثمان علي، العامل...، ص9.

28. مقتبس من : كمال مظهر احمد،كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكوردية في العراق،كوردستان،2004،ج1،ص 189.

29. عثمان علي، العامل...، ص10.

30. المصدر نفسه، ص10.

31. Ismael Güldas, Lozan Biz Türkler ve Kürtler, Istanbul, 1998, S. 130.

32. عثمان علي، العامل...، ص10.

33. المصدر نفسه، ص10.

34. ظهر ذلك بوضوح أثناء مفاوضات لوزان، عندما قام عصمت باشا بإيفاد موظفين أتراك إلى شركات تجارية بريطانية دون علم كرزن، وكذلك امتياز جستر، الذي أثاره المجلس الوطني الكبير ومنحه لشركة جستر الأمريكية. ينظر: بيار مصطفى سيف الدين، المصدر السابق، ص 109.

35. دانكورت أ.روستو،السياسة الخارجية للجمهورية التركية في: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف روي مكريدس، ترجمة حسن صعب، مراجعة يوسف ايبش، بيروت–نيويورك، 1961، ص413.

36. في العام 1987 أثار اكتشاف أحد المثقفين الكورد ـ وهو موسى عنترـ للوثيقة التاريخية التي تؤكد إقرار مصطفى كمال بنفسه للحكم الذاتي لكوردستان الشمالية،ردود أفعال متباينة وكبيرة لدى الأوساط الحكومية والثقافية على حد سواء في تركيا. للتفاصيل عن ردود الأفعال تلك. ينظر: إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، دمشق، 2003، ص308–311.

37. وكان ذلك بحضور رؤساء تحرير الصحف الصادرة آنذاك وهم الأدباء والكتاب المعروفون، أمثال: عدنان أدوار وخالدة أديب وصبحي نوري وفالح رفقي ويعقوب قدري وغيرهم.ينظر: المصدر نفسه، ص309.

38.

قتبس من :ديفيد ماكدوال، ميژووی هاوچەرخی کورد، وەرگێرانی، ئەبوبكر

خوشناو، بەرگی(1)، سلێمانی، 2002، ص400-401. كان ذلك التصريح حصيلة ضغوطات سابقة لنواب كورد في المجلس الوطني الكبير، الذي سبق وأن خصص ثلاث جلسات أيام (9) و(10) و(11) شباط 1922 لدراسة قانون الإدارة المحلية للكورد، وبحضور مصطفى كمال، وكان المشروع قد أقر بأغلبية 373 صوتاً ومعارضة 64 وهم نواب الكورد الذين رأوا مشروع القانون غير كاف.ينظر: محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، بيروت، 2001، ص101.

39. ديفيد ماكدوال، سەرچاوەی پێشووی، ل 467 ؛ وللمزيد عن طروحات كوك ألب حول الكورد ونظرياته، ينظر:

- R. R.Olson, The Emergence of Kurdish Nationalism and Sheikh Said Rebellion, Austen, 1989,PP. 43-44.

40. M.M. Van Brunssen, Agha, Shaikh and State, Utrecht, 1978,PP. 378-380; R.Olson, OP.Cit.,P. 45.

41. جرجيس فتح الله، يقظة الكورد تاريخ سياسي 1900-1925 ومما يتناول النزاع على جنوب كردستان أمام عصبة الأمم مع الوثائق والمذكرات المتعلقة به، أربيل، 2000،ص292؛ ؛ ئیحسان نوری باشا،شورەشی نه ته وه ی کورد له تورکیا،وەرگێران: م.جمیل رۆژ بیانی،بە غدا،1993،ل ل12-14 ؛دیفید ماکدوال،سەرچاوەی پێشووی، ل402.

42. ئیحسان نوری باشا، باشا، شورەشی نه ته وه ی کورد له تورکیا، وه رگێران : م. جمیل رۆژبیانی، بە غدا، 1993، ل ل 21-22.

43. دیفید ماکدوال، سەرچاوەی پێشووی،ل ل402-403.

44. Erik. J. Zuches, Turkey, A Modern History, London. New York, 1994, P. 178; R.Olson, OP.Cit.,P. 44.

45. دیفید ماکدوال، سەرچاوەی پێشووی، ل403.

46. Henderson to Macdonald, Constantinople, 16-9-1924, Ingliz Belğelerile Türkey'de Kürt Sorünü (1924-1938), Hazirlayan B.N.Şimşir, Ankara, 1991, No.685, P. 13.

47. R.Olson, OP.Cit., P. 45.

48. Henderson to MacDonald, Constantinople, 16-9-1924, Ingliz Belğelerile Türkey'de Kürt Sorünü (1924-1938), No. 685, P. 13.

49. Ibid,P. 13; A.L. Macfe, Atatürk, London, New York, 1994, P. 164.

50. Henderson to MacDonald, Constantinople, 16-9-1924, Ingliz Belğelerile Türkey'de Kürt Sorünü (1924-1938), No. 685, P. 12.

51. Henderson to MacDonald, Constantinople, 16-9-1924, Ingliz Belğelerile Türkey'de Kürt Sorünü (1924-1938), No. 685, PP. 13-14.
52. Al. Macfe, OP.Cit., P. 164.

53. قوجگيرى:احد اقضية سنجق سيواس ،يقع الى الشمال الشرقي منه ،ومركزه زازا،بلغ تعداده في تلك الفترة حوالي 57953 غالبيتهم الساحقة من الكورد المسلمين ،كما يسكنه نسبة من الارمن والمسيحين والاتراك.ينظر:فه‌يسه‌ل ده‌باغ،كوردستان له چابكراوه عوسمانلييه‌كاندا،كوردستان،2004،ل ل 11–118.

54. Henderson to MacDonald , Constantinople , 16-9-1924 , Ingliz Belğelerile Türkey'de Kürt Sorünü (1924-1938), No.685, PP. 13-14.

55. بول تلكي: عالم جغرافي مجري مشهور،إلى جانب ذلك شغل مناصب سياسية مهمة مثل وزير الخارجية ثم رئيسا للوزراء في 1921 ، واليه يعود الفضل في استعادة المجر الجزء الذي فقدته في الحرب من رومانيا وسلوفاكيا وأكسبته مهارته السياسية وجهوده تلك شعبية واسعة،ثم تفرغ للتدريس في المعهد الجغرافي المجري ورئاسته، وعرف بمعرفته العملية الواسعة بالشكل الذي أهَلَهُ للقيام بصياغة أسئلة الاستفتاء على مصير ولاية الموصل،وكان نموذجا في الدقة والموضوعية بحسب وصف فيرسن، ينظر:ي.اف.فيرسن، ذكريات من الحرب والسلم، ستوكهولم، 1942، في :جرجيس فتح الله، يقظة ....، ص ص 225–228.

56. فرسن:وزير أقدم في السلك الدبلوماسي السويدي انتخبه زملاؤه رئيسا للجنتهم، لان بلاده لم تشارك في الحرب،عرف عنه بحثه عن الحلول التوفيقية. ينظر:سي.جي.أدموندز،المصدر السابق،ص 35 .

57. باولس : كولونيل بلجيكي الجنسية ،حارب خلال الحرب العالمية الأولى في الجيش البلجيكي ،اتهم بوقوعه تحت تأثير الدعاية الارمنية في الموصل بعد ان كان متعاطفا في البداية مع الأتراك ،وعرف عنه تغير مواقفه وآرائه بسرعة .ينظر:جرجيس فتح الله، يقظة ... ،ص ص 328–329.

58. عُين هؤلاء الثلاثة من قبل رئيس المجلس ومقرر النزاع، وقد روعيت مجموعة من الاعتبارات والمعايير في الاختيار: أولها الأعضاء الثلاثة من أقطار أوروبية صغيرة، ومن المفروض أن يكونوا غير منحازين، فالسيد فرسن ـ الذي انتخب رئيساً للجنة، من بلد محايد لم يشترك في الحرب العالمية، وهي السويد، في حين

كان العضوان الآخران مواطنَين لبلدين شاركا في الحرب ولكن باتجاهين متعاكسين، وثانياً: كان الأشخاص الثلاثة مؤهلين كونهم خبراء كل في مجال تخصصه، إذ كان أحدهم جغرافياً والثاني سياسياً والثالث عسكرياً،ينظر:

-A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 498

59. سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص348.

60. A.J.Toynbee,Op.Cit.,P.501 ; Colonial Office ,Special Report...1920-1931, P42.

61. هنا انقطعت آخر صلة للأثوريين بمواطنهم الأصلية، في هكاري، وغدوا لاجئين لدى سلطات الانتداب البريطاني في العراق، التي بدورها وبعد مجموعة من الإجراءات لإيجاد حل لمشاكلهم، أقتطعت لهم أراضي في كوردستان الجنوبية، لاتخاذها مواطن بديلة لمواطنهم الأصلية، وأدى الإجراء البريطاني إلى حدوث صراعات وصدامات جديدة مع أصحاب تلك الأراضي الشرعيين من الكورد وجوبهوا بمقاومة كبيرة من عشائر كردية معروفة. وكان نتاج تلك السياسة خلق حالة مستمرة من الحساسية بين الشعبين. للتفاصيل عن عمليات إسكان الأثوريين وصدامهم مع الكورد ، ينظر:

- Colonial Office ,Special Report ...1920-1931,PP.272-275;

- رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص227.

62. Mehmet Gonlubol, Olaylarla Türk Diş Politikasi ,Ankara, 1982, Birinci baski,Cilt:I., S. 75.

63. Colonial Office, Special Report...1920-1931,P.42; A.J.Toynbee, Op.Cit.,P.501.

64. يعتقد اولسن بان سلاح الجو الملكي البريطاني هو الذي ساعد بريطانيا في الاحتفاظ بالولاية ،بعد سلسلة من الهجمات العنيفة ضد التدخلات التركية وضد الشيخ محمود ،ويذكر ان ذلك السلاح ارهب الأتراك وشجعهم على التقارب مع بريطانيا كي يحصلوا على ذلك السلاح الفعال ليعززوا بها وحدتهم الوطنية.ينظر:

-R.Olson,Op.Cit.,PP.161-162.

65. A.J.Toynbee,Op.Cit.,P. 501.

66. برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، بدون عدد، 19 أيلول 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار

الخارجية عن الحدود، ش– بغداد، 9 كانون الأول 1923 ـ 30 كانون الأول 1924، ص 9.

67. برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، عدد 675، 18 أيلول 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش– بغداد، 9 كانون الأول 1923 ـ 30 كانون الأول 1924، ص 3.

68. برقية من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، بدون عدد، 19 أيلول 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش– بغداد، 9 كانون الأول 1923 ـ 30 كانون الأول 1924، ص 2.

69. برقية من متصرف لواء الموصل إلى وزارة الداخلية، عدد 694، 20 أيلول 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملفات البلاط الملكي – الديوان، ملف الأخبار الخارجية عن الحدود، ش– بغداد، 9 كانون الأول 1923 ـ 30 كانون الأول 1924، ص 8.

70. سي.جي.أدموندز، المصدر السابق، ص348.

71. تنظيم آزادي:او (جمعية استقلال الكورد– كورد استقلال جمعيتى) تنظيم سياسي كوردي سري، تأسس في ارضروم اواخر سنة 1922 برئاسة العقيد خالد بك جبرانلي ويوسف ضياء بك (نائب بتليس)وافتتحت الجمعية فروعا لها في بتليس وخربوط وديار بكر واورفا وسيرت...، كما استقطبت الجمعية مختلف شرائح وفئات المجتمع الكوردي، وجذبت معظم الشخصيات الكوردية المعروفة مثل الجنرال إحسان نوري باشا وملا سعيد الكوردي (سعيد النورسي)و الشيخ عبد القادر افندي والشيخ شريف شريف بالو... ، وما يجدر ذكره هنا هو ان انتفاضة الكورد لعام 1925 التي قادها الشيخ سعيد بيران كانت من تنسيق وتخطيط هذا التنظيم.ينظر:

-M.Emin ASLAN, Siyaseta Netewi u Helsengandina Tevgera Netewi ya Kurd,Wasanen War,Istanbul,2002,L.168;

–خليل علي مراد ،القضية...،ص 22.

72. حـزب الترقـي الجمهـوري:تاسـس هـذا الحـزب في 17 تـشرين الاول 1924،الا ان جذوره تعـود الى سـنة 1921،عنـدما اتخـذ بعـض رفـاق مـصطفى كمـال خطـاً معارضاً لسياسة مصطفى كمال الذي اظهر منذ ذلك الوقت دكتاتورية في اتخـاذ القرارات ،ومن ابرز قياداته: رؤوف بيك، كاظم قـره بكـر باشـا ورافـت باشـا... للتفاصيل، ينظر: قاسم خلف عاصي الجميلـي، تطـورات واتجاهـات الـسياسية الداخلية التركية 1923–1928، رسالة ماجستير مقدمة إلى كليـة الأداب، جامعـة بغداد، 1985، ص 163–174.

73. H.Hisyar, Ditin u birhatinen min 1907-1985, Libnan,2000,L.255.

74. وهمـا مـن ابـرز قـادة الحركـة الكورديـة في كوردسـتان الـشمالية،كانا عـضويين مؤسـسين لجمعيـة اسـتقلال كوردسـتان .للتفاصـيل عـن نـشاطهما ينظـر:زنـار سلوبي ، مسالة كردستان 60 عاما مـن النـضال المـسلح للـشعب الكـردي ضـد العبودية، تنقيح وتقديم عـز الـدين مـصطفى رسـول،بيروت،1997، ص 96 ومـا بعدها.

75. بيت الشباب هي بلدة كوردية تقع في جنوب شرق تركيا وتسمى أيضاً بـ(ألكي).ينظر الملحق رقم (9).

76. M.M. Van Brunssen, Agha, Shaikh and State, Utrecht, 1978, P. 382.

77. للتفاصيل عن بدأ ذلـك العـصيان، ينظـر: ئيحـسان نـورى باشـا، سەرچـاوەی پێشووی، ل23 وما بعده ؛ زنار سلوبي، المصدر السابق، ص96 ؛

- A.J.Toynbee, OP.Cit.,P. 507.

78. إحـسان نـوري باشـا(1892– 1976)، احـد اهـم قـادة الحركـة الكورديـة في كوردستان الشمالية،برز اسمه في عام 1919 عندما كـان ضـمن منـدوبي حاميـة استانبول لمساعدة مصطفى كمال ،التي قادت التمرد ضـد حكومـة فريـد باشـا ودفعتها الى الاستقالة ،ولمع اسمه قائداً عـسكرياً مـن خـلال مـشاركته في حـرب الاستقلال التركية،كما كان احد المنـدوبين في مـؤتمر سـيواس عـام 1919،ثـم التحق بـالجيش التركـي التاسـع في طرابـزون،وعين آمـرا للفـوج الاول مـن اللـواء الثاني عشر ،ان خدمات ونضال احسان نوري باشا ومثله كثير مـن الكـورد ،لم تشفع له ولابناء جلدته مـن الكـورد ولم يـسلمهم مـن سياسـة الـصهر والتتريـك

التي قرر الكماليون تطبيقها على جميع القوميات غير التركية ،لذلك انتمى الى صفوف الجمعيات السياسية الكوردية التي نشطت وطالبت بحقوق الكورد ومن اشهرها جمعية استقلال كوردستان (آزادى) السرية التي قامت بتنظيم حركة بيت الشباب التي اجهضت سريعاً ،وفر على اثرها مع رفاقه الى العراق ،كما كان احد قادة انتفاضة الكورد لعام 1925،ثم قائدا لانتفاضة ارارات (1927–1931) ،التي قضى عليها الاتراك بقسوة واعدموا معظم قادتها،الا ان إحسان نوري باشا تمكن من الفرار الى طهران ،حيث اصبح هناك لاجئا سياسيا ،وانتهت فيها حياته السياسية .ينظر:إحسان نوري باشا ،مذكرات –انتفاضة اگرى 1926–1930،ترجمة صلاح بروارى،بيروت،1990،ص 9 وما بعدها ؛كونى ره ش، جمعية خويبون 1927ووقائع ثورة ارارات 1930،تقديم ومراجعة عبدالفتاح البوتاني،اربيل ،2000،ص ص 52– 54 ؛عزيز الحاج ،المصدر السابق ،ص 22.

79. كتاب دائرة ضباط الخدمات الخاصة، بغداد إلى مقر القيادة الجوية، بغداد، سري، دى/6، في 8 تشرين الثاني 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص6.

80. H.Hişyar, Jedere Bere,L. 225.

81. مذكرة من مقر القيادة الجوية للقوات البريطانية في العراق، بغداد، إلى مستشار وزارة الدفاع ، بغداد، في 5تشرين الثاني 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص3.

82. N. Intisar, Kurdish Ethno Nationalism, U.S.A, 1992, P. 84.

83. H.Hisyar, Jedere Bere, L. 225.

84. عبد الفتاح علي يحيى، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية،أربيل، 2001، ص664.

85. كتاب دائرة الخدمات الخاصة، بغداد، إلى مقر القيادة الجوية، بغداد، في 8 تشرين الثاني 1924، سري، دى/6، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة، 1924–1926، ص7.

86. للتفاصيل عن أسماء تلك الشخصيات ونشاطاتهم، ينظر: مذكرة القيادة الجوية للقوات البريطانية في العراق، بغداد، إلى مستشار وزارة الدفاع في بغداد، في 5

تشرين الثاني 1924، سري للغاية، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص ص2–5.

87. للتفاصيل ، ينظر: مذكرة القيادة الجوية للقوات البريطانية في العراق، بغداد، إلى مستشار وزارة الدفاع في بغداد، في 5 تشرين الثاني 1924، سري للغاية، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص 2 .

88. N. Entisar, Op.Cit.,P. 83.

89. كتاب القيادة الجوية البريطانية إلى مستشار وزارة الداخلية العراقية، في 5 تشرين الثاني 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق ، البلاط الملكي، الديوان ، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة 1924– 1926، ص 5.

90. كتاب القيادة الجوية البريطانية إلى مستشار وزارة الداخلية العراقية ـ بغداد، في 5 تشرين الثاني 1924، الوثيقة (2) تابع، المرفق 3 آ، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة 1924–1926، ص 16 .

91. N. Entisar, Op.Cit.,P. 83.

92. تقرير استخبارات هيئة أركان الجو ـ مقر القيادة الجوية البريطانية في العراق، سري للغاية، في 8 تشرين الثاني 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة 1924–1926،ص16 .

93. مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة، بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية، بغداد، سري،دي/6، في 8 تشرين الثاني 1924، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة 1924–1926، ص10.

94. مقتبس من: هارفي موريس وجان بلوج، لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة راج آل محمد، تقديم هادي العلوي، بيروت، 1996، ص87.

95. مذكرة من المقر الجوي البريطاني في العراق، بغداد، إلى أمين سر وزارة الطيران البريطانية، كنغواي، لندن، في 26 تشرين الثاني 1924، دبليو. سي. 2، سري جداً، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص20.

96. في الواقع تجددت علاقة الشيخ محمود بالكماليين فور إعادته من منفاه بالهند قبل نهاية ايلول 1922،دون علم من البريطانيين وحلقة الوصل والمسؤول عن تلك النشاطات كان احمد تقي ،احد رجال الشيخ محمود، الذي عاد من أنقرة إلى السليمانية عبر أورمية يوم 17-11-1923،وتحدث من هناك عن "عودة أكيدة لولاية الموصل إلى تركيا ..." وزعم بأنه "يحمل أمر منح الحكم الذاتي للشيخ محمود" ،وتتحدث وثيقة بريطانية عن شخص من أهالي آميدي- العمادية- نشط كوسيط بين الكماليين والشيخ محمود ،ويبدو من الوثائق البريطانية استياء المسؤولين الإنكليز الشديد من تلك العلاقة ،خصوصا وقد استمرت تلك النشاطات والاتصالات خلال فترة تواجد لجنة التحقيق وما بعدها وبالفعل تمكنت السلطات البريطانية من وضع حد لتلك الاتصالات لان استمرارها"... سيؤثر بأسوا شكل على عصبة الأمم بالنسبة للعراق".للتفاصيل ينظر: كەمال مەزهەر،چەند لاپەرەك لە میژووی گەلی کورد،هەولیر،2001،بەرگی 2،ل ل109-114؛كمال مظهر احمد ،وثيقة مهمة حول موقف الإنكليز من الشيخ محمود وحركاته،ترجمة عبدالله بابان ،گولان العربي ،العدد 64،أربيل 30 أيلول 2001،ص ص48-53.

97. من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـ بغداد، في 8 تشرين الثاني 1924، دى/6، سري، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، ملف تشكيل دولة كردية مستقلة 1924-1926، ص ص11-12.

98. مذكرة من المركز الجوي للقوات البريطانية في العراق ـ بغداد، إلى أمين سر وزارة الطيران، كنغواى، لندن، دبليو. سى20، في 26 تشري الثاني 1924، سري جداً، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924-1926، ص20.

99. مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـ بغداد، في 8 تشرين الثاني 1924، سري، دي/6، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924-1926، ص12.

100. مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـ بغداد، في 8 تشرين الثاني 1924، سري، دي/6، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص12 ؛ هارفي موريس وجون بلوخ، المصدر السابق، ص87.

101. وردت في الوثيقة سهوا الدعاية الكوردية، وهو خطأ مطبعي.

102. مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـ بغداد، في 8 تشرين الثاني 1924، سري، دي/6، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص14.

103. مذكرة من دائرة ضابط الخدمات الخاصة ـ بغداد، إلى مقر القيادة الجوية البريطانية ـ بغداد، في 8 تشرين الثاني 1924، سري، دي/6، المركز الوطني لحفظ الوثائق، البلاط الملكي، الديوان، ملف تشكيل دولة كوردية مستقلة 1924–1926، ص14.

104. مقتبس من :روبرت اولسن، المسألة الكوردية في العلاقات التركية – الإيرانية، ترجمة وتقديم:محمد إحسان، أربيل، 2001، ص 19.

* نشر هذا البحث في دورية "الملف التركي– دوسێ تركيا" الصادرة في السليمانية، العدد الاول، مايس 2005.

القسم الثاني

تركيا و حزب العمال الكوردستاني

عقد من الصراع والعنف

(1993-1983)*

اولاً: نظرة في الأوضاع العامة لتركيا في السبعينات ومطلع الثمانينات ونشأة حزب العمال الكوردستاني

ثانياً: الحقبة الاوزالية: الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني(كانون الأول 1983 ـ نيسان 1993)

ثالثاً: محاولات التهدئة والحوار المفتوح بين أوزال، رئيس الجمهورية التركية، وحزب العمال الكوردستاني

رابعا :خلاصة

شهدت تركيا في مطلع الثمانينات من القرن الماضي تطورات وأحداثاً هامة نتجت عن تفاعل الظروف والعوامل الداخلية مع المستجدات والأحداث الخارجية —الإقليمية والدولية—، فمن جهة "استعيدت الديمقراطية" بإجراء انتخابات 1883، ومن جهة ثانية شهدت الساحة التركية انبعاث ظاهرتين مهمتين، الأولى هي صعود الإسلام السياسي. والثانية بروز القضية الكوردية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ تركيا المعاصر. وبالنسبة للأخيرة—موضوع البحث—فان ظاهرة حزب العمال الكوردستاني اثبت ان المسالة الكوردية تشكل شرخاً وفجوةً في "النموذج الديمقراطي التركي" بل في مجمل البناء السياسي للدولة التركية المتعددة الثقافات والأعراق. ولهذا فان المسالة الكوردية بشكل عام، وتجربة حزب العمال الكوردستاني بشكل خاص، بدأت تحظى باهتمام استثنائي من الباحثين والمهتمين بكلا الشأنين التركي والكوردي. لاسيما وان النخبة التركية الحاكمة تصدت للمسالة باعتبارها معنية بالدرجة الأساس بالتحدي الكوردي الذي جاء هذه المرة أدق تنظيما وأكثر جرأة وقوة.

اولاً: نظرة في الأوضاع العامة لتركيا في السبعينات ومطلع الثمانينات ونشأة حزب العمال الكوردستاني

كانت تركيا منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات تعج بالأفكار والنشاطات الثورية اليسارية ذات الطابع الماركسي، واتخذت الجامعات والمنتديات الفكرية والثقافية التركية آنذاك منبراً لها. هذه الحركة الفكرية والثورية في آن واحد وما رافقها من مناظرات ومناقشات لم تستبعد من تأثيرها الشباب الكوردي. فكان من الطبيعي أن يتم طرح القضية الكوردية على جدول أعمال المناقشات وان تكون جزءاً مهماً منها وكان من غير الممكن عدم تطبيقها على القومية الكوردية[1].

وبموازاة تلك التحولات السياسية، يمكن القول بان سياسة تذويب الكورد في المجتمع التركي، تراجعت شيئاً ما، وبموجب دستور عام 1861[2]وسعت نسبياً الحريات والحقوق العامة والشخصية، الأمر الذي شجع النخب الكوردية على المشاركة أكثر في الحياة السياسية من خلال الأحزاب التركية، الملبية لجوانب من طموحاتها القومية لا سيما حزب العمال التركي[3] الذي تزعمه محمد علي ايبار، وانتشرت المهرجانات والاجتماعات التي تعكس وعياً قومياً كوردياً متزايداً وخصوصاً مع وصول سليمان ديميريل Suleyman Demirel[4] إلى السلطة في منتصف الستينات، اذ ازدهرت ما سميت فيما بعد بـ"مهرجانات الشرق" و "مواقد الشرق الثورية"، وقد هدفت جميعاً الى إقناع الحكومة التركية بالاعتراف باللغة الكوردية وباقي الحقوق الثقافية الكوردية[5]، وحقيقةً فأن دعوة حزب العمال التركي، في مؤتمره الرابع المنعقد في تشرين الثاني 1971، الى الاعتراف "بوجود شعب كوردي يعيش في شرق تركيا"، بمثابة استجابة للنشاطات الكوردية الأخيرة[6].

ان انقلاب آذار 1971[7]، لم يخمد نشاطات الكورد السياسية على الرغم من فرض الأحكام العرفية على كوردستان ومنذ بداية الانقلاب واعتقال عدد كبير من أعضاء المنظمات اليسارية[8]، اذ عادت حركة الوعي القومي الكوردي للظهور في السبعينات[9]، على أساس يساري واجتماعي، وتداولت شعارات: "النزعة الشرقية" و "الهوية الشرقية"، وقُدّرت عدد المنظمات الكوردية ذات الميول الانفصالية والاتجاهات الماركسية – اللينينية في السبعينات بأكثر من 12 منظمة–، كان أكثرها تأثيراً وتنظيماً هو حزب العمال الكوردستاني (PKK)[10].

بدأ حزب العمال الكوردستاني، نشاطه سياسياً، بدعوته الى إقامة شكل من أشكال العلاقة الودية مع سائر الحركات والتجمعات والتنظيمات السياسية الكوردية والتركية، وعندما لم تلق الدعوة صدى، بادر الحزب الى خوض غمار

تجربة بناء خاصة، وتحدث اوجلان عن بدايات تأسيس الحزب قائلاً: لقد بدأنا النضال في شهر نيسان بكلمتين (كوردستان مستعمرة)...بدأ الحزب نضاله بـ (5–6) أشخاص ولكن بحلول عام 1978 تشكلت مئات المجموعات في الولايات الكوردية، وقد تشكل الحزب أصلاً على أساس ذلك التطور وتشكيل المجموعات في جميع المناطق...)[11].

عقدت تلك المجموعات اجتماعاً في ديار بكر في 27 تشرين الثاني 1978، استمر أربعة أيام، تقرر فيه إعداد البيان التأسيسي لقيام الحزب، وتشكيل اللجنة التحضيرية وتم إعلان الحزب رسمياً خلال شهري شباط–آذار 1978 باسم (حزب العمال الكوردستاني – ثارتيا كاركةراني كوردستان) ويعرف اختصاراً بـ (PKK)[12].

ومع تصاعد نشاط القوى اليسارية التركية والكوردية في هذه الفترة، تم تجديد الأحكام العرفية في معظم المناطق الكوردية، وتأسست محاكم عسكرية[13]، وعلى الرغم ذلك استمرت التصفيات الجسدية وقد بلغت حد المذابح، فقد أرتكب أعضاء من حزب الحركة القومي[14]–الفاشي المتطرف– مذابح في مناطق كوردستان تركيا[15].

استمرت فوضى الاغتيالات والاضطراب السياسي في معظم أنحاء تركيا لغاية انقلاب أيلول 1980[16]، وباستيلاء الجيش على السلطة، تم زج أكثر من 17000 كوردي في السجون، وأعلنت حالة الطوارئ، وزيادة صلاحيات حكام المجالس العرفية والتي شملت (18) مقاطعة من مجموع 67 مقاطعة تركية بضمنها كافة المقاطعات الكوردية، وكان أي شخص يعاقب لمجرد الاشتباه بأنه كوردي، فعلى سبيل المثال تم اعتقال سيرافين التجي – وزير الاشغال السابق– بسبب تصريحه بأنه "يوجد اكراد في تركيا وانه هو نفسه كوردي"[17]، لقد كان الجنرال كنعان أيفرين[18]، قائد الانقلاب، اكثر وضوحاً في التعبير عن وجهة النظر الحكومية التركية تجاه المسألة الكوردية ومن

يمثلها عندما صرح في 1991 قائلاً : "أنتفض الأكراد مراراً، وثاروا في عهد الدولة العثمانية وأتاتورك...فعندما يدب الضعف في أوصال الجمهورية التركية يثور الأكراد، فهم يريدون تقسيم تركيا...الأكراد موجودون ولكننا لن نسمح لهم بتقسيم البلاد، فهم لن يتمكنوا من أخذ أي شئ منا، وسنعمل كل ما في وسعنا لكي نجتث هذه المسألة من جذورها"[19].

مهما يكن، وخلال فترة الحكم العسكري 1980– 1983، عبر حزب العمال الكوردستاني عن وجوده بشن غارات متفرقة فقتل بعض الجنود في المناطق الحدودية، هذا فضلاً عن التنسيق مع الأحزاب والمنظمات الكوردستانية على جانبي الحدود مع كل من العراق وإيران وتفاهم معهم على التعاون المتبادل. وقد ردت الحكومة التركية في أيار 1983، بقيام قواتها بشن هجمات انتقامية على المنطقة الحدودية حتى داخل الأراضي العراقية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مناطق الحدود العراقية والسورية والإيرانية ساحة رئيسية لنشاطات حزب العمال الكوردستاني، وللقوات التركية في عدة أحيان[20].

لم تكن الحملات العسكرية والاعتقالات السياسية، هي الإجراء الوحيد الذي اتخذته حكومة الانقلابيين في تركيا، بل أصدرت في أيار 1983 قانون "المستوطنات القومية" والذي بمقتضاه تم تهجير السكان الكورد من المقاطعات الشرقية إلى المقاطعات الغربية[21]، وقد فاقم الإجراء الأخير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المشاكل السياسية، للكورد في تركيا، وحفزهم أكثر على الانتماء لحزب العمال الكوردستاني الذي ازداد تأثيره ودوره في الولايات الكوردية من تركيا، خصوصاً وان الحكومة التركية لم تكن تبادر مطلقاً إلى إعطاء الأمل للكورد بإمكانية ممارسة هامش من الحرية أو تحسين حياتهم وظروفهم المعيشية والاقتصادية حتى ان نسبة البطالة في مناطقهم قد وصلت 70 ٪[22].

ثانياً: الحقبة الاوزالية(23): الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني (كانون الأول 1983 ـ نيسان 1993)

قرر جنرالات تركيا في عام 1983 إعادة السلطة مجدداً الى المدنيين، لذلك تم إجراء انتخابات نيابية عامة في عموم تركيا في 1983/11/6، وقد أفرزت تلك الانتخابات فوز حزب "الوطن الأم" (ANAP)[24] بزعامة توركوت أوزال Turgut Ozal ، وبنسبة 41,5٪ من إجمالي أصوات الناخبين[25]،وحصوله على 212 مقعداً من مجموع 400 مقعد في المجلس الوطني التركي، ليشكل أوزال حكومته الأولى والتي استمرت حتى كانون الأول 1987 . وليدشن بذلك مرحلة جديدة من العملية السياسية في تركيا[26].

حكومة اوزال الأولى (كانون الأول 1983-كانون الأول 1987):

أعلن أوزال عن برنامج حكومته في خطاب تلاه أمام المجلس الوطني الكبير في 18 كانون الاول 1983، وتحدث قائلاً: "ان حكومتنا هي حكومة قومية...ان نظريتنا القومية ترمي الى حماية استقلال الأمة التركية ووحدتها وعدم تجزئة البلاد المشروطة في الدستور مسبقاً..."، ووعد في الخطاب نفسه "بخوض نضال دائم وفعال ضد الأرهاب والفوضوية والانفصالية والنزعات المتطرفة"، في أشارة واضحة الى التعامل مع التنظيمات والأحزاب الكوردية وعلى رأسها حزب العمال الكوردستاني[27].

إن برنامج الحكومة التركية "المدنية" الجديدة، كان بشكل او بآخر استمرارا لوجهة النظر العسكرية التركية في التعامل مع الحركة الكوردية، لذلك كان من الطبيعي ان يغلب طابع العداء والتشنج على العلاقات بين من يمثل الحركة الكوردية والسلطة التركية. وضمن نفس السياق، بدأ حزب العمال الكوردستاني إستراتيجيته الجديدة في التعامل مع الحكومة التركية في 15 آب

1984، بالقيام بأول حركة مسلحة مشتركة على شكل هجوم على مدن شيرناخ وأروخ وشيروان (في ولاية سيرت) وقصبة شمدينلي في ولاية هكارى، وسميت العملية "أطلق واهرب" ووزعوا منشورات حملت عبارة "انهم لم يقضوا علينا"[28]. وقد قتل حزب العمال الكردستاني في هذا الهجوم وفي هجوم آخر أعقبه في تشرين الأول 1984 عدداً من قوات الأمن التركية بينهم ثلاثة أعضاء من وحدة مسئولة عن حماية الرئيس التركي كنعان أيفرين في يوكسكوفا. ثم نصب كميناً قتل فيه ثمانية من الجنود في ضوكورضة وهكاري. وبلغ تحدي حزب العمال مرحلة خطيرة في ربيع عام 1985 حينما تمكن من خوض معركة كبيرة ضد الجيش التركي في سويرك والتي قُتل فيها 60 شخصاً من الطرفين. وفي شهر آب من عام 1985 بلغ عدد القتلى في المواجهات بين الحكومة وحزب العمال 200 شخص في حوالي 70 حادثة. وكان هذا رداً على ادعاءات كبار الضباط الأتراك ووحدات المخابرات في الأركان العامة الذين أدعوا "أنهم قادرين على القضاء على الانفصاليين بشكل فعال"[29].

ومنذ ذلك الوقت بقى حزب العمال الكوردستاني يشكل تحدياً دائماً لسلطة الحكومة التركية، وعبر عن ذلك التحدي بقيامه بعمليات تراوحت بين الهجوم على ثكنات الجنود وقتل الجنود والشرطة، ومن يتعاون معهم وبين الدعوة الى عقيدة متحررة من القيم الاجتماعية والدين والى الثورة الاجتماعية في كوردستان وبوسائل كثيرة[30]. تراوحت بين توزيع المنشورات وتشكيل الخلايا الحزبية السرية الصغيرة، وبين ترهيب وتهديد السكان.

كان وقع عمليات حزب العمال الكوردستاني كبيراً على الساحة التركية، بين المؤسسة العسكرية والحكومة التركية كذلك، بحيث قام رئيس الجمهورية -كنعان أيفرين- بنفسه بزيارة الى شمدينان، والقى فيها خطاباً قال فيه: " ان هذه الاعمال ما هي الا مؤامرة تحكيها السلطات الاجنبية التي ترمي من ورائها تقسيم تركيا من خلال بعض الخونة الذين فروا الى خارج تركيا الذين

يتعاونون مع السلطات الاجنبية ويتوهمون انهم يستطيعون إعادة تركيا الى الاوضاع التي سبقت انقلاب 12 أيلول 1980، ولكننا نعلن من هنا بأن دولتنا قوية ولن نستسلم لعصابات الأرهابيين"[31].

اتخذت الحكومة التركية سلسلة من الإجراءات السريعة والحازمة تجاه الصعود الجديد والكبير للحركة الكوردية، المتمثل بحزب العمال الكوردستاني بهدف كبح جماحه ومنع خروج تحركاته عن السيطرة، وقد أستثني التفاوض والحوار مع قيادات الحزب المذكور من تلك الاجراءات والأساليب الحكومية الجديدة القديمة .

حكومة اوزال الثانية (كانون الأول 1987 تشرين الثاني 1989):

ان تعامل ووجهه نظر القائمين على القرار السياسي في تركيا لم تتغير بتغير الحكومات او بأنتهاء فترة حكومة أوزال الأولى في كانون الاول 1987، بل كان التعامل مع الحركة الكوردية في فترة حكومة أوزال الثانية (كانون الاول 1987– تشرين الثاني 1988)[32] امتداداً لسياسة حكومته الاولى، حتى ان اوزال ذهب في تعامله –خلال فترة حكومته الثانية– الى ابعد ما كان عليه خلال ترأسه لحكومته الاولى، في التعامل مع الواقع الذي خلقه حزب العمال الكوردستاني في جنوب شرق البلاد، عندما لجأ الى سياسة، قديمة–جديدة، وهي سياسة التهجير الجماعي وطبقها على نطاق واسع في مدن وقرى جنوب شرقي تركيا حيث الغالبية العظمى من الكورد[33].

واختلفت وتنوعت أساليب الحكومة التركية في التعامل مع الحركة المسلحة التي قادها حزب العمال الكوردستاني منذ منتصف آب 1984، ولكن ما يمكن ملاحظته، وبشكل واضح هنا، هو انها عكست طابعاً أمنياً عسكرياً يعبر عن الايديولوجيا الرسمية (القومية التركية) في تعاملها مع الواقع الكوردي الجديد المتمثل في حزب العمال الكوردستاني، فقد كان شعارها المعلن "حل المشكلة

من خلال استئصال جذور الإرهاب وقطع دابر الاشقياء عن طريق القوة العسكرية"[34].

ان أول رد فعل مباشر وآني للحكومة التركية على عملية حزب العمال الأخيرة (اي عمليات آب 1985) وما أعقبها، هو قيام الجيش السابع المتمركز في ديار بكر، بعملية عسكرية واسعة، قامت خلالها بتمشيط المناطق الجبلية الواقعة في مثلث هكارى–سيرت– ماردين، والتوغل الى داخل الاراضي الايرانية والعراقية لمسافة 22 كم، بعد موافقة الحكومتين وإخطارهما بذلك[35]. وقد أطلق على العملية اسم "عملية الشمس"[36]. وقد شاركت مختلف أصناف الجيش التركي في العملية فضلاً عن قوى الأمن الداخلي والمخابرات، كما استخدمت المروحيات على نطاق واسع في العمليات. وقدرت المصادر التركية الرسمية قتلى حزب العمال بعد انتهاء العملية بـ (54) مقاتلاً، كما تمت محاكمة 84 شخصاً منهم محاكمة عسكرية في ديار بكر، واحتجاز 672 آخر بتهمة مساعدة وأيواء اعضاء من حزب العمال الكوردستناني. فيما قتل 28 عنصراً من قوات الأمن التركية، ويمكن القول بأن العملية التركية تلك، شكلت نموذجاً، وعرفاً سرت عليه الحكومات التركية في التعامل مع حزب العمال حتى الوقت الحاضر[37].

وبلغت الحملة العسكرية التركية ذروتها في العام 1988، عندما تعهد الجنرال إسماعيل سئلةن، القائد العسكري لمنطقة الأحكام العرفية، بإخماد حركة حزب العمال الكوردستاني خلال 84 يوماً، في شتاء 1988، ولكن نتيجة حملته كانت الفشل الذريع، اذ استمرت المعارك لأكثر من ستة أشهر دون ان يحرز اي انتصار يستحق الذكر، وفقد أكثر من 68 جندياً، كما فقد وظيفته العسكرية إذ عين في وظيفة إدارية في أنقرة، وسلمت قيادة المنطقة الى الجنرال حكمت كوكال . واعترف محافظ المنطقة التي جرت فيها العمليات بأن "الحكومة لا تزال غير مسيطرة على منطقة بوتان التي أعلنها حزب العمال الكوردستاني منطقة كوردية محررة في تركيا..." [38].

في ظل التحدي الصعب الذي واجهته المؤسسة العسكرية التركية في التعامل مع حزب العمال الكوردستاني، قررت حكومة أوزال اللجوء الى وسيلة جديدة لتخفيف الضغط على الجيش وقوات الأمن التركية القائمة على محاربة حزب العمال، وكان الاجراء هو تشريع قانون "حراس القرى" في نيسان 1985 والذي أقر بموجبه تزويد مؤيديها من رؤساء العشائر وسكان القرى المحليين بالسلاح، لمحاربة عناصر حزب العمال الكوردستاني، ويرى ماكدوال في الإجراء التركي "نسخة مكررة من مؤسسة فرسان الحميدية، التي أوجدها السلطان عبد الحميد الثاني لمواجهة أعداءه وخصومه الداخليين" [39]. وهذا يشبه حقيقةً سياسة العراق بتشكيل وحدات من (الجحوش) المتحالفة مع الحكومة العراقية لضرب ومحاربة إخوانهم الكورد من المناضلين المطالبين بحريتهم وحقوقهم على أرضهم.

أولت حكومة أوزال التنظيم الجديد أهمية بالغة، فصرفت لهم رواتب سخية، وأعفي الكثير من رؤوساء العشائر والمدنيين في جرائم قتل وفارين من العقوبة شرط انضمامهم الى حراس القرى، وتراوح عدد هؤلاء في عام 1983 بين 40 و 50 الفاً، يتقاضون رواتب شهرية من الدولة تقارب ملياراً ومئتي مليون دولار سنوياً تدفع الى رؤساء العشائر الذين يتولون توزيعها على اتباعهم بعد أستقطاع حصة كبيرة لأنفسهم [40] .

ما لبث تنظيم حراس القرى التي استخدمها أوزال لدعم الحرب على حزب العمال الكوردستاني ان تطور ليغدوا عقبة أخرى من العقبات التي تقف في طريق معالجة الوضع، وقد توصل هاينتس كرامر في هذا السياق، الى ان "عملية تسليح عشرات الآلاف من الأكراد في أرياف جنوب شرق البلاد من قبل الدولة جعلت هولاء الكورد معتمدين على المعاشات التي يحصلون عليها من الدولة، وبما ان أي إنهاء لحالة الطوارئ سيكون مرافقاً بحل تنظيم حراس القرى، فأن الدولة التركية ستكون ملزمة بتوفير مصادر دخل أخرى لهؤلاء الحراس" [41]. ويعني هذا عملياً مشاكل اجتماعية واقتصادية ثم سياسية جديدة.

وضمن سياق الحرب على حزب العمال الكوردستاني قدم أوزال وفور تكليفه بتشكيل حكومته الثانية (كانون الأول 1987–تشرين الثاني 1988) مشروعاً سمي "مشروع أوزال" يقضي بتكثيف الإجراءات القسرية في التعامل مع "الواقع الكوردي" والتأكيد على الحل العسكري في التعامل مع حزب العمال الكوردستاني[42]. فتم تمديد وتجديد قانون الأحكام العرفية في ولايات هكارى – سيرت – ماردين – ديار بكر– بتليس – موش– وان – يني گول – اديامين – الازيغ– تونجلي(ديرسم)[43]. وأعطيت صلاحيات واسعة وجديدة لولاة المناطق الكوردية التي يسري فيها قانون الأحكام العرفية، وتقرر دمج الولايات السابقة ذكرها في إقليم يسمى "اقليم حالة الطوارئ" يتولى شؤونه محافظ خاص[44]. وتمت إقامة محاكم خاصة تنظر في قضايا الأحكام العرفية وبصلاحيات محاكم أمن الدولة. وجرى رفع عدد القوات المسلحة في المنطقة إلى ثلاث فرق عسكرية مركزها ديار بكر، فضلاً عن لواء من الجندرمة وست طائرات حربية والعديد من الآليات العسكرية، و 17 الف عنصر من حراس القرى[45]. وتضمنت خطة أوزال الجديدة تقديم مكافئات مجزية وتشجيعية للعاملين في الاجهزة الأمنية العاملين في المنطقة المعنية[46]. كما تقرر اعتماد التكنولوجيا المتقدمة لمواجهة عمليات التسلل التي يقوم بها عناصر من حزب العمال عبر الحدود وذلك بأقامة شبكة من الاسلاك الشائكة وأجهزة الرادار المتقدمة على طول حدودها مع سوريا وتعزيزها بنظام أنذار مبكر[47]، اضافة الى تمديد الأحكام العرفية في المنطقة الكوردية التي أعلنت منذ العام 1971[48].

ان أخطر جوانب " مشروع أوزال " واكثرها اثارة للجدل والإدانة، كانت خطة إفراغ جنوب شرق الأناضول من السكان وذلك "بالإخلاء التدريجي للتجمعات السكنية الصغيرة"، بهدف قطع طرق الإمداد عن عناصر حزب العمال الكوردستاني وحرمانهم من قواعد "غير مثيرة للشبهات"، للاختباء والتمويه والتموين. وكانت الخطة تقضي بأن تستمر عملية التفريغ التدريجي

لمناطق الجنوب الشرقي الجبلية الى ان يقتصر عدد المتبقين فيها على اثنين او ثلاث ملايين فقط، على ان يتم التهجير بطريقة منظمة ترتبط بخطة توزيعهم بصورة متوازنة على مناطق الغرب التركي حتى لا يتجمعوا في أحياء ومناطق متقاربة في المدن نفسها مثل أدنه وميرسين وأنتاليا واسطنبول[49].

كان الخاسر الوحيد والأكبر من تداعيات تطبيق خطة افراغ المنطقة من سكانها الكورد العزل، فقد وصل عدد القرى المهجرة في نهاية 1988 الى أكثر من 400، وتصاعدت العملية في السنوات الثلاث التالية، حيث جرت عمليات التدمير والأجلاء القسري في مختلف المناطق الكوردية، ليصل الى اكثر من 2000 قرية مدمرة بحلول نهاية عام 1984 وتشريد أكثر من 750 الفاً من السكان[50]. ان سياسة التهجير التي عبر عنها رئيس أركان الجيش التركي دوغان غوريش "بتجفيف البحر ثم الامساك بالسمكة" أثارت استياءاً وادانة واسعين بين النخبة التركية، فمثلاً أدان الروائي(الكوردي) التركي المشهور يشار كمال "قيام السلطة التركية بحرق القرى الآمنة وإعلان الحرب على الشعب الكوردي الأعزل"، وردّ على رئيس أركان الجيش التركي متهكماً: "ربما تستطيع أنقرة تجفيف البحر، لكنها لن تنجح في اصطياد الأسماك"[51]. وبغض النظر عن تداعيات تصريحات يشار كمال الداخلية فأنها "وجهت لطمه قوية، تعادل عشرات الحملات الإعلامية، الى صورة تركيا لدى العالم الحر"[52].

في ظل "مشروع أوزال "تأزمت ظروف الحياة وازدادت سوءاً في جنوب شرق البلاد، اذ ازداد القمع في مجال الحريات الشخصية، فقد اعتقلت الحكومة المئات من سكان القرى غير المنخرطين في صفوف الأمن او حراس القرى، وأتهموهم بتقديم الطعام والمأوى لعناصر حزب العمال الكوردستاني، او التستر عليهم او حتى عدم أخبار الحكومة بتحركاتهم، واجبروا، في حالات كثيرة، على الاعتراف بتقديم المساعدة لحزب العمال الكوردستاني. وازدادت عمليات التعذيب والإيذاء الجسدي للمواطنين، وهناك إحصائية تركية رسمية

تذكر ان عدد السجناء الذين توفوا في سجن ديار بكر وحده بلغ 32 سجيناً، ونشرت تقارير رسمية أخرى في نهاية عام 1988، تحدثت بأسهاب عن الوحشية المتزايدة للجيش وعن مقابر جماعية في سيرت وأماكن اخرى، يُعتقد بان المفقودين دفنوا فيها[53].

كان استخدام "الطرح التركي – الإسلامي" أسلوبا آخرا لجأت اليه الحكومة التركية في التعامل مع حزب العمال الكوردستاني، فبالرغم من ان انقلابيي (أيلول 1980) دشنوا الطرح بإدخال مادة في دستور 1982 تقول "بألزامية التعليم الديني في المدارس"[54]، فأن حكومة أوزال وأجهزتها الأمنية والمخابراتية أبدعتا في توظيف ذلك الطرح، وذلك عندما تبنت الاستخبارات التركية، تدريباً ومساعدة ودعماً، "حزب الله التركي "[55] لمواجهة "ملحدي وماركسيي" حزب العمال الكوردستاني فقد مارس ذلك التنظيم وبجماعتيه، "منـزل وعلم"، عمليات منظمة ضد كوادر حزب العمال الكوردستاني في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، وبأشراف مسؤول المخابرات التركي "قورقوت أيكين". إذ أصبح الحزب أداة بيد الدولة تحت غطاء "حزب الله". وقدرت ضحايا حزب العمال الكوردستاني على يد التنظيم بحوالي 500 عضو[56].

تدريجياً اختزلت الحكومة التركية الواقع والمشاكل السياسية والثقافية والاجتماعية في منطقة جنوب شرق الأناضول حيث الغالبية من الكورد، في "إرهاب حزب العمال الكوردستاني" لذلك أصدرت مجموعة من القرارات امتداداً وتكملة لتلك التي أقرها وأصدرها الانقلابيون في دستور عام 1982. فبعد ان منعت حتى الأغاني الكوردية الفلكورية، بدعوى استخدامها لأغراض عرقية وانفصالية، والاقتصار على الغناء باللغة التركية فقط، أصدرت حكومة أوزال القانون 1087 والذي نص على ان "كل اسم يتعارض مع الأخلاق والتقاليد والثقافة القومية ويشكل اهانة للجمهورية لا يمكن تسجيله بشكل قانوني في شهادات الولادة"[57] وبحلول عام 1986 تم تغيير اسم 2842 قرية من

أصل 3524 من قرى اديمان وغازي عنتاب وأورفة وماردين وسيرت وديار بكر لمحو الهوية الكوردية، ولم يكن بأمكان اي كوردي تجاهل ما كان يجري[58].

مهما يكن وبالمحصلة فأن "مشروع أوزال" مَثّلَ الاتجاه القديم والتقليدي العسكري في التعامل مع "الواقع الكوردي"، ذلك الاتجاه الذي يرفض الوجود العنصري أو الثقافي الكوردي ونظرت الى عناصر حزب العمال الكوردستاني ونشاطاتهم باعتبارهم مجرد أشقياء وقطاع طرق، او انهم في أحوال أخرى انفصاليون[59]. ولم تكن سياسة توركوت اوزال إلا تجسيداً لسياسة أسلافه تجاه القضية الكوردية، فقد كان القرار النهائي والحاسم، فيما يخص امن البلاد ومصالحه العليا، بيد "الجنرالات" الذين كانوا يديرون السلطة خلف الستار عبر نفوذهم القوي في "مجلس الأمن القومي"[60]. لذلك لم يحدث تغيير جذري في التعامل مع "الواقع الكوردي" طيلة فترة ترأسه لحكومتين متتاليتين.

ثالثاً: محاولات التهدئة والحوار المفتوح بين أوزال، رئيس الجمهورية التركية، وحزب العمال الكوردستاني (تشرين الأول 1989- نيسان 1993)

انتقل اوزال في 31 تشرين الأول 1988 من رئاسة الحكومة الى رئاسة الدولة[61]، ليزداد مع هذا الانتقال "دوره المحوري في رسم السياسة التركية"[62] بصورة عامة، لاسيما تجاه الحركة الكوردية وحزب العمال الكوردستاني، اذ صرح فور تسلمه المنصب الجديد، قائلاً: "ان تركيا ستستمر في اقتلاع الإرهابيين الانفصاليين الأكراد وتتعقبهم اينما ذهبوا" وأضاف "لن نخفف ضغوطنا على المتمردين، واذا لزم الامر ستطيل ايدي تركيا لتصل إليهم في مخابئهم"[63].

بالتزامن مع تقلد أوزال رئاسة الجمهورية، وتوضيحه لموقفه من حزب العمال الكوردستاني، ومع استمرار ممارسات وتصرفات السلطات التركية ضد الكورد في جنوب شرق الأناضول، كانت شعبية وقوة حزب العمال

الكوردستاني ترتفعان بصورة كبيرة، وقد عبر احد النواب في المجلس الوطني الكبير عن هذه الحقيقة عندما سئل عن رأيه حول نتائج السياسة التركية اذ قال "حينما تولى العسكر السلطة في عام 1980 كان الأكراد سعداء، ولكن عندئذ بدأ العسكر يصبحون اسوء من الارهابين، فأصبح الآن حوالي 40٪ من القرويين في المنطقة الحدودية يدعمون الارهابيين"[64]. كما أعلن قائمقام نصيبين بأن"85٪ من سكان المدينة كانوا سعداء بدعم حزب العمال الكوردستاني الذي اعلن تخليه عن هجماته ضد المدنيين نهاية عام 1980"[65]، وقد دفعت هذه النجاحات حزب العمال الى تنظيم تظاهرات علنية لمؤيديه ومنذ العام 1980، وكذلك الدعوة لإضرابات عامة والى إطلاق حملات الدعاية العلنية، الأمر الذي كان غالباً ما يدفع القوات التركية الى القيام بأعمال انتقامية وحشية[66] .

في مستهل عام 1981 شهدت المنطقة وتركيا من ضمنها، تطوراً خطيراً جراء قيام العراق بغزو الكويت، اذ لجأ حوالي نصف مليون كوردي من كوردستان العراق الى داخل الحدود التركية هرباً من بطش القوات العراقية، لتصبح تركيا محط اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام العالمي، وقد تزامن ذلك مع تصريحات لمسعود يلماز– زعيم اليمين التركي (حزب الطريق الصحيح)، وقبل ان يعين رئيساً للوزراء بفترة قصيرة، اعلن فيها بأن اللغة الكوردية يجب ان تصبح اللغة الرسمية الثانية في تركيا، كما اعلن أوزال قبوله فكرة إقامة منطقة كوردية ذات حكم ذاتي في كوردستان العراق[67]، واعلن في كانون الثاني 1981 رفع القيود عن اللغة والثقافة الكوردية[68]، وبدأ يسوق لفكرته التي أسمتها الاوساط التركية (خريطة أوزال الكونفدرالية)[69].

رحب عبدالله أوجلان، بحذر، بأي تحرك سياسي من جانب الحكومة التركية، وصرح ناطق باسم حزبه: بأن الحزب قد يقبل بحل فيدرالي داخل تركيا. كما اعلن أوجلان بأن مسألة الانفصال عن تركيا غير قائمة الآن[70]، ولكنه أضاف بانه "يؤيد الحل السياسي لقضية كورد تركيا، ولكن الرئيس

أوزال غير مقتنع بالحل السلمي للقضية الكوردية، وأنه يعمل من خلال أوامر قادة الجيش التركي ..." واعلن بأن "تهرب الأتراك من المباحثات لن يبق لنا سوى خيار الاستمرار في العمليات العسكرية... وهو بديل الجهود السياسية التي يتجاهلها الاتراك"[71] .

مع مجئ حكومة ديميريل الائتلافية في تشرين الأول1981[72]، وجه أوجلان "دعوة حوار مفتوح" الى الحكومة الجديدة، كما أعلن عن نيته إعلان هدنة في جنوب شرق الأناضول "لإعطاء فرصة للحكومة الجديدة لتدرس موقفها" وهدد في حال لم تلق دعوته استجابة بنقل الأعمال المسلحة الى المدن التركية "حيث سيكون هناك هدر كبير للدماء..."[73] .

ان مطاليب أوجلان كانت مستحيلة التحقيق من وجهة نظر المؤسسة الحاكمة في تركيا، وقد عبر عن ذلك أوزال عندما رد على دعوة أوجلان قائلاً: "ان ربيع الأكراد سيكون دامياً وليس كما يشتهي زعيم حزب العمال الكوردستاني الذي وعد ان يجعل من عام 1982 عاماً اسودَ للحكم التركي"[74] .

بالرغم من تصريح أوزال المتشدد، فانه كان في موقف حرج، وبحسب اعتقاد ماكدوال فأنه "وقع بين نارين: نار ضباط الجيش المطالبون بإلحاق الهزيمة بحزب العمال الكوردستاني من جهة وبين نار الحاجة الى استرضاء الـ 12 مليون كوردي الساخطين على الجمهورية"[75].

في ظل "حرب التصريحات" النارية المتبادلة، أطل الزعيم الكوردي العراقي جلال طالباني على الصحفيين والرأي العام، معلناً عن وجود محاولة جادة للحوار بين الطرفين التركي وحزب العمال الكوردستاني للحوار، وأنه نفسه قائم على الوساطة بين الطرفين، وذكر بأنه أقنع أوجلان بإعلان أول وقف لإطلاق النار في 17 آذار 1983 ومن جانب واحد[76].

ان تفاصيل الصفقة والحوار والمفاوضات، لا تزال يشوبها الكثير من الغموض والتناقض، وكذلك التخمين والتضارب في نقل التفاصيل، ولكن ما

يمكن ان نؤكده هنا، وبالاعتماد على تصريحات طالباني، فأن أوزال تحمس للفكرة وأعرب عن تصميمه في إيجاد حل سياسي وسلمي للمسالة الكوردية[77].

وفي حادث(مفاجئ) وأشبه بالدراما توفى أوزال في 17 نيسان 1983 وأنتخب ديميريل رئيساً للجمهورية في أيار 1983، تولت تانسو تشيللر[78] رئاسة حزب "الطريق الصحيح" والحكومة الائتلافية في 25 حزيران 1983 [79]، وكان ذلك اعلاناً" بوَأد مشروع الحوار فور ولادته"، فقد استأنف المسؤولون الأتراك إجراءاتهم العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكوردستاني الذين قاموا من جانبهم بقتل 35 جندياً تركياً ذاهبين في اجازة في مدينة بنغول، وكان الإجراء يعني انهيارا عملياً للهدنة والتهدئة والحوار[80].

رابعاً: خلاصة

يؤلف الكورد، ومنذ أقدم العصور، مكوناً أساسيا من شعوب الشرق الأوسط، كونه وجد على البقعة الجغرافية المسماة كوردستان ، ولعب دوراً لا يستهان به في تشكل تاريخ المنطقة، ولكن الأحداث الجسام التي شهدها الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من قيام كيانات قومية للشعوب الموجودة في المنطقة، وحرمان الشعب الكوردي من ذلك الحق، وتوزيعهم جغرافيا، مع أراضيهم، على حدود الدول المتشكلة حديثاً، افرز واقعاً جديداً" اذ عومل منها معاملة الدخلاء والغرباء عن المنطقة، وقد تفوقت تركيا "بامتياز" على جيرانها في سوء معاملة مواطنيها من الكورد، بل يمكن ان يُعد القرن العشرين بالنسبة للكورد في تركيا قرن"التجاهل والإنكار وهدر الحقوق والدماء".

ان طبيعة تعامل الحكومات التركية المتعاقبة، ومنذ تأسيس الجمهورية، افرز تبعات ونتائج خطيرة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً...، فـ "تقليد

الإنكار والتجاهل المتواصل" من الدولة لكل ما هو كوردي احدث شروخاً وفوارقاً واضحة بين البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية... للمناطق الغربية من البلاد–التركية– وبين مناطق جنوب شرق الأناضول–الكوردية– وهو شئ يمكن ان يلاحظه أي زائر عادي لتركيا. جعل هذا التناقض المناطق الكوردية بيئة مناسبة لقيام الحركات والتنظيمات المناوئة للدولة التركية، ومن بينها حزب العمال الكوردستاني.

وشكلت سياسة توركوت اوزال تجسيداً لوجهة النظر العسكرية التركية التقليدية. لذلك لم يحدث تغيير جذري في التعامل مع "الواقع الكوردي" طيلة فترة ترأسه لحكومتين متتاليتين وتسلمه رئاسة الدولة (1983–1993)، وحتى تحركه "الخجول" في نهاية عام 1982وبداية 1983 جاء ليلبى متطلبات فترة معينة وظرف إقليمي–خارجي مؤقت.

وفي الوقت الذي اثبت حزب العمال الكوردستاني وجوده على حساب باقي التنظيمات والأحزاب الكوردستانية–تركيا، فان اوزال نفسه–وكادره الحكومي–اختزل المسالة الكوردية، بتعقيداتها التاريخية، في "عنف حزب العمال وإرهابه"" فلم يفرق في معاملته بين "المقاتلين" من أعضاء حزب العمال، وبين سكان "جنوب شرق الأناضول" من الكورد العزل. ولم يدخر جهداً في محاولة "اجتثاثهم" من مواطنهم التاريخية.

استحدث اوزال أساليب جديدة في القتال ضد حزب العمال الكوردستاني، من بينها "مؤسسة حراس القرى" وسياسة التهجير الجماعي للسكان الكورد، وكانت النتيجة عكسية في كلتا الحالتين، فبالنسبة للاولى فانها شكلت عبئاً مالياً كبيراً على ميزانية الدولة، كما خلقت مشاكل اجتماعية خطيرة وأوجدت حزازات عشائرية وقبلية مستديمة اسهمت الى حد كبير في ابقاء القضية الكوردية واقعاً ملموساً على الارض. وبالنسبة للأمر الثاني، فانه نقل رسالة وصورة واضحتين "للنموذج التركي" من الديمقراطية وقيم ومبادئ حقوق

الإنسان، إلى العالم "الحر" والاتحاد الأوربي "حلم تركيا الثمين". وعلى الصعيد الداخلي كانت محصلة تلك السياسة ازدياد شعبية حزب العمال بين الكورد، هذا عدا تكاليف الحرب "الكارثية" على الاقتصاد التركي ومشاريع الاستثمار، اذ تشير الارقام التي نشرت اواخر عام 1983 الى ان الدولة أنفقت خلال ذلك العام على ما تسميه "الحرب ضد الارهاب" ما مجموعه ثمانية مليارات دولار[81].

ومن جهة ثانية، فان "عنف" حزب العمال المتزايد افقده كل تعاطف دولي، فقد لجأ الى استخدام العنف في حالات كثيرة "غير مبررة"، وفي حالة "أصحاب قضايا الشعوب العادلة" تسعى الأحزاب او الأطراف المتبنية لها الى كسب التعاطف الدولي، لاستحصال الحقوق والدعم في المحافل الدولية، وفي حالة حزب العمال فان سياسته وتصرفاته صنفته دولياً ضمن "الحركات الإرهابية"، وهذا يعني محاربتها دولياً وليس دعمها.

وبالمحصلة فان المسالة الكوردية في تركيا تبقى اكبر من مسالة "ارهاب" حزب العمال الكوردستاني، او مشكلة تخلف اقتصادي-اجتماعي، انها مشكلة ذات علاقة ببنية النظام والدولة التركيين، وذات علاقة بدولة "متعددة الأعراق والثقافات"، مشكلة تستوجب حلاً سياسياً سلمياً عقلانياً وعصرياً ديمقراطياً.

المصادر والهوامش

1. عبد الفتاح يحيى، حزب العمال الكردستاني في تركيا: نشأته وتطوره، بحث منشور ضمن كتاب: القضية الكوردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1994، ص119.
2. استدعت اللجنة الوطنية، القائمة على سلطة الانقلاب، فريق من أساتذة القانون في جامعة اسطنبول من اجل وضع مسودة دستور جديد، اتسم باللبرالية والسماح بالحريات السياسية نسبياً، وقد انجز وطرح على الاستفتاء الشعبي في تموز 1960، فحظيّ بموافقة الشعب. ينظر:عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر1918–1980، في: إبراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1987، ص 52.
3. تأسس في شباط 1961 تحت قيادة محمد علي قيدار، وضمت عضويته عدداً من القادة الماركسيين والنقابيين. ويعتبر الحزب تحالفاً بين عمال الصناعة والزراعة المثقفين وبعض صغار الملاك وأصحاب المهن الحرة. إبراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص170.
4. مواليد اسبارتة 1924، أكمل الجامعة التقنية في اسطنبول، وبدأ حياته العلمية مهندساً في إدارة الدراسات الكهربائية، وأرسل الى الولايات المتحدة للتخصص في السدود والكهربة، بعد عودته عين مسئولاً على إنشاء سد سيحان عام 1952، ثم حصل على منحة أمريكية للدراسة مجددا في الولايات المتحدة، ليعود بتفوق الى تركيا ويتسلم منصب المدير العام لشئون المياه. دخل ديمريل المعترك السياسي عام 1962، بانتسابه الى حزب العدالة، ثم تدرج بسرعة في تقلد مناصب الحزب المذكور حتى تسلم في 1968 رئاسته. تقلد ديمريل المناصب السياسية الحكومية منذ 1965 عندما عين نائبا عن اسبارطة في البرلمان، ثم تولى رئاسة الحكومة ست مرات منذ منتصف الستينات وحتى 1980، وأقصي مرتين منها على يد العسكر في انقلابي آذار 1971و أيلول 198. شكل ديمريل حكومته السابعة في 1991، ثم انتخب رئيسا للجمهورية في ايار 1993، اثر وفاة اوزال المفاجئ، وبقي في منصبه حتى العام 2000. ينظر: الموقع الالكتروني الحكومي التركي على العنوان التالي:

www.cankaya.gov.tr/eng_html/demirel.html.

5. محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، بيروت، 2001، ص109.
6. المصدر نفسه، ص108.
7. ينظر: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دمشق، 1999، ص 250–254.
8. وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكوردية في تركيا، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص179.
9. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، 2000، ص86.
10. محمد نور الدين، حجاب...، ص109.
11. عبدالله أوج آلان، الدفاع عن شعب، مطبعة البحر الأبيض، (د. م)، 2005، ص167.
12. عبد الفتاح علي يحيى، المصدر السابق، ص120.
13. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص180.
14. ترجع جذور هذا الحزب الى سنة 1948، وكان يسمى بحزب الأمة ثم أصبح في سنة 1954 الحزب الوطني الفلاحي، في آب 1965 استأثر الب ارسلان توركيش بقيادته، وأعلن في تموز 1968 عن تأسيس معسكرات تدريب للشباب– الوطنيين– المتطرفين المنتمين لحزبه، وقادت تلك التنظيمات المسلحة سلسلة من الاعتداءات على خصومهم، وفي شباط اتخذ الحزب اسماً جديداً وهو (الحركة القومي) وأطلق توركيش على نفسه "المرشد الأعلى"، ومنذ نيسان 1969 بدأت عمليات القتل التي كان ينفذها كوماندوز الحزب (بوز كورتلار) والذين أطلق عليهم "الذئاب الرمادية" وبدأت آنذاك حركات واسعة في الجامعات قادها حزب الحركة، كما طالت اعتداءاتهم بعض السفارات الأجنبية. وبدأت في كانون الثاني 1971 حرب العصابات وجرت عمليات سطو على البنوك. ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص 173–174.

15. إبراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، دمشق، 2003، ص272.
16. تفاصيل الانقلاب في: فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق، ص380−390.
17. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص180.
18. رئيس أركان الجيش التركي، تزعم انقلاب أيلول 1980، وتولى رئاسة الدولة معلناً حكماً عسكرياً، ثم أصبح رئيساً للجمهورية ابتداءً من كانون الأول 1982وحتى تشرين الأول 1989. جلال عبدا لله معوض، المصدر السابق، ص 24−25.
19. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص180 ـ 181.
20. ديفيد ماكدوال، تاريخ الاكراد، ترجمة راج آل محمد، بيروت، 2004، ص628.
21. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص182 " درية عوني، الاكراد، القاهرة، 1999، ص87.
22. درية عوني، المصدر السابق، ص86.
23. نسبة الى توركوت أوزال، الرئيس الثامن لتركيا، أسس حزب "الوطن الأم" في ايار 1983، وامسك منذ ذلك التاريخ بقابض توازنات القوى بين أجنحة الحزب المختلفة، ولا يوجد بين الساسة الأتراك منذ رحيل أتاتورك، من اثر في السياسة التركية بالقدر نفسه الذي ارتبط باوزال، بحيث يمكن تسمية الفترة(1983−1993) بـ "الحقبة الاوزالية في السياسة التركية"، وقد امتلك اوزال مقومات كاريزمية(اتاتورك). ينظر: الموقع الالكتروني الحكومي التركي على العنوان التالي:

www.cankaya.gov.tr/eng_html/ozal.html.

24. اسسه توركوت اوزال Turgut Ozal في ايار 1983، وهو حزب يميني، وحاول اخذ مكان حزب العدالة بزعامة ديميريل، فاز في انتخابات 1983 بـ211 مقعداً من أصل 400 وهو مجموع مقاعد المجلس الوطني التركي، وتمكن لاول مرة، منذ اعلان التعددية الحزبية، تشكيل حكومة بفرده ، دون الدخول في ائتلافات. اتخذ الحزب "نحلة تحوم حول خارطة تركيا" شعاراً. ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص186.

25. Erik J. Zurcher, turkey: a Modern History, London-New York, 2001, p.298.

26. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت، 1998،ص24.

27. حامد محمود عيسى، القضية الكوردية في تركيا، مصر، 2002، ص314.

28. إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص297.

29. مقتبس من: ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص630.

30. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص630.

31. ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص297.

32. حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص314.

33. للاطلاع على اعمال الحكومة التركية في مجال تدمير القرى الكوردية وتهجير سكانها ينظر: ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص637.

34. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية، وصراع الخيارات، بيروت، 1977، ص96.

35. حول اتفاقيات الملاحقة الساخنة وباقي اتفاقيات الحدود ينظر:
Robert Olson, The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations: from World War I to 1998, U.S.A, 1998, pp.48-58;

بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان، دهوك، 2004، ص317–318.

36. إبراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص298.

37. التفاصيل في : المصدر نفسه، ص ص297 ـ 299.

38. المصدر نفسه، ص306.

39. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص631.

40. ويتوزع هذا المبلغ ايضاً على مساكن حراس القرى ورجال الشرطة والسجون والمخبرين والتعويضات الاضافية التي تدفع للعاملين في مناطق الجنوب الشرقي، فضلاً عن شراء الاسلحة لعمليات تمشيط الجبال–بالاشتراك مع قوات الجيش– التي ينشط فيها عناصر حزب العمال الكوردستاني، محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص96،100.

41. هاينتس كرامر، المصدر السابق، ص100.

42. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص185.

43. ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص ص304 ـ 305.
44. محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص96.
45. ابراهيم الداقوقي، المصدر السابق، ص305.
46. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص185.
47. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص633.
48. سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت، 2005، ص40. تذكر إحدى الإحصائيات بان تركيا بين عامي 1923و1987، وضعت تحت الأحكام العرفية لفترات مجموعها 25 سنة و9 اشهرو18 يوماً، أي ما يعادل 40٪ من تاريخها الجمهوري، وهذا يفسر جلياً الدور القوي للعسكر في الحياة السياسية التركية. ينظر: محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة، بيروت، 1998، ص81.
49. محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص128.
50. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص637.
51. جوناثان راندل، أمة في شقاق : دروب كردستان كما سلكتها، بيروت، 1997، ص331.
52. محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص133.
53. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ص636 ـ 637.
54. محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص92" وللتفاصيل ينظر: شهادات الناجين من سجن دياربكر، منشورات الطليعي لعمال كردستان، (د. م)، آذار 1985.
55. ينظر: كريم محمد حمزة ودهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد، 2002،ص95–97.
56. محمد نور الدين، حجاب...، ص ص249 ـ 255.
57. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ص635 ـ 636 " وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص186.
58. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ص635 ـ 636.
59. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص186.

60. عمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة على حماية دوره في حماية النظام وصيانته من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرع تدخله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل، وبعد انتهاء نظام الحزب الواحد في 1945، الذي كان وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش عام 1960–بعدما تعرض نفوذه للاهتزاز في عهد عدنان مندريس في الخمسينات–الى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة. غير انه حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور 1961، الذي أعقب دستور 1960، وهي "مجلس الأمن القومي"، ويتكون هذا المجلس من: رئيس الوزراء، رئيس الأركان العامة، وزراء الدفاع، الداخلية، الخارجية، قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الجندرمة، ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالامن القومي للدولة، ويقدم توصياته بشأنها الى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدبيرات ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي. وتتعدى حدود نقاشاته تلك القضايا أحيانا الى الشؤون الاقتصادية والتربوية وحتى المواصلات، ورغم ان ما يتخذه المجلس ليس سوى توصيات غي ملزمة للحكومة، الا أن الحكومات المتعاقبة لم يصدف أن رفضت أي توصية. للمزيد عن دور الجيش في السياسة التركية ينظر: وليم هيل، الجيش التركي والسياسة، في: تركيا المجتمع والدولة، تحرير: اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، ترجمة: حمدي حميد الدوري، بغداد، 2002، ص 67–97" محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية...، ص81–86" مخلوف سليمان، المؤسسة العسكرية التركية: رصد ودراسة تحليلية، دمشق، 2001.

61. قرر اوزال اختيار رئيس البرلمان يلدرم اق بولوط Y.Akbulut لخلافته في رئاسة الحزب والحكومة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وذلك ليستغل "ضعف شخصية" اق بولوط في مواصلة دوره السياسي المهيمن في إدارة شؤون الحزب والحكومة والدولة، حتى ساد آنذاك لدى الصحف التركية والأحزاب المعارضة ان اوزال يحكم من خلف الستار، ويجمع فعلياً بين رئاسة الدولة والحزب الحاكم والحكومة"، وواصل اوزال، بصعوبة معينة، ممارسة هذا الدور

بدرجة او أخرى إبان رئاسة مسعود يلماز M.Yilmaz للحزب والحكومة منذ حزيران 1990 وحتى تشرين الأول 1991، وهي "صعوبة" نبعت من قوة شخصية يلماز وديناميكيته مقارنة بسلفه، وزاد الأمر "صعوبة" تعامل اوزال مع حكومة ديميريل الائتلافية بعد انتخابات 1991. جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص 26.

62. المصدر نفسه،ص33.
63. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص186.
64. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص637.
65. المصدر نفسه، ص639.
66. جوناثان راندل، المصدر السابق، ص347.
67. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص641.
68. يعد عام 1991 عاماً فاصلاً في تاريخ الحركة الكوردية في تركيا، فقد اقر البرلمان التركي في 1991/4/14 مشروع قانون مكافحة الإرهاب وقانون العفو المشروط. وتم بموجب القانون الاخير العفو عن 46الف سجين، بينهم من شارك في عمليات تصفها الحكومة التركية(بالإرهابية) لحزب العمال الكوردستاني. اما القانون الأول فاشتمل على عدة إصلاحات ديمقراطية من اهمها الغاء القانون (2932) الصادر عام 1982 بشان التحدث باللغة الكوردية والغاء المواد 141و142و163 من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الإيديولوجية، أي الدعوة الى أفكار ومبادئ يسارية ودينية متطرفة، وإنشاء او عضوية أحزاب تتبناها، فضلا عن فرض عقوبة السجن (20) عاماً بدلاً من الإعدام على مرتكبي الجرائم ضد الدولة والمشاركة في العمليات الإرهابية. سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص43.
69. التفاصيل في : محمد نور الدين، تركيا في الزمن....، ص ص128 _ 129.
70. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص ص641 ـ 643.
71. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص188
72. أسفرت انتخابات تشرين الأول 1991 البرلمانية عن هزيمة حزب "الوطن الأم" الحاكم، بعد احتلاله المركز الثاني بحصوله على 24 ٪ من إجمالي الأصوات،

و115 مقعداً في البرلمان، فيما جاء في المركز الأول حزب "الطريق الصحيح" بنيله 27٪ من اجمالي الأصوات و178 مقعداً، وجاء في المركز الثالث الحزب "الديمقراطي الاجتماعي الشعبي" (SHP) بحصوله على 20,8٪ من إجمالي الأصوات و88مقعداً في البرلمان. وفي 1991/11/2 شكل ديميريل حكومة ائتلافية ضمت حزبه والحزب الأخير. وتعد هذه الحكومة سابع حكومة يرأسها ديميريل، منذ منتصف الستينات، وثالث حكوماته الائتلافية منذ ذلك الحين. جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص37-38.

73. وصال نجيب عارف العزاوي، المصدر السابق، ص188.

74. المصدر نفسه، ص191.

75. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص642.

76. جوناثان راندل، المصدر السابق، ص125.

77. جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص38.

78. زعيمة حزب الطريق الصحيح، وأستاذ الاقتصاد، وأول امرأة تتسلم رئاسة الوزراء في تركيا، وثاني امرأة بعد بناظير بوتو، تتقلد المنصب في العالم الإسلامي، تسلمت رئاسة الحزب والحكومة بعد تولي ديميريل رئاسة الجمهورية في سنة 1993، وبقيت في المنصب حتى انتخابات 1995، ودخلت بعد ذلك في ائتلاف حكومي قصير العمر مع اربكان، اضر كثيراً بمستقبلها السياسي، وعرف عنها "ولائها الكبير لديميريل".ينظر:
John Murray Brown, Tansu Çiller and the Question of Turkish Identify, World Policy Journal. Volume: 11. Issue: 3. Publication Year: 1994.pp.56-60.

79. جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص38.

80. ديفيد ماكدوال، المصدر السابق، ص653.

81. ينظر: محمد نور الدين، تركيا في الزمن...، ص100.

اتجاهات السياسة التركية نحو كوردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين(*)

اولاً: الاطار العام لسياسة تركيا نحو كوردستان العراق حتى مطلع التسعينيات: "خلفية تاريخية"

ثانياً: ازمة الكويت والتغير الراديكالي في سياسة تركيا الخارجية: 1990- 1991.

ثالثا: التورط التركي المباشر في كوردستان العراق: تركيا في مواجهة مصالح وخيارات متناقضة: 1991-1996.

رابعاً: بداية انحسار النفوذ التركي في كوردستان العراق: اعادة توزيع الادوار والنفوذ 1996-1998.

خلاصة

حظيت القضية الكوردية، ومنذ وقت مبكر من قيام الجمهورية التركية، بأهمية استثنائية في سياستها الخارجية، ويرى روبرت اولسن، الأكاديمي الأمريكي والذي كتب بإسهاب عن الكورد في العلاقات التركية–العراقية–الإيرانية، بأن "المسألة الكوردية" ساهمت في رفع الشعار التركي "السلام في الوطن والسلام في العالم"، وإجبار تركيا عن العزوف في التفاعل ايجابياً مع جيرانها، وتبني سياسة خارجية قائمة على أساس عدم التدخل.

وقد تعاظم تأثير القضية الكوردية في السياسة الخارجية التركية منذ الربع الأخير للقرن العشرين، بسبب التطورات الداخلية التي شهدتها الساحة التركية نفسها اثر بقيام حزب العمال الكوردستاني، والمتغيرات الدولية والإقليمية الكبيرة والخطيرة التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط، متمثلةً بانهيار المعسكر الاتحاد السوفيتي، واجتياح العراق للكويت على التوالي. ودفعت المستجدات الجديدة القضية الكوردية الى واجهة السياسة الخارجية التركية لتتبوأ تدريجياً مكان الأولوية كتهديد جدي لمنظومة الأمن التركية، بعد أن كان التهديد السوفيتي يحتل تلك الأولوية. رغم ان غالبية الساسة الأتراك والنخبة التركية لا تفصح عن ذلك في كثير من الأحيان.

وتوصل الباحث الأمريكي المختص في قضايا السياسة الخارجية التركية والكورد، مايكل كانتر الى أن الأغلبية الساحقة من الباحثين الذين حللوا السياسة الخارجية التركية، اغفلوا عمداً دور العامل الكوردي فيها، وبطبيعة الحال فقد عكس هؤلاء، الموقف الرسمي القائم على أساس "عدم وجود مشكلة كوردية في تركيا"، ولكن حقيقةً انه من الواضح حالياً بأن المشكلة الكوردية تشكل تحدياً لمستقبل الدولة التركية الموحدة القائمة منذ سنة 1923، ولسياستها الخارجية أيضا.

يحاول هذا المبحث تحليل وتقييم سياسات تركيا في كوردستان العراق في العقد الأخير من القرن الماضي، وتوضيح العوامل والأسباب التي جعلت تركيا تنح منح جديد في سياستها نحو كورد العراق.

أولا: الإطار العام لسيـاسـة تركيا نحو كوردستان العراق حتى مطلع التســعينيات: "خلفية تاريخية"

طورت تركيا علاقاتها نحو الشرق الاوسط، وفق المبادئ التي أرساها كمال اتاتورك -مؤسس الدولة التركية الحديثة-. كانت اهم تلك المبادئ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الاوسط، وتطوير علاقات ثنائية مع دول الجوار ذات الامتداد الاثنوغرافي الكوردي وعليه فإن القضية الكوردية، كانت ومازالت، بمثابة المفتاح لفهم سياسات تركيا الشرق اوسطية والاقليمية، فمنذ العام 1923 وحتى الوقت الحاضر تشكو تركيا من "رهاب كوردي (فوبيا الكورد)" جعلتها تتبنى موقفاً سلبيا حيال القضية الكوردية فيما وراء حدودها، وهو بطبيعة الحال امتداد لموقفها من كورد الداخل.وكانت السباقة دائماً الى جمع الدول الاقليمية للعمل معاً ضد الحركة القومية الكوردية.

فالمعاهدات الثنائية والجماعية التي كانت تركيا فيها طرفا مع العراق، سوريا او إيران، كانت تتضمن -دوماً- بنداً يؤكد على ضرورة التعاون في قمع التحركات الانفصالية عل جانبي الحدود، فمثلاً ان اول معاهدة عراقية – بريطانية- تركية (معاهدة 5 حزيران 1926) أشارت بصورة مباشرة في 16 بندا من بنودها الـ 18 الى مسألة ضبط الحدود وتوثيق أواصر الصداقة والجيرة، ولكنها، في حقيقة الأمر، بحثت سبل وكيفية التعاون في منع التحركات الكوردية على جانبي الحدود دون أي ذكر صريح لاسم الكورد. واستمرت تلك النصوص والاشارات كبنود ضمن حلف سعد آباد 1937، حلف بغداد 1955، والاتفاقيات الامنية لسنوات السبعينات، انتهاءً بأتفاقية الملاحقة الساخنة (تشرين الاول 1984).

ولم ترض تلك السياسة تركيا ولم تهدأ مخاوفها لذلك سعت في احيان كثيرة الى التدخل بشكل مباشر بل وحتى عسكرياً، ان اقتضت الضرورة،

في الشأن الكوردي حينما كانت القضية الكوردية تشهد تطورات في دولة مجاورة ما، فكان موقفها من ثورة ايلول واضحاً عندما حشدت قواتها ولم تتراجع الا بعد التحذير السوفيتي، وكذلك تجاهلت رسائل ونداءات مصطفى البارزانى في نهاية الستينييات بقصد الحوار ودعوات التوسط. وأكدت تركيا مواقفها المعادية للكورد عندما عارضت بيان 11 اذار 1970 القاضي بحل القضية الكوردية سلمياً في العراق وعلى اساس الاعتراف بحقوق الكورد القومية في العراق، ثم مساندتها وبحماس اتفاقية 6 آذار 1976 المعادية للكورد، بل انها تركت اللاجئين الكورد يواجهون الموت على يد النظام العراقي القمعي اثر نزوح عام 1975. وتعد (عملية زاخو) مثالاً للتدخل التركي العسكري في شؤون كوردستان العراق، وذلك عندما قادت حملة عسكرية مؤلفة من حوالي الفي جندي ومدعومة بإسناد جوي، في مناطق زاخو 25-26-1983/5/27 بقصد ضرب مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني. وصبت عمليات القصف الجوي لقرى ومناطق داخل حدود كوردستان العراق في عام 1987 ضد مواقع حزب العمال الكوردستاني في نفس السياق. وجاء اخطر تدخل تركي في شؤون كوردستان العراق والعراق عبر زيارة وزير الخارجية التركي فاهت خليفة اوغلو المفاجئة لبغداد في تشرين الأول 1984، ففي الوقت الذي كانت المحادثات جارية بين قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني وبغداد حول إحياء وصياغة اتفاقية آذار 1970، اذ تحدثت مصادر متعددة الى ان الوزير التركي "حمل تهديداً" لبغداد، مفاده بان أي تفاهم عراقي-كوردي قد يدفع تركيا الى اقفال خط النفط العراق الى ميناء جيهان التركي، وحتى الحدود بوجه العراق الذي كان في اوج حربه مع ايران. وضمن سياق المواقف التركية من القضية الكوردية في العراق لا يمكن اهمال موقفها

الغريب من حملات الإبادة الجماعية التي نفذها العراق ضد مواطنيها الكورد في حملة الأنفال وقصف مدينة حلبجة بالأسلحة البايولوجية المحرمة دوليا. ففضلا عن إنكار تركيا لاي دور عراقي في حملات الابادة تلك. فانها قدمت حلا لا ينسجم وشعارات تركيا وطموحها في بلوغ الاتحاد الاوربي فيما يخص اللاجئين الفارين من بطش اسلحة النظام العراق الجرثومية والكيماوية، والذين تراوحت أعدادهم بين 50,000 و60,000 شخص، فقد سمح للكورد باللجوء الى تركيا ولكن من غير ان يمنحو صفة لاجئ، في محاولة لارضاء الغرب الغاضب عل تصرفات نظام صدام الخارجة عن الشرعية الدولية، فكانت تركيا حليف العراق "الصامت" بجدارة طيلة الحرب العراقية-الايرانية، وحليفه المعلن في حربه مع الكورد.

ثانياً: ازمة الكويت والتغير الراديكالي في سياسة تركيا الخارجية: 1990-1991

شكل غزو العراق للكويت في آب 1990 نقطة تحول راديكالية في مسار البراغماتية والتوازن المعهود في السياسة الخارجية التركية. إذ شهدت سياسة تركيا الخارجية تحركا وجرأة غير مسبوقة على يد الرئيس اوزال، اذ خرق اكثر من مبدأ من مبادئ سياسة تركيا حيال الشرق الاوسط.

اذ كان إصرار اوزال وبقوة على إلحاق تركيا بركب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الاميريكية ايذانا بدخول سياسة تركيا الخارجية مرحلة جديدة، وعهدا جديداً. فقد امل اوزال من خروجه على الخط التقليدي لسياسة تركيا الخارجية اضطلاع تركيا بدور اكبر واكثر اهمية في المنطقة وفي رسم سياسات الشرق الاوسط. ولم يتوان بالمخاطرة في اثارة نزاع مع الجيش وقادته الاقوياء، توج بتراجع الاخير واستقالة رئيس الاركان الجنرال نجيب تورمتاي في كانون الأول عام 1991 بعدما دفع البرلمان الى اقرار

قانون توسيع الصلاحيات الحربية تمهيدا لفسح المجال للطائرات الامريكية المقاتلة من شن غارات على العراق انطلاقا من قاعدة انجرليك التركية، وكانت تلك المرة الاولى في تاريخ الجمهورية التركية دولة جارة لها تتعرض لهجوم من داخل اراضي تركيا. كانت المخاطرة كبيرة، ولكن خيارات وطموحات اوزال كانت اكبر:

- اعتبر اوزال سياسات النظام العراقي وآلته العسكرية تهديداً كبيراً على مصالح تركيا القومية الأساسية في المنطقة. واعتقد بأن العمليات العسكرية تحت قيادة الولايات المتحدة فرصة مناسبة "لجلب هذا الإنسان المجنون [صدام] الى جادة الصواب".
- أراد، بإستراتيجيته الجديدة، توسيع هامش مناورات تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعد ان اعتبر البعض ان اهمية تركيا قلت بعد انهيار المعسكر الشرقي، فضلاً عن ان اوزال كان يرى في تركيا دولة مؤهلة لتاخذ مكانتها بين الدول العظمى العشر. كما وجه رسالة الغرب وهي ان تركيا ملتزمة نحو سياسات حلف الناتو الجماعية.
- وفوق كل ذلك توقع اوزال فيما يخص ازمة الخليج "حرباً خاطفة" وانتصاراً حاسماً للتحالف يعقبه استبدال نظام صدام حسين بنظام آخر ديمقراطي في العراق.

ثالثاً: التورط التركي المباشر في كوردستان العراق:

تركيا في مواجهة مصالح وخيارات متناقضة (آذار 1991- آب 1996)

لم تجرّ الرياح بما تشتهيه السفن، اذ ان ان سياسة وخطط اوزال ما لبثت ان تعثرت، و"الانتصار الحاسم والسريع" للحلفاء لم يزيح صدام عن السلطة بعدما قرر الحلفاء عدم السير قدماً على ذلك الطريق. وما عقد بشدة موقف تركيا، هي النتائج المنبثقة عن قمع صدام للانتفاضة الكوردية، اذ شهدت

حدودها تركيا الجنوبية الشرقية كارثة إنسانية بكل معنى الكلمة، بعد ان ترك الكورد بيوتهم ومدنهم في هجرة مليونية باتجاه تركيا وايران، فحجم الكارثة لم يكن ليخفى، بشكل ان سمعة المنتصرين في حرب الخليج كادت ان تمرغ في التراب، فلم يكن امراً هيناً ابدا وصول 500,000 لاجئ الى حدودها الجنوبية. بل ان ضغوطات الراي العام العالمي والناتو التي اجبرت تركيا على فتح حدودها امام اللاجئين الكورد جعلت اوزال وساسته في مواجهة "ورطة جدية" لم يُحسب حسابها في السياسة التركية، حتى اتُهم اوزال من خصومه السياسيين "بالتفرد في اتخاذ القرارات"، وبأن مواقفه إزاء كورد العراق لم تكن أكثر من "نوع من الهدية او التذكار قدمها اوزال الى الرئيس بوش" .

مهما يكن وازاء التورط التركي الخطير والمباشر في الاوضاع، تعين على انقرة اقامة توازن دقيق بين مصالحها الامنية والقومية العليا من جهة، والتضامن مع التحالف الغربي، من جهة اخرى، في ظل محاولات واشنطن اصدار قرار يبين مستقبل العراق وكيفية التعامل معه. فكانت دعوة اوزال في نيسان 1991، الى المجتمع الدولي باقامة "ملاذ آمن" على الجانب العراقي من الحدود –شرط تعهد الحلفاء بعدم السماح في قيام اي كيان سياسي كوردي– موضع ترحيب كل من لندن وباريس، وقبول من واشنطن، تجنباً لمزيد من الخزي الدولي. فأصدر مجلس الامن الدولي في نيسان في 1991 القرار رقم 688 والذي تمخض عنه ادانة بغداد، واقامة ملاذ آمن الى الجنوب الشرقي من الحدود التركية–العراقية، وتحديد منطقة حظر جوي الى الشمال من خط العرض 36 شمالاً برعاية "عملية توفير الراحة–OPC" من قبل التحالف. وانبثقت العملية من قاعدة انجرليك الجوية التركية.

وفيما يبدو فإن عملية توفير الراحة لم تكن كافية "لتوفير الراحة" لسكان كوردستان، اذ فشل القادة الكورد في التوصل الى اتفاق مع بغداد، لعدم توفر الضمانات الكافية ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفع بغداد الى القيام بفرض حصار شديد على كوردستان، رافقه قرار سحب الادارة المدنية

من المحافظات الكوردية، وايقاف صرف اجور ورواتب الموظفين الرافضين ترك الخدمة في كوردستان.

وفي محاولة لتدارك الموقف الخطير، ومنعاً لانهيار الوضع كلياً في فوضى حرب اهلية، تقرر اجراء انتخابات حرة "برلمانية ورئاسية" انبثق عنها حكومة وبرلمان تقاسمهما الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني مع ضمان حصة للأشوريين. وفي تطور خطير اعلن برهم صالح من واشنطن في عام 1992 قرار برلمان اقليم كوردستان باجماع اعضاءه: كوردستان اقليماً فيدرالياً ضمن الدولة العراقية.

ان التطورات السريعة والخطيرة في كوردستان اجبرت انقرة على الانخراط اكثر في الشأن الكوردستاني، فبالرغم من اعلان ديمريل "بان الاجراء الكوردي غير ملائم وله تأثير سلبي على السلام والامن في المنطقة" فأنه وباقي الساسة الاتراك كانوا على دراية بان خيارات تركيا محدودة وغامضة في التعامل مع الواقع المنجز، فكانت في مواجهة مجموعة من الحقائق والخيارات يصعب تجاهلها:

- انقرة عضو في الناتو وملتزمة بسياسات وفعاليات الحلف الجماعية، بما فيها عملية توفير الراحة.
- النأي عن التدخل في كوردستان، قد يفضي الى اتساع الفراغ الامني الناشئ عن غياب بغداد، والذي بدأ بوتائر سريعة، وكان حزب العمال الكوردستاني قد بدأ يستغله، بما يشكل خطراً اكبر على انقرة.
- دعم عودة صدام وجيشه الى كوردستان، ينطوي على احتمال هجرة جماعية جديدة للكورد بأتجاه تركيا.
- ترك الكورد يطورون علاقاتهم مع الغرب، قد يدفعهم الى التفكير في اقامة دولة مستقلة تكون عواقبها وخيمة على مستقبل تركيا.

هذه الحقائق ابقت تركيا في مواجهة مصالح وخيارات متناقضة، فلم يكن امامها الا تبني سياسة تبقي على سلطة الحكم الذاتي القائم فعلاً في كوردستان، ولكن في حالة من الضعف تحول دون خلق دولة كوردية، على

درجة من القوة تكفي لتمكينها من منع حزب العمال الكوردستاني من الحصول على موطئ قدم قوي الى الجنوب من الحدود التركية.

اتجهت انقرة الى تطبيق سياساتها الجديدة عبر تحركيين متوازيين:

الاول: ابعاد كوردستان العراق قدر المستطاع عن اقامة علاقات مباشرة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وباقي الأطراف الغربية.

الثاني: الدخول في علاقات وتفاهمات أمنية مع القادة الكورد في كوردستان.

بدات انقرة التحرك الاول باشتراطها استمرار تفويض قوة التحالف الجوية في قاعدة انجرليك الجوية، الحصول على موافقة دورية من البرلمان التركي كل ستة اشهر. وبعدها اصرت على ضم احد ضباطها الى فريق التنسيق ((MCC التابع للتحالف في زاخو، الى ضباط أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين وهولنديين، وكان من نتائج ذلك شل عمل المركز، ثم جعل الأمريكيين يحجمون عن إرسال مراقبين دوليين الى انتخابات كوردستان عام 1992. وفي السياق ذاته مارست انقرة ضغوطاً مختلفة على الوكالات الحكومية والامنية لتجنب العمل من خلال حكومة ومؤسسات كوردستان المنتخبة وكان ذلك بقصد ابعاد حكومة كوردستان عن القيام باهم قضية وهي اعادة تأهيل كوردستان، بحرمانها من تسلم مقاليد امورهم، وكان ذلك متناقضاً مع المبادئ الاساسية للاغاثة والتنمية، وقد حقق ذلك قرار وزارة خارجيتها في الحد من سفر الاجانب الى كوردستان عبر بوابة الخابور وبتصريح رسمي من وزير خارجيتها.

ان تفعيل وتنشيط الاتصالات واللقاءات الرفيعة المستوى مع كل من ايران وسوريا، كان جزءاً هاماً من ذلك التحرك، فثمة خمسة اجتماعات قد تم عقدها في أنقرة في الفترة الممتدة من 1992 الى شباط 1994 وعلى مستوى وزراء الخارجية. وفي تموز 1992 وخلال زيارة البارزاني الى واشنطن لغرض تخفيف التصلب الامريكي في لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة، اصطدم الاخير

باصرار واشنطن على عدم مساعدة الكورد الرازحين تحت عبء العقوبات الدولية المفروضة على العراق من جهة والحصار الاقتصادي المفروض عليهم من قبل نظام صدام من جهة ثانية. بل رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إقامة اي مشروع قد يؤدي الى تطوير الاقتصاد الكوردي وجعله قادراً على الحياة، خوفاً من اتهام تركيا لكل من واشنطن وباريس ولندن بتشجيع الكورد على اقامة البنى التحتية الضرورية لقيام دولة كوردية مستقلة هناك.

نجحت تركيا الى حد بعيد في إقناع الغرب على تقنين التعامل مع حكومة كوردستان، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي، بقصد السيطرة على طموحاتهم وآمالهم، واسفرت تلك الضغوط التركية عن إحجام المجتمع الدولي، وعلى راسه الولايات المتحدة، دعم ادارة خاصة او نوع من "المحمية الدولية" كما فعلوا في كوسوفا 1999 ولاحقاً في تيمور الشرقية.

ادى التجاهل الدولي لكوردستان وتراجع المجتمع الدولي امام ضغوطات انقرة الى تشديد الخناق عل حكومة كوردستان الفتية الرازحة تحت حصارين، مما ادى الى تفاقم الازمة الاقتصادية وتفشت البطالة، وبالتالي الى مضاعفة التوتر القائم اصلاً بين الحزبين الكورديين الحاكمين والمتنافسين تقليدياً. شلت الاوضاع المستجدة الحكومة الكوردية بعد تجربة اقل من سنتين وتعرضت لنكسة خطيرة في عام 1994 بنشوب الحرب بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني.

ومن جانب آخر تجددت مخاوف الكورد من احتمال تكرار تجاربهم المريرة مع القوى العظمى وتحديداً امريكا، بل اقتنعوا بعدم جدية كلنتون في الاطاحة بصدام. وذهبوا الى حدّ مقارنة سياسة كلنتون بتجربة كيسنجر في استخدام الكورد لاضعاف البعث العراقي لا غير.

وبالنسبة للتحرك التركي الثاني، فإن الساسة الاتراك طوروا اتجاهاً جديداً في سياسة انقرة الخارجية، بل اخترعوا ذلك الاتجاه، بالتعامل مع "كورستان الامر الواقع" باتجاه يخدم مصالحهم الداخلية والخارجية، وكان ذلك يعني خرقاً لمبدأين من مبادئ السياسة الخارجية التركية. الاول: التورط غير

المسبوق في شؤون دولة جارة صديقة واكثر جيرانها توافقاً مع سياستها حتى وقت قريب بما يناقض مبدأ "سلام في الداخل وسلام في الخارج". اما الثاني وهو الاهم والاخطر، فهو الدخول في تفاهمات واتصالات مع قادة كورد عراقيون بصورة رسمية وعلنية.

بدأت الاتصالات المباشرة لانقرة بقيادات كوردية منذ آذار 1991 بثلاث اجتماعات بين مسؤلين اتراك من وزارتي الخارجية والاستخبارات التركيين من جهة، وبين جلال طالباني وممثل عن مسعود بارزاني من جهة ثانية، اعلنت تركيا عن اجتماعات وذكرت بانها حصلت على تعهدات من زعيمين كورديين بقطع الدعم عن حزب العمال الكوردستاني مقابل تقديم المساعدة في اقامة علاقات سياسية مباشرة بين الكورد والادارة الامريكية واكد البارزاني والطالباني على تلك التصريحات عند زيارتهما لانقرة في ايلول 1992، وبعد لقائهما اوزال، والحصول على جوازين سفرين دبلوماسيين للانتقال في المحيط السياسي الدولي. اذ اشار الزعميين الى برلمان كوردستان باصدار قرار باخراج عناصر حزب العمال الكوردستاني من قواعد المقاومة في كوردستان العراق والمباشرة بتنفيذه فوراً، والمفارقة هنا ان القرار كان اول قرار يتخذه برلمان كوردستان، ونادراً ما طبق قرار صادر من ذلك البرلمان بتلك السرعة والدقة. نفذ القرار في بداية تشرين الاول 1992 بصدامات مسلحة بين البيشمةركة ودعم لوجستي من القوات التركية من جهة ومقاتلي من حزب العمال الكوردستاني من برادوست ونيروة وريكان ورواندوز والعمادية وزاخو. وغدت تلك المصادمات بداية التعاون الوثيق والدوري بين القادة الكورد والجيش التركي، لتتخذ لاحقاً صفة تفاهمات ولقاءات دورية منتظمة بين كورد العراق والمسؤلين الاتراك وتغدُ سمة فترة التسعينات. وقد تحولت تلك العلاقات الى تحالف أمر واقع de facto alliance مع حكومة كوردستان العراق المنبثقة حديثاً.

كانت قدرة الكيان الكوردي على البقاء والدوام متوقفة على "رحابة صدر الأتراك وكرمهم في بقاء قوة الحماية الدولية في انجرليك". وقد تنبه السيد

مسعود البارزاني الى هذه الحقيقة عندما صرح في 1994 "نحن نعتبر علاقتنا مع تركيا علاقات بالغة الحيوية، انها بوابتنا على العالم الخارجي"

وبقصد تعزيز الاتجاهات الجديدة في سياسة تركيا تجاه كوردستان العراق، ارسلت انقرة لجنة من الخبراء مختلفي الاختصاصات الى كوردستان في 1993 "في اطار كسب صداقة المجموعات الاثنية في شمال العراق من كورد وتركمان وعرب" وكان هدفها المعلن "تقييم الحاجات الغذائية والصحية لسكان المنطقة" وكانت نتائج الزيارة حصول حكومة كوردستان على مبلغ 13,5 مليون دولار كمعونة، مع التوصية قبول مقترح الكورد في امكان تداول الليرة التركية بعد ان اوقف نظام صدام التعامل بفئة معينة من العملة العراقية السويسرية. كما نشط الهلال الاحمر التركي في كبرى مدن كوردستان، وكذلك المدارس ودورات اللغة التركية. واشارت بعض المصادر الى ان مركزاً للمخابرات التركية قد انشأ في اربيل للتنسيق مع القيادات الكوردية في إطار محاربة حزب العمال الكوردستاني، وحقيقةً ان المساعدات التركية لكوردستان كانت بقصد تخفيف غضب الرأي العام الاوربي والغربي على انقرة بسبب تدخلاتها العسكرية المستمرة في "الملاذ الآمن" وكان كل ذلك رسائل الى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها بأنها هي التي تنفذ اجندة التحالف وتساعد الكورد في اطار مصالحها الامنية والاستراتيجية.

وضمن الإطار نفسه، وفي نهاية عام 1994 قدمت تركيا نفسها وسيطاً في الصراع الدائر بين الحزبين الكورديين الرئيسيين، الاتحاد الوطني الكوردستاني و الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذين خاضا جولة جديدة من القتال استمرت لاكثر من شهرين، فكانت حصيلة جهود الوساطة التركية-الامريكية-البريطانية، التوصل الى اتفاقية انقرة في 31 تشرين الاول 1996، والتي عززت النفوذ التركي في كوردستان سياسياً وعسكرياً. اذ أقر الاتفاق مجموعة بنود كان اهمها تشكيل قوة من التركمان والآشوريين والمستقلين من الكورد، لمراقبة عملية وقف اطلاق النار، وتضمن الاتفاق بندين يعتبران حزب

العمال الكوردستاني "منظمة إرهابية"، إضافة الى تعهد كوردي بإخلاء مخيمات اللاجئين في مدن كوردستان، كما اكتسبت تركيا بموجب الاتفاق "وجوداً عسكرياً مقبولاً" في المنطقة "لدعم قوة مراقبة السلام"، والتي لا تزال موجودة الى الآن ! !.

لقد قيم احد الدبلوماسيين الاتراك هواجس انقرة وسياستها تجاه كوردستان في اواخر عام 1997، قائلاً: "ينطوي اتفاق الحزبين الكورديين، الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني، على خطر إيجاد كيان كوردي، وهو امر غير مقبول بالنسبة الينا، واذا اقدما على تدمير كل منهما الآخر (كما هو الحال الآن) فإن من شان القتال ان يتيح لحزب العمال الكردستاني فرصة تعزيز وجوده في المنطقة نحن راغبون في ان تعود بغداد الى المنطقة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية معارضة كلياً".

رابعاً: بداية انحسار النفوذ التركي في كوردستان اعادة توزيع الادوار والنفوذ 1998-1996

على اية حال اخفق اتفاق أنقرة في ضمان السلام الداخلي لكوردستان، وتجدد الاقتتال بين الحزبيين الكورديين، وفي نفس الوقت بدأت انقرة، وبخطى متسارعة، الاقتراب من بغداد اثر تشكيل الاسلاميين -بقيادة اربكان- حكومة اسلامية التوجه في تركيا. فاستهلت الحكومة الجديدة اتصالاتها ببغداد بإرسالها وفد وزاري كبير اليها، وجرى الحديث عن عودة جدية للعلاقات بين الطرفيين. وبموازاة ذلك فإن تداعيات عملية دخول الجيش العراقي وعناصر المخابرات العراقية اربيل (آب 1996) وباقي تحركات القادة الكورد العراقيين نحو بغداد وطهران كانت بمثابة رسائل ذات "تهديد مبطن" الى واشنطن وحلفائها، وهو ما جعل إدارة الرئيس كلنتون تراجع سياستها في مجمل المنطقة وكوردستان، في محاولة "لحصر الأضرار" وتدارك العوامل التي زعزعت سياسات واشنطن في الاحتواء المزدوج قبل انهيار تلك السياسات

برمتها. وقد عزز التوجه الامريكي الجديد تصرفات حكومة انقرة الاسلامية التوجه، اذ نتج عن الضغط الشديد التي مارسته على امريكا، في وقت حرج جداً، عن ايقاف تفويض "قوة عملية توفير الراحة O.P.C" واستبدالها بعملية "العين الساهرة N.W" الاقل اهمية وفعالية بكثير -قياساً بالاولى- في السهر على مصالح امريكا في العراق.

وامام التحديات الجديدة التي واجهت الادارة الامريكية ومنذ النصف الثاني من العام 1996، كثفت وزارة الخارجية الامريكية دبلوماسيتها وجهودها باتجاه العودة التدريجية الى المنطقة عبر استراتيجية جديدة قائمة على تحقيق السلام النهائي في كوردستان كأساس لنجاح الجهود الامريكية في اضعاف نظام صدام. توالت لقاءات كبار المسؤولين الامريكيين بالقادة الكورد، لتتوج في أيلول 1998 بانهاء الخصومة والاقتتال الداخلي نهائياً، بدعوة وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرات، كل من البارزاني والطالباني الى واشنطن. حيث تم فيها التوقيع على اتفاقية واشنطن في 17 ايلول 1998، والتي ورد فيها انهاء الاقتتال الداخلي نهائياً، و"التزام واشنطن في اقامة كيان سياسي كوردي فدرالي ضمن عراق ديمقراطي تعددي وموحد"، كما تضمن الاتفاق خارطة طريق بكيفية تحقيق ذلك.

اثارت الاتفاقية سخط وقلق الساسة والرأي العام التركي على حد سواء، بسبب ابعاد الوسيط التركي عن الجولات الختامية من عمليات التفاوض والتوقيع على الاتفاقية. رغم المحاولات المكثفة والسريعة للإدارة الامريكية والقادة الكورد في تهدئة خواطر الاتراك وتبديد مخاوفهم، عبر افهامهم بان الاتفاقية نتيجة اضافية من نتائج عملية انقرة.

راود الساسة الاتراك شكوك مكشوفة ومخاوف جدية من أن تؤدي الاتفاقية في آخر المطاف الى اقامة دولة كوردية في كوردستان العراق، والى تعقيد عمليات الاجتياح العسكري التركية عبر حدود كوردستان العراق في المستقبل. وكردّ فعل على التصرف الامريكي الاخير، اعلنت انقرة عن رفع مستوى العلاقات مع بغداد

الى مستوى سفارة، واطلقت عملية اجتياح عسكري جديدة عبر الحدود مع كوردستان في تشرين الثاني 1998، كإعلان متأخر في انها ما تزال صاحبة كلمة في الشأن الكوردي العراقي. ولكن ومنذ اتفاقية واشنطن بدا واضحاً لاي مراقب للشأن التركي انحسار النفوذ والتاثير التركي في كوردستان، بل غدا كورد العراق عنصراً اضافياً يقيد سياسة تركيا الخارجية وكذلك الداخلية، وتحولوا من عنصر ساهم على صعيد سياسة تركيا الخارجية في دعم صورة تركيا اوربيا وعالمياً الى عنصر ينبه الامريكان والاوربيين الى معاناة كوردها الرازحين تحت الاحكام العرفية التركية، وداخليا من عنصر يساعد على تعزيز أمن تركيا عبر تقويض قوة وفعالية حزب العمال الكوردستاني سواء في كوردستان او في داخل تركيا الى طرف غير معروف الموقف من تهديد حزب العمال الكوردستاني الكبير على الأمن القومي التركي. فضلاً عن بث المشاعر الوطنية والامل مجددا لدى جميع كورد العالم في امكانية اقامة كيان قومي سياسي لاحد اكبر شعوب العالم المحروم من ذلك الحق.

كان تأثيرات اتفاقية واشنطن الايجابية كبيرة على كوردستان داخلياً وخارجياً، فقد ساهمت الاتفاقية في ازدياد النفوذ والحضور الأمريكي في الشأن العراقي عموماً والكوردستاني-العراقي خصوصاً، بشكل تعزز بفضله موقع إقليم كوردستان العراق في أكثر من ناحية فمن جهة انحسر النفوذ التركي وكذلك الإيراني والعراقي الذي كان يتدخل في الشؤون الداخلية للإقليم ويشل أعمال الحكومة والبرلمان الكوردستانيين، مما كان له إسقاط واضح على تعزيز السلام الأهلي وبالتالي تسارع وتيرة نمو وتطور المؤسساتية وأجهزة الدولة في ذلك الإقليم. ومن الجهة الثانية عبرت الاتفاقية عن تفهم واهتمام اكبر من جانب الإدارة الأمريكية نحو قضية الكورد عموماً، وحقيقةً هيأت الاتفاقية أرضية مناسبة للتعاون الأمريكي-الكوردي (العراقي) الوثيق في مرحلة حرب العراق الأخيرة نيسان 2003.

تمت كتابة هذا المبحث بالاعتماد، وبشكل مكثف، على مصادر وأعمال محددة من الكتب والبحوث والصحف. ندرجها دون ذكرها بشكل متكرر:

- الكتب الانكليزية

- Erik J. Zurcher, turkey: a Modern History, London-New York, 2001.
- Michael M. Gunter, The Kurds and The Future of Turkey, New York, 1996.
- Michael M. Gunter, The Kurds in Turkey: A political Dilemma, USA, 1990.
- Philip Robins, Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War, Washington, 2003.
- Robert Olson (Editor), The Kurdish Nationalist Movement in the 1990's, USA, 1996.
- Robert Olson, The Kurdish Question and Turkish-Iranian Relations: from World War I to 1998, U.S.A, 1998
- Robert Olson, Turkey's Relations with Iran, Syria, Israel, and Russia, 1991-2000, USA, 2001.
- Sophia Lahlos, Turkey: Current Issues and Background, New York, 2003.

- الكتب التركية

- Kemal Krisci & Gareth Winrow, Kurt Soruno: Kokeni ve Gelisimi, 3 baski, Istanbul, 2000.
- Tuncay Ozkan, CIA Kurtleri: Kurt Devletinin gizli tarihi, Istanbul, 2006.
- Turan Yavuz, ABD'nin Kurt Kati, Istanbul, 2003.

- الكتب العربية والمترجمة

- جوناثان راندل، أمة في شقاق : دروب كردستان كما سلكتها، بيروت، 1997،
- ديفيد ماكدوال، تاريخ الأكراد، ترجمة راج آل محمد، بيروت، 2004
- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، 2000
- وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكوردية في تركيا، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994

- الصحف

- جريدة "الاتحاد"
- جريدة "خه بات"
- جريدة "Turkish Daily News"

* لقي هذا البحث في الموسم الثقافي لكلية الاداب / جامعة دهوك/ ربيع 2006

تركيا-كوردستان العراق

التجاذب حول مسألة كركوك

مبحث الاول: تركيا وكوردستان العراق: خلفية تاريخية

المبحث الثاني :تركيا والمواقف الداخلية والإقليمية والدولية

من مسألة كركوك.

ان التطورات الحاصلة في كوردستان العراق منذ حرب الخليج الثانية 1991، جعلت تركيا في مواجهة مصالح مختلفة ومتناقضة، إذ وجدت أنقرة نفسها متورطة في الشأن الكوردي بكثافة وحدة غير مسبوقتين، جراء مشاركتها الولايات المتحدة وحلفاءها عملية تحرير الكويت من الوجود العسكري العراقي، ثم مساعدة إدارة الرئيس كلنتون في احتواء النظام العراقي، ورعاية "عملية توفير الراحة" للكورد[1] طوال التسعينات. كان من تداعيات الدور التركي– وعلاقات أنقرة المعقدة مع كبار قيادات كورد العراق– وغموض سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة فيما يخص الكورد ووضع كوردستان السياسي، خروج الشأن الكوردي من –تحت السيطرة– بالنسبة لانقرة، وتعزز ذلك بشكل مطرد اعتباراً من اتفاقية واشنطن التى أقرت السلام النهائي في كوردستان العراق بضمانات ورعاية أمريكية رفيعة المستوى وبعيداً عن أي دور تركي. وجاءت حرب العراق –ربيع 2003– لتلحق ضرراً بالغاً بمصالح تركيا وعلاقاتها مع الولايات المتحدة فتداعيات الوضع العراقي عموما والكوردي العراقي خصوصاً، حملت الحكومة التركية اكثر من طاقتها.

وبغض النظر عن طبيعة الخطاب السياسي الكوردي الرسمي، وسلوكيات مؤسسات صنع القرار في أنقرة حيال كوردستان العراق، فأن على الكورد ان يضعوا امامهم مجموعة من الحقائق:

– ان تركيا حليف ستراتيجي هام للولايات المتحدة، كما تشغل موقعاً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في منظومة الامن والدفاع الغربية، ويكفي انها تمتلك ثاني اكبر جيش في حلف الناتو. في مقابل كون الكورد يحظون –حالياً– بنوع من الاهمية في العراق خصوصاً ومنطقة الشرق الاوسط عموماً.

– تركيا جار لكوردستان العراق، لا يمكن الغاءهُ او استبدالهُ او تجاهلهُ. جار حكم الكورد حوالي اربعة قرون، بل لا يزال يحكم اكثر من نصف كورد العالم. فلا يمكن لكوردستان العراق تخطي الامتداد الجغرافي والتاريخي عبر الحدود.

- ان الاتفاقيات والتفاهمات ومعاهدات الحدود الدولية المعقودة منذ اعادة رسم خارطة الشرق الاوسط في بداية العشرينات من القرن الماضي، شرّعت بشكل او آخر التدخل التركي في كوردستان العراق، فقد منحت اول معاهدة عراقية-انكليزية-تركية وهي معاهدة انقرة (حزيران 1926) نسبة 10٪ - ولمدة (25) سنة- من عائدات نفط الموصل وكركوك الى تركيا، كجزء من التسوية النهائية لحل مشكلة ولاية الموصل. كما لا تخلوا اية معاهدة من معاهدات الجوار التركي من الاشارة الى التعاون في سبيل القضاء على "العصاة وقطاع الطرق" عبر الحدود.

- يزداد التوتر الفتور في علاقات اقليم كوردستان العراق بتركيا في ظل عدم وجود حوار وعلاقات مباشرة بين الطرفين، كتلك الموجودة في التسعينات، فاللقاءات الثنائية تساعد على تقارب وجهات النظر وايجاد حلول مناسبة للمشاكل والمسائل العالقة التي تهم الطرفين، كمسألة كركوك.

- ان افتقار اقليم كوردستان العراق "لتراث مراكز البحوث الاستراتيجية" المختصة كذلك المختصين الحقيقيين في قضايا الامن الوطني ورسم السياسات خلق فجوة بين الواقع الموجود فعلاً ومركز صنع القرار. ولا يكفي ان يعلن اي شخص في كوردستان بانه مختص في "قضايا الامن القومي والسياسات التركية او الامريكية... او باقي العناوين الطنانة" بل ان كون الشخص المعني مختصاً في احدى تلك المجالات يتطلب امكانيات كبيرة وخبرات اكاديمية طويلة في الكتابة والعمل في مراكز البحوث العالمية واتقان اللغات. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجارب الولايات المتحدة ومراكز بحوثها المشهورة المؤثرة في سياساتها الداخلية والخارجية، مثل معهد راند، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، معهد هدسون... .

ان المتتبع للكتابات والإصدارات التي نشرت وتُنشر مؤخراً عن كركوك يلاحظ بسهولة انها اتسمت بالتركيز على الجوانب والأبعاد السياسية للمسألة دون مس خلفيتها التاريخية. مما يسبب قصوراً واضحاً في فهم أبعاد

المشكلة، وحقيقةً فأن الابتعاد عن السياقات والخلفيات التاريخية للمشكلة - سواء عن قصد ولغايات معينة او دون قصد- أوقع الكثير من المهتمين والسياسين وحتى من هو في مناصب حكومية رسمية وحساسة في مشاكل وأخطاء جسيمة.

المبحث الاول: تركيا وكوردستان العراق، خلفية تاريخية

أولاً: المصالح التركية في كركوك منذ إعلان الجمهورية 1923.

ان اهتمام تركيا بكركوك ليس جديداً بل يتكئ على التاريخ في استمداد شرعية التدخل في المسألة، ويمتد الى أيام حرب الاستقلال التركية (1919-1922). فمنطقة الموصل-كركوك كانت ضمن "خريطة تركيا" التي اقرها المجلس الوطني التركي الكبير في جلسة سرية بتاريخ 28 كانون الثاني 1920 في اسطنبول فيما عرف بـ "الميثاق الوطني" الذي أعلن في نيسان 1920، وعندما نوقش التصديق على معاهدة لوزان في المجلس الوطني التركي الكبير، وأثيرت قضية مصير ولاية الموصل -واضطرار تركيا الى التخلي عنها بسبب الضغوط البريطانية- من قبل بعض النواب، أوضح مصطفى كمال لأعضاء ذلك المجلس بأن"استعادة كركوك والموصل تكون ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة".

ان معاهدة حزيران 1926 التركية-العراقية -الانكليزية، حسمت نهائياً مصير ولاية الموصل لصالح العراق بعد اعتراف أنقرة بالحدود الحالية بين العراق وتركيا وكون الموصل-كركوك جزءاً من الأراضي العراقية، ومع ان أنقرة لم تسعَ رسمياً الى اثارة هذا الموضوع من جديد، إلا انه عند كل منعطفٍ متصل بالوضع في العراق، كان المؤرخون والاعلاميون الاتراك، ولا يزالوا، يثيرون قضية "تركية"الموصل-كركوك.

شهدت تركيا حملة دعائية نشطة وواسعة بُعيد احتلال العراق للكويت في آب 1990، لاستغلال تطورات الأحداث في اتجاه استعادة الموصل-كركوك التي لا يزال الحديث يجري عن "تركيتها" في تركيا. ولم يكن المسؤولين الأتراك، خلال الأزمة الكويتية، بعيدين عن المناخ الذي خلفته موجة المقالات والتحقيقات التي عمت الصحافة التركية آنذاك حول "مسألة الموصل-كركوك". وقد تعزز هذا الاعتقاد مع نشر ما سمّي "خريطة اوزال" في خريف 1990، والتي تقضي بتقسيم العراق ثلاث دويلات: عربية وكوردية وتركمانية ضمن اتحاد فيدرالي واستخدام الرئيس التركي مصطلح "الشعوب العراقية". واذا كان اوزال يرغب في تقسيم العراق دويلات ثلاث فمن اجل تسهيل قيام "الفيدرالية الاوزالية" التي تقضي بضم "شمال العراق الكوردي والتركماني الى تركيا وتأسيس فيدرالية تركية-كوردية". ليضرب بذلك عصفورين بحجر: الأول ضمان مصادر نفط كبيرة لتركيا المحرومة منه، والثاني زيادة دور تركيا المحوري كقوة عظمى في الشرق الأوسط. وكشف الصحفي التركي المشهور چنكيز چاندار والمقرب من اوزال في أواخر شهر شباط 1991، "انكباب الرئيس اوزال على جمع وإعداد الوثائق الخاصة بتلك الفترة التاريخية" العائدة الى العام 1925 والتي تفيد إحداها بضرورة إعادة ولاية الموصل الى تركيا "الدولة الأكثر استقراراً والأقوى اقتصادياً" وان السكان غير العرب مثل الكورد والتركمان والكلدان والإيزيديين يفضلون الحكم التركي على العربي. وقد تزامن ذلك مع تقارير صحفية تحدثت عن اتفاق سري تركي-أمريكي إعطاء تركيا الموصل وكركوك. وقبل بدء القصف الدولي للعراق في 15 كانون الثاني 1991 حصل اجتماع ثلاثي بين رئيس الجمهورية توركوت اوزال ورئيس الحكومة يلدرم اقبولوت ورئيس الأركان الجنرال نجيب تورمتاي. وقد بادر اوزال المجتمعين بالحديث: "انظروا إني أقول حالما تطأ قوات التحالف الدولي الأراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركوك" وما فرغ اوزال من كلامه حتى علَت الدهشة وجهي اقبولوت وتورمتاي، قبل ان

يعلنا معارضة تلك الفكرة لما لها من "مخاطر جمة على امن تركيا" ومستقبل علاقاتها الشرق أوسطية والأوربية.

ومع ان اوزال تخلى عن مقترحه، فانه ظل يتحدث من وقت الى اخر عن فكرته لفريقه الحكومي قائلاً: "لو قمنا بهذه العملية لكان كورد شمال العراق وكذلك حزب العمال الكوردستاني تحت إشرافنا. عدا ذلك كنا استطعنا المطالبة بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك".

انتهت حرب الخليج الثانية وعادت قوات التحالف الدولي الى بلادها، ولم تقدم تركيا على احتلال الموصل-كركوك، كما خفّ الى درجة الاختفاء الاهتمام الإعلامي بمسألة الموصل و"ان تكن رائحة نفطه تفوح في ثنايا الكثير من التعليقات".

ويذهب الكثير من المراقبين الى ان عمليات الجيش التركي ضد مسلحي حزب العمال فيما وراء الحدود طوال التسعينات كانت بمثابة "تمرينات لعمليات أكثر اتساعاً وديمومة". ويقارنون هذا النوع من "التمارين" بحالة قبرص، اذ يشيرون الى ان الجيش التركي كان يريد التدخل العسكري المباشر في الاضطرابات التي حصلت العام 1963 بين الطائفتين اليونانية والتركية، لكن عدم استعداد الجيش التركي، لمثل هذا الغزو اضطره الى تأجيله الى العام 1974. وكان تصريح الرئيس التركي سليمان ديمريل في الأول من أيار 1995 -خلال عملية فولاذ 1995- عن ضرورة تعديل الحدود العراقية-التركية، لأسباب أمنية، والإشارة الى ان الموصل "ما زالت تابعة لتركيا"، تعبيراً عما يجول ويدور في الذهنية العسكرية التركية في تلك الفترة.

وحقيقةً لم يغادر "حلم كركوك" العقل التركي حتى الآن، فوزير الخارجية التركي الحالي-والمعتدل- عبد الله كُل أعلن في تصريح له أمام الصحفيين عندما سُئل عن مطالبة الكورد بإجراء الاستفتاء في كركوك-حسب الدستور العراقي- قائلاً: "ان معاهدة حزيران 1926 التي أعطت الموصل -كركوك للعراق جعلت تركيا طرفاً بحيث لا يمكن غض النظر عن أي تغيير قد يحدث"

وذكر في مناسبة اخرى بأن تركيا تنازلت عن ولاية الموصل عام 1926 لدولة العراق الواحدة الموحدة وليس لأي طرف آخر! ! !.

ثانياً: ثوابت السياسة التركية نحو كوردستان والعراق

غيرت حرب الخليج الثانية الخريطة السياسية العراقية، واظهرت معادلات داخلية ودولية جديدة، اذ رسمت تركيا على امتداد السنوات 13 الماضية مجموعة من –الثوابت– في سياستها تجاه الوضع الجديد في العراق. ورغم ما حدث وما يحدث من تبدل للحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا، الا ان هذه الثوابت تشكل قاسماً مشتركاً بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية.

وتتلخص مصالح تركيا في كورستان والعراق في ما يلي:

– مقاومة أي اتجاه يهدف الى تقسيم العراق سواء على أساس طائفي أو اثني، ورفض أي شكل من أشكال ضم كركوك الى كوردستان حتى في أطار فدرالي.

– منع قيام دولة كوردية في كوردستان العراق، لما سيكون له من إسقاط واضح على المشهد السياسي الداخلي لتركيا متمثلاً في تصاعد مطالب كورد تركيا للحصول على الحد الادنى من حقوق أقرانهم الى الجنوب حدود تركيا. وفي هذا السياق لن تتردد تركيا في "اعلان حرب" فور قيام دولة كوردية مستقلة في كوردستان العراق[2]. ووجود الجيش التركي في بعض مناطق محافظة دهوك –وان كان يستهدف مواجهة قوات حزب العمال الكوردستاني– الا انه يمثل في الوقت نفسه دور –الشرطي– الذي يتابع ويراقب حركة كورد العراق عن كثب، تحسباً لاية مفاجآت، ودور المتأهب دوماً للتصرف.

– تصفية أي نفوذ لحزب العمال الكوردستاني الذي اتخذ من جبال كوردستان العراق قواعد محصنة، بعد خسارته قواعده الرئيسية في سوريا والبقاع فضلاً عن تراجع معظم الدعم الإقليمي والدولي له عقب اعتقال زعيمه عبد الله اوجلان.

- حماية التركمان في كوردستان والعراق ودعم خطط بمنح التركمان حكماً ذاتياً –في منطقة كركوك– وألا يكونوا بأي شكل تابعين للإقليم الكوردي الفيدرالي، كي يبقوا، حسب وجهة النظر التركية، جيباً تركيا داخل العراق تجاه بغداد وإقليم كوردستان على حدّ سواء.
- الحيلولة دون قيام دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية تشكل تهديد مستقبلي لتركيا. وإذا كانت تركيا مع عراق موحد إلا انها ضد ظهور عراق قوي مهما يكون شكلهُ.
- اذا كان لا بد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعددة، فان تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعة في الجنوب وتفضل ان تكون تابعة للمركز، للحد من النفوذ الإيراني المتعاظم في العراق. أي ان تركيا مع وجود ثلاث مناطق ذات حكم ذاتي محدود: للكورد في الشمال، للتركمان في الموصل– كركوك، ومنطقة حكم ذاتي لما تبقى من العراق.

ثالثاً: البعد الاثني في سياسة تركيا نحو تركمان كركوك

عند التمعن في اتجاهات السياسة الخارجية التركية نجد ان احد هذه الاتجاهات هو اتباعها لسياسة أثنية، وبخلاف الرأي الشائع في أن مسألة التركمان في العراق هي مسألة جديدة بالنسبة لأنقرة بدأت منذ عام 1990 او عام 1991، فأن لتركيا سياسة اثنيه تجاه جميع أتراك العالم، إذ تدخلت في البلقان، بلغاريا، كوسوفا، الشيشان، اليونان، قبرص، جمهوريات آسيا الوسطى.... ورغم انها لم تبدأ في المطالبة بحقوق التركمان في العراق، منذ انتهاء مشكلة الموصل 1926، بهذا الشكل والاهتمام سوى في التسعينات، فان اهتمام تركيا بقضايا تركمان العراق يعود الى فترة ما بعد ثورة 14 تموز 1958 العراقية، إذ ناشدت صحف أنقرة واستانبول آنذاك الشعب التركي "دعم الأتراك في كركوك" الذين "يعانون الاضطهاد من قبل السلطات العراقية" وتحدثت تلك الصحف عن تعرض حياة هؤلاء للانتهاك من قبل الحكومة العراقية التي تحرمهم من ابسط حرياتهم الشخصية. ومنذ عام 1988

استحدثت الحكومة التركية دائرة ملحقة بوزارة الخارجية تحت اسم "إدارة الجاليات التركية في الخارج" يرأسها نائب وزير مهمتها "العمل من اجل ربط الأقليات التركية في العالم بوطنها الأم من البلقان الى الادرياتيك". وفي المؤتمرات العديدة التى عقدت حول الجاليات التركية في العالم ترددت شعارات وأحاديث وعلى المستوى الرسمي -الحكومي- عن اهتمام الحكومة التركية بـ"إعادة توحيد الأمة التركية".

الا ان تركيا -كحكومة- لم تجرأ على ذكر تركمان العراق بالصراحة والجرأة التي تظهرها الآن إلا منذ التسعينات، لأسباب معروفة، ولم تدخر جهداً في رفع لواء الدفاع عن "ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق"، وطالبت، غداة الاحتلال الأمريكي للعراق، "بتوليتهم زمام مدينة كركوك". وفي إطار هذا الجهد لعبت أنقرة دوراً حيوياً في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية(3) والتي ترغب ان ينضوي جميع التركمان تحت لواءها.

ويمكن القول بأن الأقلية التركمانية في العراق قد منحت أنقرة هامشاً كبيراً في لعب دور مهم في كردستان والعراق، وتحاول أنقرة من خلاله ليس كبح جماح طموحات وتطلعات كورد العراق في ضم كركوك، بل تزودها ايضاً بسبب مشروع للإبقاء على تدخلها في كوردستان والعراق.

ومن ذلك المنطلق تصر أنقرة على ان يكون للتركمان رأي وكلمة في تقرير مستقبل العراق مع الإمساك بزمام كركوك، ودعم مشروع إقامة حكم ذاتي تركماني، وتحاول تحقيق ذلك من خلال الجبهة التركمانية، ذراع أنقرة -الطويل حسب تقدير الساسة والعسكريين الأتراك- في عمق كوردستان والعراق.

وتشكل مسألة وضع كوردستان العراق القانوني ودرجة استقلاليته وموقع كركوك فيه، المفتاح لفهم أولويات ومصالح تركيا وهواجسها تجاه العراق.

رابعاً: تركيا وتنظم تركمان كوردستان في "الجبهة التركمانية"

يسود الاعتقاد بان أوائل التركمان استوطنوا كوردستان العراق منذ القرن السابع او الثامن الميلادي بعد نزوحهم من آسيا الوسطى، وقد ازدادت أعدادهم بعد مجئ الاتراك السلاجقة الى المنطقة في القرنيين الحادي عشر والثاني عشر، وفيما يبدو فإن هذه الهجرات قد تكون منبع واصل تركمان كوردستان العراق الحاليين.

وكان عهد الدولة العثمانية العهد الذهبي لهؤلاء، فالباب العالي–حكومة اسطنبول– عمد الى تسليم المناصب الحكومية العليا اجمعها الى التركمان في هذه المناطق، لضمان كثافة سكانية تركية كبيرة وموالية على امتداد طرق التجارة والنقل الى بغداد جنوباً. وهكذا غدا التركمان يتولون مناصب مهنية ورسمية وتجارية مرموقة كثيرة لا تتناسب مع أعدادهم في أنحاء من كوردستان العراق وبالأخص كركوك، واستمر ذلك التقليد طيلة العهد العثماني وخلال الفترة المبكرة من الانتداب البريطاني على العراق. وفي الوقت الذي شكل فيه غالبية سكان كركوك من الكورد الطبقة الدنيا فيها، عمدت بريطانيا في عام 1926 الى تغيير لغة التعليم من التركية –لغة الصفوة الحاكمة على مدى قرون– الى الكوردية –لغة الغالبية–، وهو ما أدى الى توتر العلاقات بين الفئتين الرئيستين في كركوك. ولا يزال هناك من بين النخبة التركمانية ينتقد بريطانيا على تغير لغة التعليم في كركوك من التركية الى "لغة الخدم" على حد تعبير إحسان دوغرامجي الاربيلي –مؤسس جامعة بيلكند في أنقرة.

وفي ظل سياسة التعريب التي طبقتها الحكومات العراقية في كركوك، تعرض التركمان أيضا للترحيل الإجباري، وان كان بدرجة اقل من الكورد. كون الكثيرين منهم منخرطين في مختلف أجهزة الدولة العراقية[4].

وما يجدر ذكره هنا هو ان التركمان غير منظمين سياسياً، فهم مشتتين وموزعين طائفياً وسياسياً، وبشكل كبير، سنة وشيعة، وبين عدد كبير من الأحزاب السياسية يتعدى العشرة، وبين من يؤيد أنقرة ومن يؤيد الإدارة

الكوردية، ومن ينشط داخل الأحزاب الشيعية العراقية، ومن يقف موقف المحايد والمراقب للوضع طبقاً لمصالحه الشخصية. ويعتبر تركمان كركوك عموماً كركوك "تركمانية" الطابع والثقافة ويعتبرونها أرثا لهم، ويستندون في ذلك الى إحصاء 1957 الذي يشير الى تفوق نفوس من يعدون التركمانية لغتهم الأولى في كركوك المدينة حصراً، دون أقضيتها ذات الأغلبية الكوردية الواضحة، علماً بأن نفس الإحصاء يشير الى انه في نفس العام كان لا يزال في كركوك 1353 شخصاً من الذين ولدوا في تركيا –اغلبهم موظفين حكوميين–. مما له دلالاته الواضحة في حقيقة نفوسهم في مركز المحافظة.

وفي هذا السياق لا يجوز التقليل من أهمية الجبهة التركمانية، التي كانت لأنقرة اليد الطولى في تشكيلها لسببين حددهما هنري ج. باركي –الباحث الأمريكي المختص في شؤون السياسة الخارجية التركية–:

الأول: ان الجبهة التركمانية وقادتها نجحوا في الاستحواذ على إعجاب الكثير من الأتراك" اذ أصبح ينظر إليهم في تركيا يوماً بعد يوم على انهم يمثلون أقلية تركية في العراق تستحق العون. كما ان قادة الجبهة يدسون بأنفسهم في السياسة الداخلية التركية من خلال مطالبات شبيهة بمطالبات القبارصة الأتراك. ويرون في الفوضى القائمة حالياً في العراق أفضل فرصة ممكنة لدعم مطالباتهم وإظهار أنفسهم كأقلية عراقية كبيرة ومستقلة. وبهذا فان الجهة لا تختلف عن صاحب أي مشروع عراقي سياسي آخر. لهذا عندما أطلق الجيش الأمريكي حملة عسكرية في بلدة تلعفر، ذات الأغلبية التركمانية، ضد المسلحين المسيطرين عليها في أيلول 2004، أطلقت الجبهة التركمانية حملة إعلامية كبيرة في تركيا اتهمت فيها الولايات المتحدة بـ"ارتكاب مذابح وتطهير عرقي" ضد تركمان البلدة. وانهمكت وسائل الإعلام التركية وعلى نطاق واسع بتغطية أخبار وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، أرغمت حكومة اردوغان على تبني موقف متشدد من الولايات المتحدة. حتى ان وزير الخارجية التركي عبد الله گُل حذر من انه "اذا استمرت العملية العسكرية الأمريكية فسيتعين إعادة النظر في علاقات تركيا بواشنطن".

السبب الثاني للغموض المحيط بمدى تأثير الحكومة التركية على التركمان العراقيين، والعلاقة المبهمة بين الجيش التركي والجبهة التركمانية. ونتيجة لذلك، أصبح مدى قدرة الحكومة التركية على ممارسة سيطرة عملية فعالة على الجبهة التركمانية غير واضح، علماً ان الجبهة تعمل بالترادف مع القوات الخاصة التركية الموجودة في كوردستان العراق بعلم الولايات المتحدة، والعاملة بموجب وثيقة سياسية خاصة صادرة من مجلس الأمن القومي التركي عام 1996 وهي تخول رئيس هيئة الأركان العامة التركية سلطة تنسيق جميع نشاطات تركيا التي تتعلق بالعراق وكوردستان العراق، بما في ذلك القوات الخاصة. وتبعاً لذلك، أصبح لوزارة الخارجية التركية مندوبون معينون في مقر قيادة هيئة الأركان العامة التركية في سيلوبي على الحدود مع زاخو.

المبحث الثاني :تركيا والمواقف الداخلية والإقليمية والدولية من مسألة كركوك.

أولا : محافظة كركوك بعد نيسان 2003

كركوك، ثالث مدن العراق، مدينة يتألف سكانها من مزيج عرقي متعدد، كورد، تركمان، مسيحيين، عرب، وهي اليوم في حالة مخاض بشأن مستقبلها. تقع في جنوب كوردستان العراق، هذه المدينة العريقة بتاريخها والمشهورة بتنوعها والغنية بنفطها، كانت قد تعرضت لحملات حثيثة من "التعريب" من قبل الحكومات العراقية ولكنها اشتدت في ظل الحكومات البعثية. وبين السبعينات و2003 رحلت الحكومة العراقية منها ما بين 100,000 الى 300,000 كردي نهائياً، كما دمرت وأزالت 779 قرية وقصبة كوردية تابعة للمحافظة –وفق وثائق الحكومة العراقية–، في جهودها لتعريب المدينة. كما عمدت الى اقتطاع الاقضية والنواحي الكوردية والتركمانية التي لم تدمرها باقتطاعها وتوزيعها على حدود المحافظات المجاورة، بغية تسريع

عملية "تعريبها" وتغليب العنصر العربي فيها على حساب العنصرين الكوردي والتركماني مجتمعين. ومنذ سقوط نظام صدام في نيسان 2003 عاد إليها الألوف من الكورد والتركمان، ممن تركوا أماكنهم داخلياً، مطالبين بممتلكاتهم الضائعة او أقاموا في الجانب الشرقي من المدينة.

وأسفرت نتائج انتخابات كانون الأول 2005 عن فوز قائمة التآخي (الكوردستانية)، والتي ضمت عدداً من التركمان والمسيحيين والعرب، بأغلبية مقاعد مجلس محافظة كركوك[5]، وفضلاً عن ان تلك الانتخابات بينت ضمناً ما سيكون عليه مستقبل كركوك في المرحلة القادمة، فانها اظهرت وزن وحجم كل مكون من مكونات كركوك بالأرقام والإحصائيات الموثقة.

لقد حددت المادة (58) [6] من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية خارطة الطريق لحل مسألة كركوك وباقي المناطق المستقطعة من كوردستان، وحددت المادة نفسها الآليات اللازمة إتباعها في حل المسالة، ولم تنفذ المادة مطلقاً بسبب تنصل كل من رئيسي الوزراء أياد علاوي أولاً ثم إبراهيم الجعفري ثانياً من تعهداتهما والتزاماتهما تجاه حلفاءهما الحزبين الكورديين الكبيرين. ثم انتقلت المادة الى الدستور العراقي الدائم لعام 2005 تحت نص المادة 140[7]، وكانت قد شكلت لجنة برئاسة السيد حميد مجيد موسى، الشخصية السياسية العراقية المخضرمة، وتقرر تخصيص مبالغ قدرت بـ 200 مليون دولار لأغراض عمليات التطبيع والإحصاء والاستفتاء، لكن عدم تسلم اللجنة لأي مبلغ من المبالغ المذكورة، افشل مهمة موسى. وحين تشكلت حكومة المالكي وبدعم أساسي من الكورد، على أساس التزام المالكي بتطبيق المادة 140 من الدستور، جرى تشكيل لجنة جديدة برئاسة وزير العدل السيد هاشم الشبلي الذي اصدر اربع قرارات هامة في طريق تطبيق المادة 140، ولكن الضغوطات المختلفة التي تعرض لها الشبلي وعدم تجاوب حكومة المالكي معه أجرته على تقديم استقالته من رئاسة اللجنة، مما تسبب في توقف عملية التطبيع بأكملها في المدينة.

ان العلاقة "شبه طبيعية" بين كيان "الأمر الواقع" الكوردي وتركيا، والتي سادت طوال سنوات التسعينات وبداية القرن لم تستمر، بل دخلت مرحلة خطيرة في نيسان 2003، وهو تاريخ شن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق وتغير النظام فيه، اذ ادى خلط الأوراق الشديد، بعد سقوط بغداد، الى دخول العلاقات التركية–الكوردية (العراقية) مرحلة القطيعة مجدداً، وذلك بسبب دخول قوات البيشمركه لمدينة كركوك والموصل متجاهلين التحذيرات والتهديدات التركية بعدم الإقدام على ذلك. وقد زادّ تحقيق الكورد مزيد من المكاسب الدستورية في العراق من توتر تلك العلاقات، وصلت احياناً الى مرحلة خطيرة قريبة من نشوب حرب منع حدوثها تدخل الولايات المتحدة الامريكية وتحذيراتها لتركيا.

وتعد قضية كركوك حالياً من ابرز التحديات الداخلية التي تواجه قادة العراق السياسيين، اذ يطالب بها عدد من المجاميع العرقية: الكورد، التركمان، العرب. كما تشكل عقبة في توثيق العلاقات العراقية–التركية.

ثانياً: كركوك في الرؤية الكوردية (إقليم كوردستان العراق)

تكتسب مدينة كركوك قيمة عاطفية عليا بالنسبة للكورد، ليس للنفط فقط، انها رمز مظلوميتهم المستمرة منذ إخضاعهم للحكم العربي فور قرار البريطانيين تشكيل دولة باسم العراق في مطلع العشرينات من القرن العشرين. فقد نازع الشيخ محمود البريطانيين عليها، وشبهها أشهر زعيم كوردي في القرن العشرين الملا مصطفى البارزاني بـ"قلب كوردستان" واعلن بانها "ستظل كوردستانية حتى لو لم يبقى فيها كوردي واحد"، فيما سماها الرئيس العراقي الحالي جلال الطالباني بـ"قدس الكورد"، وحيثما يوجد كوردي، سواء في أي جزء من اجزاء كوردستان او في الشتات، فلديه القصة الكاملة لكركوك، والتي تحكي ما تعرض له "قلب بلادهم" و"قدسهم" لأقسى

عمليات التطهير العرقي والتهجير والتمييز وما سميّ بحملات الأنفال واقتطاع أجزاء منها والخراب والإهمال المتعمد، وهو بانتظار اليوم الذي تصبح كركوك فيها عاصمة كوردستان. فمثلاً اعتبر احمد تورك وهو، احد زعماء حزب المجتمع الديمقراطي –احد أهم أحزاب كورد تركيا– من "إن أي اعتداء تركي على كركوك سيعتبره كورد تركيا اعتداءً على تركيا". فهي تؤلف جزءاً مكملاً من الموروث الثقافي والتاريخي للشعب الكوردي –حسب تعبير إحدى الشخصيات الكوردية الرفيعة المستوى–. كما تعبر عن وحدة النضال والشعور القومي الكوردي في كل مكان.

وبالنسبة للقيادة الكوردستانية العراقية الحالية، لكركوك طابع كوردستاني، وهذا يعني انها جزء من المنطقة الجغرافية المسماة كوردستان، ولكنه لا يعني انها كوردية حصراً، فالتركيبة الديموغرافية لمنطقة كوردستان تشتمل على الاكراد، التركمان، الأشوريين، الكلدان، العرب...، وهذا ينطبق على كركوك أيضا. ويستندون في ذلك الى التاريخ الذي كتبه الأتراك بأنفسهم، اذ يشير قاموس الأعلام التركي لمؤلفه شمس الدين سامي، والذي يرجع الى اواخر القرن التاسع عشر، الى ان الكورد يشكلون ثلاث ارباع سكان كركوك ونواحيها، كما ان تقديرات لجنة الموصل الموفدة من عصبة الأمم الى ولاية الموصل لتقرير مصيرها ثبتت تفوق الكورد عددياً –وبنسبة كبيرة– على باقي اثنيات كركوك، وحتى إحصاء عام 1957 الحكومي يشير الى ان الكورد يشكلون أكثرية سكان محافظة كركوك.

ولا يطالب الكورد بضم كركوك قسراً ومباشرة الى إقليم كوردستان، بل يشيرون الى المادة 140 من الدستور العراقي الجديد والذي صوت عليه حوالي 80٪ من الشعب العراقي، وقد حددت تلك المادة الآلية القانونية لحل مسألة كركوك عبر مجموعة من الإجراءات تتضمن تطبيع الأوضاع فيها وصولاً الى اجراء استفتاء مع نهاية سنة 2007، يشارك فيه سكنة كركوك الأصليين يقررون فيها مصير المدينة. وتشير حالياً معظم التقديرات ان الكورد يشكلون

الغالبية الواضحة ويستحوذون على معظم المناصب الإدارية المهمة. وترى القيادة الكوردية بان في امكانها تحويل كركوك الى امثولة ناجحة لكل مدن العراق، بعد ان تقرر الانضمام الى إقليم كوردستان عبر الاستفتاء. ان الموقف الرسمي الكوردي يعتبر المادة 140 من الدستور العراقي بمثابة "خارطة الطريق بالنسبة لحل مسألة كركوك، واي تدخل بشؤون كركوك يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة العراقية وإقليم كوردستان" حسبما أعلن السيد فؤاد حسين – رئيس ديوان رئاسة إقليم كوردستان– ويعتبرون تنفيذ المادة 140 من الدستور و"رفع الظلم التاريخي الحاصل على كركوك والمناطق الأخرى شرطاً أساسيا في استمرار التحالف الكوردستاني في العملية السياسية" وهي التزام قانوني ودستوري أمام الحكومة العراقية، وتأجيلها او وضع العراقيل أمام تنفيذها غير مقبول بأي شكل من الأشكال" حسب نائب رئيس وزراء العراق السيد برهم صالح.

ثالثاً: كركوك في المنظور التركماني (الجبهة التركمانية)

على الرغم من ان ولاء ورأي أكثرية التركمان غير واضح من وضع كركوك النهائي، الا ان المنضوين من التركمان تحت لواء الجبهة التركمانية، أحزابا وأفرادا، يرفضون وينكرون بشدة اي توجه كوردي نحو ضم كركوك. بل ان كل جهدهم منصب على تشويه صورة كل ما هو كردي عبر سوق دعايات وتلفيق أخبار كاذبة تهدف في معظم الأحيان الى إثارة العرب وتركيا–على حد سواء– ضد الكورد في كركوك. وهي ما تزال حتى اليوم تسعى جاهدة الى خلق الشقاق بين مختلف الفئات في كركوك، بل هناك دلائل قوية على تجنيدها لمجموعات تتنكر بالزي الكوردي وتقوم بعمليات الشغب والسلب والنهب.

في ظل عدم وجود موقف "تركماني" موحد إزاء مستقبل ومصير كركوك، فان الجبهة التركمانية قدمت نفسها الممثل الشرعي الوحيد الناطق باسم التركمان، بل ان وسائل إعلامهم وقناتهم الفضائية تطلق على مسؤول الجبهة التركمانية لقب "قائد التركمان"، وبغض النظر عن عدم دقة ذلك الموقف،

فان موقفها يتلخص في جعل كركوك منطقة حكم ذاتي تركماني تحت سيطرة الجبهة، وبعيدة عن النفوذ الكوردي، تتحول في المستقبل الى نواة لكيان تركماني، تظهر خريطته في أدبياتهم، وهو عبارة عن شريط عريض من الأراضي يبدأ من تلعفر ويتضمن أجزاء كبيرة من الموصل وحتى مناطق من محافظة دهوك مروراً بمدينة اربيل، وينتهي بمناطق هامة من محافظتي ديالى وصلاح الدين ويتوسطه عاصمتهم محافظة كركوك.

إن عدم انسجام طموحات الجبهة التركمانية مع الواقع الفعلي على الأرض، يعود الى سعيها الى تحقيق اجندة اطراف اقليمية خارجية، وتفضيلها على المصالح العليا للتركمان في العراق وكوردستان العراق، بل ان الجبهة التركمانية تصبح في حالات كثيرة "اكثر تركية من تركيا نفسها" وتقحم نفسها في قضايا لا تعني التركمان مطلقاً مثل مسألة "حزب العمال الكوردستاني" اذ دست انفها اكثر من مرة في مسألة "دعم القادة الكورد في العراق لإرهاب مسلحي حزب العمال"، و تهديدها بضرورة إيقاف ذلك الدعم، والأجدر بها هنا كان الالتفاف الى المشاكل والمعاناة التي يعانيها التركمان وعلى رأسها الارهاب الذي يحصد يومياً ارواح العشرات من كافة مكونات الشعب العراقي بما فيهم التركمان، وكذلك البحث عن حلول عملية تعزز وحدة (شعب كركوك) بكافة مكوناته، تلك الوحدة التي غدت مهددة بحرب اهلية، كونها مستهدفة من جهات إستخبارية إقليمية ودولية في سبيل تحقيق اهدافها المعلنة وغير المعلنة على حساب مكونات كركوك المتعايشة لعشرات السنين. ولعل النتائج الهزيلة التي حصدتها الجبهة التركمانية في الانتخابات العامة وانتخابات مجالس المحافظات، والتي جرت في العراق في كانون الثاني 2005، رغم الدعم المادي والمعنوي الهائل لانقرة، تفسر مدى تحقيق الجبهة لأهدافها وتوقعاتها في تلك الانتخابات.

وما يجدر ذكره هنا هو ان خطاب الجبهة التركمانية يتسم بالازدواجية تجاه مكون أساسي وأصيل من مكونات كركوك وباقي مناطق تواجد

التركمان وهم الكورد، فهم يرفضون أي شكل من أشكال الاعتراف او حتى الحوار الجدي مع الكورد كقيادات ومؤسسات مستندة الى قواعد شعبية تشكل الأغلبية في معظم المناطق التي تعتبرها الجبهة تركمانية خالصة، وتتخندق الجبهة مع كل تكتل معادي للكورد وحقوقهم لأي سبب كان –داخلياً وإقليميا– وغالباً ما يكون على حساب مصالح التركمان أنفسهم في التعايش السلمي مع باقي مكونات كركوك، وهذا يفسر موقفها المتسم بالمحاباة تارة والمجاراة تارة، من مزاعم العرب المتطرفين والوافدين إليها زمن حكم البعث.

رابعاً: تركيا والتطورات المعاصرة في كركوك (نيسان 2003)

ترفض أنقرة رفضاً باتاً ترك كركوك "بنفطها لسيطرة الكورد" بل ان الحكومة التركية لم تتردد في مبتدأ العام 2003 في "تهديد الكورد العراقيين باجتياح إقليمهم –كوردستان– اذا ما حاولوا ضم كركوك إليه". ويرى الكثير من المراقبين بأن التعزيزات التركية على حدود إقليم كوردستان لا علاقة لها بعمليات مكافحة "ارهاب" حزب العمال الكوردستاني بقدر ما لها علاقة بكبح جماح كورد العراق المندفعين بشكل اكبر نحو مزيد من الطموحات والاستقلال. وفيما يخص كركوك فإن أنقرة تضغط اتجاه ان يكون للتركمان "كلمة" في تقرير مستقبل العراق مع الإمساك بزمام كركوك، ودعم مشروع إقامة حكم ذاتي تركماني. كما ويندرج استضافتها للكثير من المؤتمرات حول العراق وكركوك، في كل من أنقرة واستانبول[8]، ضمن جهودها في كبح دور الكورد المتزايد في رسم مستقبل العراق، فالملاحظ ان الدعوة لم توجه الى أي مسؤول كوردي في العراق وإقليم كوردستان –سواء بصورة رسمية أو شخصية– لحضور تلك المؤتمرات. وإذا كان لا بد من حضور كوردي فان الدعوة كانت توجه الى زعماء العشائر المعادين للقيادات الكوردية الحالية والذين تركوا العراق بعد نيسان 2003.

ورغم ان أنقرة أصيبت بإحباط شديد من الجبهة التركمانية -رهانها الخاسر- الى الانتخابات العراقية (30 كانون الثاني 2003) بسبب النتائج الهزيلة التي حققتها، إلا أنها لا تزال تقف بقوة وراء طروحات ومشاريع الجبهة التركمانية. رغم انها أعلنت مؤخراً بأنها "تأمل ان ترى الاستفتاء قد تأجل ان لم يركن على الرف تماماً، وترك كركوك تحت سيطرة الحكومة المركزية". وعليه فإن موقف الحكومة التركية حرج فيما يخص مسألة كركوك، فمن جهة أخذت "القضية التركمانية" بعداً جديداً وهاماً في رسم السياسة الخارجية والداخلية لأنقرة. فالأتراك ينظرون إلى "النزاع" في كوردستان العراق على انه علاقة غالب ومغلوب، وهو أمر يثير كثيراً من الحساسيات الداخلية التركية وتتيح إسباغ صفة غير شرعية على كورد العراق وحقوقهم المشروعة. فالعناصر المتشددة تعرض حكومة اردوغان لضغط شعبي شديد كي تتصرف بحزم وشدة. فمن جانب آخر ترسل أنقرة أحيانا إشارات ايجابية الى الزعيمين الكورديين، مسعود البارزاني وجلال الطالباني، بل كانت لها لقاءات منتظمة بها قبل نيسان 2003، سعياً الى إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة. وقد عبر عن هذا الموقف عبد الله كُل، عندما علق قائلاً "بأن الأعداء يلتقون فلماذا لا نلتقي نحن؟". بينما من جهة اخرى تتحدث أحياناً عن الزعيمين الكورديين ليس بأسميهما بل بصفتهما "زعماء عشائر" لإرضاء الشارع التركي الغاضب.

خامساً: الحكومات العراقية، ومواقف القوى السياسية العراقية

تشير الدراسات والأبحاث المختصة بدراسة الواقع الديموغرافي لكركوك بان سياسات الحكومات العراقية تجاه الكورد في ولاية الموصل عموماً، وفي مدينة كركوك خصوصاً، كانت مناقضة لتعهداتها لعصبة الأمم التي أقرت عائدية الولاية للعراق -شريطة تعهدات معينة- وفي جميع المجالات بما فيها مجالات التوظيف والتعليم واستخدام اللغة...، إلا أن اخطر جوانب خرق الحكومة العراقية لتلك التعهدات -وبشكل قاسي و صارخ- هي محاولات تغيير الواقع

القومي للسكان في مناطق مختلفة من مدن الموصل وأربيل وكركوك وحتى دهوك. وبالنسبة لكركوك -موضوع هذه الورقة- فقد اتخذت تلك السياسة صيغ مختلفة. فبعد اكتشاف النفط عام 1927 في كركوك والبدء باستخراجه في عام 1934، ترتب على ذلك حدوث تغييرات كبيرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاثني لسكان المدينة. لان الشركة عمدت الى استخدام أعداداً كبيرة من العمال والمستخدمين من خارج المدينة. نتج عن ذلك ظهور أحياء شبه مستقلة -إلى جانب القديمة- داخل المدينة خاصة بالأشوريين والأرمن والعرب وغيرهم، وكانت نسبة الكورد من العمال هي الأقل بين عمال ومستخدمي الشركة، واستمرت تلك النسبة بالهبوط لتصل ادني مستوياتها في نيسان 2003 حيث بلغ عددهم اقل من 40 شخصاً -وجميعهم شغلوا مهن بيسطة- من مجموع كادر شركة نفط كركوك البالغ اكثر من 30,000 موظف. والى جانب جلب العمال والموظفين والشرطة، جعلت الحكومة العراقية كركوك مقراً للفرقة الثانية من الجيش العراقي.

إلا أن الخطة الأكبر في سياسة تغير الواقع السكاني في كركوك في العراق خلال العهد الملكي كانت خطة توطين العشائر العربية في الحويجة في منتصف الثلاثينات، وتحت اسم (مشروع أراضي الوحدات الاستثمارية). إذ قامت حكومة رئيس الوزراء ياسين الهاشمي -بعد إن جلب الماء إليها من الزاب الصغير متعمداً عدم مرور القناة المحفور بالقرى الكوردية- بجلب حوالي 1000 عائلة بدوية الى السهول الواقعة عند أقدام جبل حمرين. وقد منحت عشيرة العبيد حوالي ألف كليو متر مربع، وقد تمكنوا عدد القرى التي عمروها حتى إحصاء عام 1957 (124) قرية. اما الجبور فقد خصص لهم 900 كيلو متر مربع ليعمروا بحلول عام 1957 (65) قرية. فضلاً عن مجموعات عشائرية عربية أخرى مثل البوحمدان والتكارتة والدوريين... .

تسارعت عمليات تغير الواقع القومي والديموغرافي لمدينة كركوك في العهد الجمهوري، وخصوصاً بعد تسلم البعثيين مقاليد السلطة اثر انقلاب تموز

1968، ففي 11 آذار 1970 تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي لكوردستان بين الحكومة العراقية و الزعيم الكردي مصطفى البارزاني وفيها اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للكورد مع تقديم ضمانات للكورد بالمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية وإجراء إحصاء حول نسبة القوميات المختلفة في مدينة كركوك إلا أن هذا الإحصاء لم ير النور. فالعملية الإحصائية كانت كفيلة –من وجهة نظر الكورد– بإظهار الهوية الكردية لمدينة كركوك نتيجة لقناعتهم بتفوقهم العددي في مدينة كركوك وضواحيها. تنصلت الحكومة العراقية من تعهداتها تجاه الكورد بعد ان أصبحت في موقع اقوى اثر ترسيخ رجالات البعث جذورهم في السلطة وكونوا تحالفات إقليمية ودولية، لذلك عمدت في مارس 1974 إلى إعلان الحكم الذاتي لكوردستان من جانب واحد دون موافقة الكورد الذين وصفوا الإعلان بأنه بعيد كل البعد عن اتفاقية سنة 1970 حيث لم يعتبر إعلان 1974 مدينة كركوك و خانقين و جبل سنجار من المناطق الواقعة ضمن مناطق الحكم الذاتي لكوردستان، كما لم تتحدث مطلقاً عن إحصاء السكان في كركوك، وقامت الحكومة العراقية بالإضافة إلى ذلك بإجراء تغيرات إدارية شاملة في مدينة كركوك كتغيير الحدود الإدارية للمدينة بشكل يضمن الغالبية العددية للعرب في كركوك، وأطلقت على المحافظة تسمية التأميم بدلاً من اسمها التاريخي العريق كركوك.

ولا مجال هنا لتقييم ووصف سياسة حزب البعث العربي نحو القومية الكوردية وكوردستان. ان تصريحاً لعلي حسن المجيد –خلال اجتماع له مع مسؤولي حزب البعث والامن والجيش في كركوك بتاريخ 15 نيسان 1989، يكفي لإعطاء صورة واضحة لتلك السياسات، اذ خاطب مجتمعيه ما نصه: "أود ان أتحدث عن نقطتين الاولى التعريب والثانية المناطق المشتركة بين الأراضي العربية ومنطقة الحكم الذاتي، المسألة التي انا بصددها هي مسألة كركوك. عندما قدمت الى هنا لم يزد عدد العرب والتركمان على 51٪ من

سكان كركوك. لعلمكم صرفت 60 مليون دينار حتى وصلنا الى الوضع الحالي. كل العرب الذين جلبناهم الى كركوك لم يوصلوا النسبة الى 60٪ لذلك منعت كورد كركوك والمناطق القريبة منها من العمل خارج مناطق الحكم الذاتي". وحقيقةً فان تصريح على حسن المجيد عبر عن السمة العامة التي سادت مناطق مختلفة من كوردستان العراق منذ ستينات القرن الماضي.

خلقت تلك السياسات الحكومية تعقيدات وصعوبات جمّة في أوضاع كركوك، بل أصبحت كركوك عقدة حقيقية في العلاقات العربية-الكوردية في العراق، وتحولت الى الجانب الأكثر تعقيداً في القضية الكوردية في العراق. فضلاً عن ضررها البالغ على تماسك النسيج الاجتماعي لشعب كركوك المتمثل بالروابط والوشائج والعلاقات بين مكونات كركوك نفسها من كورد وتركمان ومسيحيين وعرب كركوك (الأصلاء)...، التي تعايشت بسلام ولمئات السنين.

أعادت عملية إسقاط النظام العراقي في نيسان 2003 رسم خارطة القوى السياسية في العراق، وأحدثت تغيراً جذرياً في موازين القوى السياسية رأساً على عقب، واسفرت عن تغيير جذري في الوضع العراقي. اختفى رجالات البعث من الساحة السياسية، ودخلت الساحة أحزاب وفرقاء عبروا عن حقيقة تكوين العراق المذهبي والاثني، وظهر الى العلن البعد الحقيقي للخلافات السنية الشيعية، بل طُرح السؤال الصعب حول حقيقة الهوية العراقية، بل وجودها من عدمها؟

والى جانب ذلك وما ان تساقطت صور صدام المنتشرة من أقصى العراق الى أقصاه، حتى ظهرت الى العلن التناقضات الكبيرة والخطيرة التي خلقتها سياسات حزب البعث الخاطئة وفي مختلف الأوجه تجاه مكونات الشعب العراقي من غير العرب (السنة) -الذين شكلوا النخبة التقليدية الحاكمة للعراق منذ قيام الدولة في 1920-، وكان اقوى واسرع ردّ فعل شهدتهُ مختلف مدن ومناطق العراق -بعد ازالة الصور والتماثيل والرموز البعثية- هو استعادة الحقوق المسلوبة ورفع الظلم وبطريقة عفوية غير منظمة، وفي هذا السياق

يمكن الإشارة الى مدينة كركوك، والتي تحررت في نيسان 2003، اذ تدفق اليها المئات من سكانها المهجرين قسراً المناطق الشمالية والشرقية منها وسكنوا مخيمات مؤقتة تفتقر الى ابسط متطلبات الحياة، وما يجدر ذكره ان اغلب العائدين كانوا من مهجري التسعينات ومطلع الألفين.

إن سلطة الائتلاف المؤقتة، التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد، برئاسة پول بريمر، ومجلس الحكم الذي تألف من 25 شخصية قيادية وسياسية عراقية، كإجراء مؤقت لحين تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تمهد لإجراء انتخابات عامة في مدة أقصاها سنة، لم تفعل شيئاً يذكر فيما يخص مسألة كركوك. فپول بريمر، الجاهل بوضع العراق المعقد وتاريخه والحريص على تحقيق الأهداف التي رسمتها له ادارة بوش، وقف بشدة بوجه معظم تطلعات ومطالب الكورد بل انه لم يستوعب حتى إقليم كوردستان –الأمر الواقع– منذ 12 سنة. ولكن جهود السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني أسفرت عن تحقيق مكاسب هامة على صعيد تحقيق الطموحات الكوردية في العراق الجديد بشكل عام، وكان ابرز انجاز يحسب لهم في هذا المجال، بعد انتزاع الاعتراف بإقليم كوردستان، إدخال مادة الى قانون إدارة الدولة الانتقالي وهي المادة 58 والتي مررت الى الدستور العراقي الدائم تحت المادة 140 مجلس الحكم المحلي نفسه. وقد بدأت الحكومة العراقية مؤخرا بدفع تعويضات للعرب الراغبين بمغادرة المدينة.

– حكومة المالكي

ان الحكومة العراقية، برئاسة المالكي، تجدد في كل فرصة التزامها بتطبيق المادة، ولا ينكر قيامها بخطوات في هذا المجال وان كانت خجولة. وفي آخر زيارة له الى اربيل في صيف 2007، اعلن المالكي التزامه بتطبيق المادة 140 في موعدها المحدد. وللمالكي موقف مقبول من التدخل التركي في كركوك، وهو الموقف الذي اعلنه عند زيارته تركيا والتقائه باردوغان دون

نجدت سيزر، عندما رفض فتح ملف كركوك في تركيا كونه ملف عراقي داخلي عالجه العراقيون في الدستور الجديد الذي صوتوا عليه بكثافة. وبالنسبة لرئيس مجلس النواب محمود المشهداني فأنه يرى "من الضروري التأني والتريث في التعامل مع مسألة كركوك، وتطبيق المادة" ولكنه "يحترم رغبة وإرادة ابناء شعب كوردستان... كما يؤكد التزام البرلمان بتطبيق المواد الدستورية والقانونية". وله موقف رافض وحاسم تجاه تدخلات تركيا سواء في كركوك او في إقليم كوردستان، بل انه صرح امام البرلمان العراقي في رده على التهديدات التركية بدخول اقليم كوردستان في صيف 2007 "بان اليد التي تطال إقليم كوردستان العراق ستقطع"، ورغم كونه محسوباً على جبهة التوافق فأنه لا يلتقي وجبهته –التوافق– حول الموقف من كركوك والدور التركي.

– القوى البرلمانية العراقية

وتباينت مواقف القوى السياسية والأحزاب والمجموعات العراقية من مسألة كركوك حسب انتماءاتها القومية وخلفياتها الطائفية وأيدلوجياتها الحزبية ومصالحها وارتباطاتها الإقليمية والخارجية. ورغم ان الرقم 80٪ –نسبة المصوتين على الدستور بما فيه المادة 140– من المفترض ان يشكل أغلبية ساحقة في الموافقة على ما ورد في الدستور، ومؤشرعلى تأييد غالبية الكتل البرلمانية، المتمتعة بقواعد شعبية كبيرة، على تطبيق ما ورد في الدستور من قضايا حساسة وهامة مثل تحديد مصير محافظة كركوك، الا ان الواقع يشير إلى كون المسألة اكبر وأكثر تعقيدا من مجرد نجاح الاستفتاء على الدستور وبشكل ساحق. فحكومة اياد علاوي تنصلت من تعهداتها والتزاماتها تجاه حلفاءها الكورد، كما ان موقف حكومة الجعفري من تنفيذ المادة 58 من قانون ادارة الدولة الانتقالي، كان سبباً في الفيتو الكوردي على توليه منصب رئاسة الوزراء مجدداً في 2005، فالقوى المشاركة في صياغة ووضع والتصويت على الدستور هي نفسها التي تماطل وتمانع بشكل او آخر في تطبيق المادة 140 من الدستور.

وبشكل عام فان اغلب القوى العراقية غير متحمسة في تطبيق المادة المذكورة وكركوك هي السبب بشكل مؤكد، ويكمن ذلك في عدم وجود ردّ فعل عراقي حكومي وشعبي، عدا إقليم كوردستان، رافض ويردّ بالشكل المطلوب والمفترض على تدخلات تركيا المعلنة في الشأن العراقي المتمثل بمسألة كركوك. ويمكن لاي مراقب للاحداث ان يلاحظ ان دعوات تركيا لزياراتها شملت كافة القوى العراقية وبكافة اطيافها، عدا الكورد، سواء المشاركة في الحكومة والمشروع السياسي او المعارضين لها، وابتداءً من المجلس الأعلى ومنظمة بدر، وانتهاءً بهيئة علماء المسلمين. وتراوحت ضيافة تركيا لتلك القوى بين تنظيم مؤتمرات لدعم "المقاومة والجهاد" ضد المحتل والحفاظ على عراقية كركوك ووحدة البلد...، وبين ترتيب لقاءات سرية وعلنية بين تلك الجهات العراقية ومسؤلين كبار حكوميين وسياسين وعسكريين اتراك. ويمكن تقسيم خارطة القوى السياسية في العراق وتقسيمها حسب مواقفها من المادة 140 والتدخل التركي كما يلي:

أ-**الائتلاف العراقي الموحد**: ان اقوى مكونين في الائتلاف يؤيدان تطبيق المادة 140 وهما المجلس الأعلى وحزب الدعوة. الا ان احد اكبر مكونات الائتلاف وهي الكتلة الصدرية –(33) نائب– تعارض تطبيق المادة، وترى ان التوقيت غير مناسب، كما انها ترفض مغادرة العرب الوافدين ضمن خطط التعريب من كركوك الى مناطقهم الأصلية، وقد سبق وان ارسل مقتدى الصدر في نيسان 2005 المئات من افراد جيش المهدي بقصد خلق التوترات الطائفية، لافشال انتخابات كانون الثاني 2006. ولكن هناك مرونة طرأت على موقف الكتلة مؤخراً، خصوصاً بعد زيارة عدد من قياديها الى إقليم كوردستان والالتقاء بمسؤلين كورد هناك، مثل الناطق بأسم القائمة الصدرية بهاء الاعرجي، الذي دعا الكتل كافة الى "مراقبة تطبيق المادة الدستورية بدلاً من عرقلتها". ورغم محاولات تركيا جر هؤلاء الى موقف وخندق يقف بالضد من تطلعات الكورد في العراق عموماً وكركوك تحديداً، الا ان تحالفاتهم

ومصالحهم واهدافهم التكتيكية والإستراتيجية متوافقة أكثر مع الكورد، كما ان مشاريعهم في حكم العراق لن تنجح دون مشاركة الكورد الفعالة، فضلاً عن تحالفاته السابقة –ايام المعارضة– مع كبرى الاحزاب الكوردية، ويضاف الى كل ذلك الخلاف الطائفي والتاريخي الكبير بين النخبة الحاكمة التركية السنية وشيعة العراق. وفيما يبدو فأن زيارة الجعفري الشبه سرية الى تركيا في آذار 2006 ثم فشلها في تحقيق أي شئ، ثم زيارة عمار الحكيم اليها والتباحث حول كركوك، كانت محكومة بالفشل حتى قبل سفرهم الى أنقرة للأسباب السالف ذكرها. وهذا ما يفسر تراجع اندفاع تركيا نحو التقارب مع شيعة العراق سواء على المستوى الحكومي او على المستوى الأحزاب والمجموعات السياسية.

2- **القائمة العراقية:** رغم ان رئيس القائمة يحتفظ بعلاقات شخصية مع القيادة الكوردية، الا ان نواباً من قائمته لا يخفون مطلقاً عدائهم لأغلب القضايا التي تمس الكورد داخل البرلمان العراقي، فمثلاً ان النائب اسامة النجيفي يتهم في كل مناسبة الكورد بالقيام بالتطهير العرقي في الموصل وكركوك، ويستنكر على الأحزاب الكوردية حتى افتتاح مقراتها الحزبية في مدينة الموصل. كما ان النائب وائل عبد اللطيف يرى بان تطبيق المادة "مخالف للدستور وللقانون"، ويلحق ضرراً بالغاً بالعراق وأهل كركوك ويخدم الكورد فقط!!. "ومن شانه إخلاء كركوك من العرب". وفي المقابل فان شخصيات من القائمة مثل حميد مجيد موسى وصفية السهيل.. يؤيدون تطبيق المادة في موعدها. وبقدر تباين أراء هؤلاء حول كركوك وباقي القضايا الكوردية يتباين موقفهم من الدور التركي في مسألة، فالنجيفي، السابق ذكره، يضع التهديدات التركية وتدخلاتها في إطار "التزام تركيا تجاه جاره العراق" ومنع تمزقه، ويرى ضرورة استمرار التهديدات التركية.

3- **جبهة التوافق العراقية:** وهي اكبر كتلة برلمانية سنية، تضم ثلاثة حزاب سنية. يتسم موقف الجبهة عموماً بتقبل العملية السياسية برمتها على مضض،

وبالنسبة للمادة 140 فان المتحدث باسم الجبهة السيد سليم عبد الله اوضح موقف الجبهة قائلاً: "ان ترحيل العرب من كركوك امر غير مقبول مطلقاً.. بل ان الأمر سيخلق أزمة خطيرة ذات طابع قومي..."، وأضاف "ان لجنة التطبيع هي في الأساس مثار خلاف دستوري، لابد من انتهاء البحث في شأن هذه اللجنة، عن طريق إحداث التعديل على الدستور!...". وبالنسبة لموقفها من التدخل التركي، فان الجبهة ترى في تركيا عمقاً إستراتيجيا لسنة العراق، واحد مرجعياتهم. ولا تخفي تركيا حرصها "على مصالح سنة العراق وضمان مشاركتهم العادلة في حكم العراق"، وفيما يبدوا فان الجبهة راضية عن الدور التركي في القضايا العراقية بما فيها كركوك، فزيارة السيد طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية، على رأس وفد، ضم أفراد جبهته فقط، إلى تركيا في آب 2006، أظهرت ذلك، فقد أكد من أنقرة على "أهمية تركيا الكبيرة بالنسبة لقضايا سنة العراق" وحرصها على وحدة العراق أرضاً وشعباً، ولكن عموماً لا يمكن لتركيا ان تكون لها تاثير كبير على السنة العرب عموماً، فهم موزعون بين "القاعدة" التى لا تملك تركيا أي تأثير عليها وبين بقايا البعثيين المطاردين من كل صوب في العراق، ومن تبقى من فئة قليلة نسبياً تؤيد طارق الهاشمي وحلفاءه في التوافق، فولاءاتها موزعة، ولا يمكن اعتبارهم موالين لتركيا، حيث مرجعياتهم ليست أنقرة بل أمكنة أخرى.

4- **الجبهة العراقية للحوار الوطني**: ويتسم خطابها بالطرح القومي الشوفيني العربي، فرئيس الجبهة السيد صالح المطلق يرفض الدستور بمجمله، فكيف بالمادة 140، وقد دعا النائب عن جبهته محمد الدايني مجلس النواب العراقي الى: "الوقوف بحزم أمام كل المخططات الرامية الى تقسيم العراق" معتبراً تطبيق المادة "أزمة جديدة تضاف الى أزمات الشعب العراقي، اذ ستعمل على خلق فتنة على الصعيد القومي...".

5- **القوى التركمانية الإسلامية الشيعية**، كون هذه القوى تنتمي الى الطائفة الشيعية فانها في غالب الاحيان تدور في فلك الأحزاب الشيعية الكبرى،

ولكن لها موقفها المختلف من كركوك، فمثلا يدعو الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق الى "حل يقضي بجعل كركوك إقليماً بذاته، وفيدرالية غير ملحقة باي إقليم آخر. ويرى الحزب بان الوقت غير مناسب لتطبيق المادة 140 التي تحتاج تطبيقها الى مدة زمنية طويلة". ولا تحبذ هذه الاحزاب عموماً أي دور لتركيا في الشأن العراقي، كونها ضمن اطار القوى الشيعية الكبيرة.

6- **الجبهة التركمانية:** ترفض الجبهة بشكل قاطع أي حديث عن تقرير مصير كركوك عبر استفتاء، وتهدد دوماً بـ "حرب أهلية تشعل المنطقة، في حال إصرار الأكراد على إجراء استفتاء لتقرير مصير المدينة ..."، وحذر عاصف سرت تركمان، مسؤول العلاقات الخارجية في الجبهة التركمانية، الكورد من ان "صبر التركمان قد نفد، نتيجة حجم الإجحاف الذي يتعرضون له "لا تمر مناسبة وإلا ناشدت الجبهة تركيا التدخل "لإنقاذ أبناءها في العراق من الإبادة"، ووضع حدّ "لتكريد كركوك التركمانية" وطردّ "عصابات الأحزاب الكوردية"، وبفضل علاقات الجبهة المتشابكة –المعقدة– والكثيرة بالنخب العسكرية المتنفذة والشعبية في تركيا، وتمكنها من إثارة الرأي العام التركي لصالح مزاعمها حول كركوك، فأنها غالباً ما تجبر حكومة اردوغان على إطلاق تصريحات وتهديدات صريحة فيما يخص كركوك والكورد، توقعه أحيانا في مواقف محرجة أمامٍ الولايات المتحدة، حليفة تركيا الاقرب، والحكومة العراقية وأوربا، فمثلاً صرح أكثر من مرة بان بلاده "لن تقف مكتوفة الأيدي" اذا سيطر الكورد العراقيون على مدينة كركوك النفطية، دون ان يذكر طريقة الردّ والتصرف التركي، كما أعلن وزير خارجيته عبد الله كول ان أنقرة "لا تستطيع تجاهل مصلحة الأقلية التركمانية في شمال العراق، والتي تشكو من تعرضها للاضطهاد من جانب الأكراد".

7- **كتلة الفضيلة:** والتي خرجت مؤخراً من الائتلاف العراقي الموحد، ويعارض مرشد الكتلة المرجع الشيعي محمد اليعقوبي بشدة تطبيق المادة

140 من الدستور. وترى الكتلة في تطبيق المادة 140 امراً "لا يخرج عن كونه معالجة الخطأ بالخطأ" حسب وصف رئيس القائمة السيد حسن الشمري، ولكنها ترفض تدخل تركيا تحت أية مسمى في أي شأن عراقي.

8- **التجمعات والهيئات والعشائر والأحزاب القومية العربية في العراق وكركوك:** وأبرزها هيئة علماء المسلمين، بأجنحتها المسلحة، وهي لم تتوان في اصدار فتاوي ضد الكورد في كركوك، كما نشطت في تعبئة عرب كركوك وتركمانها للتحالف ضد الكورد، وهي ناشطة ايضاً في المحيط العربي السني للعراق، اذ تحظى بدعم مالي كبير من السعودية وقطر، كما تحظى الهيئة بدعم سوريا فضلاً عن تركيا. وبالنسبة للقوى العربية الناشطة في كركوك، فتعد "التجمع العربي الجمهوري" و"المجلس الاستشاري العربي" برئاسة الشيخ عبد الرحمن منشد العاصي ابرزها، والتي لا تساوم على "عروبة وعراقية كركوك"، ودخلت في تحالفات آنية مع الجبهة التركمانية، رغم ان اجندتهما ونظرتهما حول كركوك مختلفة كلياً، ولا يلتقيان سوي في عدائهما ورفضهما لأي تحرك كوردي نحو كركوك. ونقلت صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية عن شيخ إحدى العشائر العربية السنية في المحافظة، ويدعى عبدالرحمن العبيدي قوله "لن نغادر، ولن نسمح لأي أحد بأخذ كركوك. نحن جاهزون للقتال". وقد لبى العديد من الشخصيات العشائرية والمنضوية ضمن هذا التيار دعوات لزيارة تركيا على شكل وفود، من بينهم حارث الضاري رئيس الهيئة فضلاً عن ممثلي العرب والتركمان في مجلس محافظة كركوك، وأعلنوا من هناك "رفض ومقاومة كافة المخططات الانفصالية تجاه كركوك".

9- **الأحزاب الكوردستانية والرئاسات الثلاث (الإقليم والحكومة والبرلمان):** يكاد لا يختلف اثنان في إقليم كوردستان من الكورد في على انها المرة الأخيرة التى وافقوا على تاجيل البت بمصير كركوك، ويشكون دوماً التنصل المتواصل للحكومات العراقية من تعهدات وعود سبق ان اعطتها وهي في

موقف ضعف، ومنذ تأسيس الدولة العراقية في مطلع القرن العشرين. وقد يخاطر أي سياسي بمستقبله في حال قبوله مساومة تفضي الى تاجيل تلك المادة لأسباب سياسية وليست فنية، ونقلت صحيفة "لوس إنجلس تايمز" عن عضو مجلس بلدية كركوك ريبوار فائق الطالباني في هذا الصدد :"إن الأكراد لم يعودوا يملكون مزيداً من الصبر. إنهم يقولون للحكومة الكردية: إذا لم تكوني قادرة على استرجاع حقوقنا، فسنفعل ذلك بأنفسنا". وتتفق الرئاسات الثلاث في كوردستان بشكل تام على رفض أي تأجيل او تعديل على المادة 140 من الدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب العراقي بأغلبية ساحقة، ويعتبرون "الالتزام بذلك الدستور، بما فيه تطبيق المادة 140، الضمانة الوحيدة لبقاء العراق موحداً". وفيما يخص التدخل التركي والتهديدات التركية فإنها مرفوضة بشكل تام رسمياً وشعبياً وسياسياً، وقد علق السيد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كوردستان، في إحدى المناسبات على ذلك قائلاً بان " التهديدات التركية ليست لها اية قيمة عندنا". ولمح في مناسبة أخرى الى توجيه تهديد لتركيا قائلاً "في حال تدخلت تركيا في كركوك لدعم بضعة الاف من التركمان فإننا سنتحرك لدعم 30 مليون كوردي في تركيا".

وبالمحصلة، فيما عدا الجبهة التركمانية، فانه ليس لانقرة حظوظ كبيرة في التعويل على القوى العراقية المؤثرة، بقصد احداث تأثير كبير في مواقفها بقصد التأثير في مستقبل كركوك.. فليس هناك حزب عراقي عربي سني او شيعي، يستطيع المخاطرة علناً في دعوة انقرة للتدخل في الشأن العراق بسبب كركوك او اية مسألة اخرى، ويمكن في هذا الاطار التذكير بالمعارضة الشعبية والرسمية التي أبداها العراقيون بمختلف اطيافهم وتوجهاتهم، عندما تداولت فكرة مشاركة تركية في قوات التحالف في العراق بناء على اقتراح أمريكي. كما لا يمكن لاية قوة سياسية عراقية ان تدخل في صفقة مع تركيا بشأن كركوك، فبالنسبة للسنة فان قضية الموصل ماثلة امامهم وهم يدركون جيداً ان الحلم التركي في استعادتها مستمر منذ معاهدة حزيران عام 1926. اما شيعة العراق

فان ارث حوالي اربعة قرون من التهميش في العراق خلال الفترة العثمانية بسبب الخلاف المذهبي ليس هيناً، فضلاً عن مواقف تركيا المعروفة من سياسة صدام تجاههم طوال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ولا يحتاج موقف الاطراف الكوردية المؤثرة في العراق الى أي تعليق هنا.

سادساً: الولايات المتحدة الأمريكية

ان توجس أنقرة من المخططات الأمريكية في العراق سابق على التوتر الحالي الذي يشوب علاقاتهما. بل يعود الى توابع حرب الخليج الاولى عندما نتج عن اقامة منطقة ملاذ آمن في شمال العراق ونشوء كيان كوردي ذات حكم ذاتي. لكن الحرب في العراق عمقت المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في تركيا، بعد ان شهدت العلاقات الأمريكية التركية تذبذباً، صعودا وهبوطا، طوال التسعينات، حسب الدور الذي لعبه العراق في هذه العلاقة في الغالب. ويذهب اغلب المحللين المختصين في العلاقات التركية-الأمريكية الى اعتبار "تشعبات وتبعات الحرب الأمريكية في العراق" هو السبب الاساسي في تردي العلاقات الأمريكية-التركية الي الحد الذي نشهده اليوم. ولكي يفهم ذلك فان العودة الى شئ من التاريخ حاجة ملحة.

- الولايات المتحدة والتجاذب التركي- الكوردي (العراقي)

ان وجهة النظر التركية، حول ملف العراق، تأسست على عدم ثقة عميقة من أفعال الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك البلد، لقد ضاعف منها فشل الدبلوماسية التي سبقت حرب الولايات المتحدة الأمريكية والعراق (نيسان 2003) فقبيل الحرب وعدت الحكومة التركية الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح لها بفتح جبهة ثانية في الشمال، لكنها لم تف بوعدها عندما جوبهت بمعارضة داخلية قوية ترجمت الى تصويت البرلمان التركي برفض

منح تفويض لحكومة اردوغان بالسماح بنشر قوات أمريكية في الجبهة الشمالية للعراق عبر تركيا في الأول من آذار العام 2003. علماً ان الاتفاق الذي تم التفاوض بشانه كان يسمح لقوة عسكرية تركية كبيرة بدخول كوردستان العراق بعد القوات الأمريكية مباشرة. وقد عجل رفض البرلمان بحدوث ازمة في العلاقات التركية الأمريكية، حتى ان بول وولفوويتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي، انتقد عبر شبكة *CNN TURK* المؤسسة العسكرية التركية "لانها لم توفر زعامة للقضية ولم تحاول عرقلة هذا الاجراء –ويقصد عملية التصويت في البرلمان–"، بل ان الصحافة الأمريكية غدت تتساءل حول طبيعة التحالف التركي–الأمريكي الذي يعود الى بداية الحرب الباردة، وذلك على خلفية التباينات بين الطرفين بشان السياسة الأمريكية في العراق. ومن الجهة الاخرى فان الوهج الذي خلقه كلنتون في تركيا مع زيارته لها في العام 1999 وحرص إدارته في ان تقدم للاتراك عبدالله اوجلان، زعيم حزب العمال الكورستاني، على طبق من فضة، قد انطفأ واختفى بين ليلة وضحاها من الصحافة التركية، بل ذهبت تلك الصحافة الى نقل إجماع الشعب التركي على ابداء المخاوف من عزم الولايات المتحدة اقامة دولة كوردية مستقلة في العراق مكافأة للكورد العراقيين لما قدموه من عون في الحرب على العراق.

ان الكثير من النخب التركية، سياسيين وعسكريين، والشعب التركي عامة، يكاد يكونوا مقتنعين بان الولايات المتحدة تسعى الى معاقبة أنقرة لرفضها السماح بنشر قوات الأمريكية في العراق عبر التصويت في البرلمان. وفي رأيهم فان هذا الرفض منح امتيازا للكورد العراقيين وذلك بإتاحة الفرصة لها لتبرهن دعمها لسياسة ادارة بوش في العراق. ولذلك جاء اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على الكورد على حساب تركيا. وحقيقة ان اعتماد القوات الأمريكية في العراق على وحدات من الپيشمەرگە الكوردية ومساعدتها في المحافظة على النظام ومحاربة المتمردين زاد من حدة إدراك الأتراك ان الكورد أصبحوا الآن

أقوى وأكثر أهمية منهم، في العراق على الأقل، وهو ما جعل بعضهم يتساءل، باستغراب وسخرية، أمثال الصحفي التركي اورهان محمد قائلاً: "لماذا تفضل الولايات المتحدة الأمريكية قبيلة او قبيلتين في شمال العراق على دولة مثل العراق؟"، والبعض الآخر يندم على قرار البرلمان التركي في اذار 2003 وعلى رأسهم اردوغان الذي رأي في رفض البرلمان التركي مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، "جعل تركيا ان لا يكون لها وزن في الشأن العراقي في ظل احتكار امريكي لهذا الملف".

وبالمحصلة فان تركيا ترى ان الولايات المتحدة "تلزم جانب الكورد" لمساعدتهم لهم في الحرب على العراق. وكردّ للجميل، فانه من غير المحتمل ان تتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن فيدرالية كوردستان التي تركت للعراقيين تحديد تفاصيلها، بما فيها نوعها ودرجة استقلاليتها وحدودها. وهو ما تخافه تركيا عموماً،على وجه الخصوص هي مسألة كركوك.

عموماً فإن تركيا بحثت مسألة كركوك قبل حدوث الحرب على العراق، وتحديدا في الاجتماع الثلاثي الذي استضافته أنقرة في شباط 2003 بين المنسق الأمريكي للمعارضة العراقية، زالماي خليل زاد، ومسؤولين اتراك رفيعين وكل من السيدين جلال الطالباني ونيجيرفان البارزاني. وقد وجه المنسق الأمريكي الى الاجتماع رسالة الى كل من الاتراك والكورد مفادها: "ابتعدوا عن كركوك والنفط". ونقل عنه ايضاً اتفاقه مع الاتراك على عبور الحدود مع العراق لكن دون التحرك نحو دخول اية مدينة. وقوله للزعيمين الكورديين "انه يتعين على الكورد ابعاد قواتهم عن مدن مثل كركوك والموصل".

إن بدا الحرب والانهيار الدرامي للدولة العراقي بمؤسساتها العسكرية والمدنية، والانتصار الباهر للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، بغياب تركيا، قلب أوضاع العراق رأساً على عقب، وخلط الكثير من الأوراق والخطط. ولعل ابرز حدث مّسَ الأتراك وجعلهم في حيرة وتوتر، إضافة إلى سقوط بغداد في نيسان 2003 هو دخول الكورد مدينتي كركوك والموصل كما

مرّ ذكره. هنا تداركت تركيا الضرر البالغ الذي أصاب علاقاتها العسكرية- اساساً- مع حليفها القوي الولايات المتحدة الأمريكية، فما كان أمامها الا العودة الى اسلوبها القديم-الجديد في تهديد الكورد العراقيين بإجراءات عسكرية اذا ما حاولوا دمج كركوك بكوردستان، من جهة، ومن الجهة الثانية مناشدة الولايات المتحدة بطرد القوات الكوردية من المدينتين.

وانعكست مظاهر التضرر الكبير في العلاقات التركية-الأمريكية حول الملف العراقي بسرعة حادثتين خطيرتين، الأولى في كركوك -حزيران 2003- ، عندما اعتقلت قوات المارينز افرادا من القوات الخاصة في كركوك بتهمة التحضير لعمليات تفجير واغتيال. والثانية في 4 تموز من العام نفسه عندما اعتقلت نفس القوات ضباطاً اتراك رفيعي الرتب في السليمانية بتهمة الإعداد لاغتيالات وغطت رؤوسهم باكياس على غرار معتقلي كوانتانامو وطافت بهم شوارع السليمانية. وبالإضافة الى الحادثتين المذكورتين فان المسؤولين الأتراك يرون في عدم استجابة الولايات المتحدة لطلبات تركيا الملحة بضرورة اتخاذ إجراء عسكري ضد قواعد حزب العمال الكوردستاني المزدهرة في كوردستان العراق، مؤشراً إضافيا على تغير السياسة الأمريكية تجاه تركيا، وبأنها "وسيلة أخرى تعاقب بها الولايات المتحدة تركيا لرفضها السابق السماح لقواتها باستخدام الأراضي التركية لدخول العراق".

وبتحقيق الكورد لمزيد من المكاسب في العراق عبر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والدستور الدائم والاعتراف بإقليم كوردستان كياناً ذا شخصية قانونية، ومع تسنم الكورد لمناصب حساسة ورفيعة في بغداد...، شهدت العلاقات الأمريكية-الكوردية بروز تطور خطير، تمثل في دأب كبار المسؤولين الأمريكيين، عسكريين ومدنيين، القيام بزيارات منتظمة وعديدة الى كوردستان للقاء كبار المسؤولين الكورد الحكوميين هناك، امثال كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية، وكبار القادة العسكريين أمثال ريتشارد ارميتاج وجورج كايسي وآخرين.

أمام هذا الزخم في التطور المطرد للعلاقات الأمريكية-الكوردية، اصبح الدور التركي في انحسار واضح، بل كاد يفقد تاثيره الضعيف اصلاً في الشأن العراقي عموماً، والشأن الكوردي خصوصاً -بما فيه مسألة كركوك-. فلم تفلح دعمها المالي والمعنوي وحتي العسكري لمجموعات تركمانية من كركوك في اعادة التاثير التركي الى الساحة الكوردستانية العراقية وبأية درجة. المهم هنا انها فشلت في إقناع الولايات المتحدة صياغة سياسة تراعي المصالح التركية في العراق، وبقي صدى مناشداتهم للولايات المتحدة بـ"منع كورد العراق من السيطرة على مدينة كركوك" يتكرر دون استجابة فعلية من الإدارة الأمريكية. ويمكن في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، ذكر جانباً مما دار من حديث بوش واردوغان، الذين التقيا على هامش قمة حلف الاطلسي في أنقرة 2004/6/28، والذي تركز على الملف العراقي ومسألة كركوك تحديداً اذ رد بوش على مناشدة اردوغان بـ"منع كورد العراق من السيطرة على كركوك" بانه يتفهم مخاوف تركيا ولكن مسألة كركوك متعلقة بتطوير العملية السياسية الداخلية للعراق. كما ان مسألة كركوك شكلت جانباً محوري في اللقاءات والزيارات المتكررة والمتبادلة بين المسؤولين الأتراك والأمريكين وعلى ارفع المستويات، ولكن الرد الأمريكي يكون في كل مرة كالآتي: "ان مستقبل كركوك امر يحدده العراقيون... وانه من الطبيعي ان يكون للولايات المتحدة وتركيا وغيرها من الدول بعض الآراء الخاصة" حسب تعبير السفير الأمريكي لدى أنقرة.

عليه وبحسب الخبراء والمختصين فان الولايات المتحدة في مأزق، فمن جهة يعتبر الكورد في العراق الجديد، الحليف الأكثر ثقة للولايات المتحدة الأمريكية من بين المجموعات العراقية المتناحرة والتيارات السياسية المؤثرة، وبحسب ستيفن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، فان "الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد ان تخلط الأوراق في شمال العراق"، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، وحسب تعبير كوك، فان "لدينا ما يكفي من الناس ممن يطلقون النار علينا".

ومن الجانب الآخر لا ترغب واشنطن ان تتوتر علاقاتها، الفاترة أصلاً، مع أنقرة، حليف الولايات المتحدة التقليدي في المنطقة. كما ان التضخيم من حجم التوترات القائمة بين الولايات المتحدة وتركيا ليس دقيقاً، فما زالت علاقات الطرفين العسكرية تستند الى ارضية صلبة أرسيت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما ان الكثير من النخب السياسية في واشنطن وكذلك مراكز البحوث تحتفظ بعلاقات متينة بأنقرة وتعمل جاهدة باتجاه جعل الإدارة الأمريكية تقلل من اندفاعها في التقرب من الكورد، و"مجاملتهم" على حساب حليفها الأقرب والأقوى أنقرة، فمثلاً يوصي سونر كاغابتاي، من معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، الادارة الأمريكية بـ"تدخل قوي في كركوك باتجاه منع ترك الأمر كله للدستور العراقي ومكونات كركوك" وبـ"بوضع حدّ لتصرفات الاحزاب الكوردية في كركوك". كما ان تقرير بيكر-هاملتون شدد على أهمية دور تركيا في الملف العراقي، عندما اوصى التقرير بالأخذ بوجهة نظرتركي، ولو جزئياً، فيما يخص الاستفتاء في كركوك، عبر الدعوة الى تأجيل الاستفتاء وإقامة سلطة انتقالية لمدة 10 سنوات. كما أوصى التقرير بإتاحة الفرصة أمام تركيا للبحث والمشاركة في مستقبل العراق. ومن ذلك المنطلق قامت الولايات المتحدة بتعيين الجنرال المتقاعد، من القوة الجوية، جوزيف رالستون كمبعوث أمريكي خاص بقصد تخفيف التوتر مع كوردستان العراق، ومعالجة مسألة حزب العمال الكوردستاني المنتشرة قواعده في كوردستان العراق. ولكن رغم ذلك فان تركيا ترى بان الولايات المتحدة الأمريكية لا تضغط كفاية عل حكومة إقليم كوردستان العراق كما لم تقم بنشر قواتها على حدود إقليم كوردستان العراق.

عليه يمكن تلخيص سياسات الولايات المتحدة في كركوك بما يلي: "رفض مواجهة الكورد مباشرة في كركوك، ولعب دور "رفع اليد والتريث"، وبالمقابل فإنها لم تنحني لرغبات أنقرة، ورغم محاولات الأخيرة إقناع واشنطن باستخدام سلطتها في العراق لتأخير الاستفتاء المزمع إجراءه في كركوك نهاية العام 2007، ان لم يكن الغاءه، او توسيع التصويت عليه ليشمل جميع العراق وليس سكنة

كركوك فقط، بل ان ستيفن كوك السالف ذكره، يرى بان "الولايات المتحدة وتركيا على خلاف فيما يخص هذا الملف، والخبراء يقولون انه على واشنطن ان تتدخل وتركز أكثر في موضوع تصاعد العنف الطائفي في العراق".

ان عزوف الولايات المتحدة عن التدخل المباشر في ملف مدينة كركوك، التي لم تتجاوز خسائر الولايات المتحدة الأمريكية فيها 37 قتيل منذ نيسان 2003، لصالح أي طرف وترك الأمر للعراقيين ودستورهم الذي تقرر فيه حل المسألة عبر المادة 140، يلجم طموحات تركيا في مسألة كركوك، ويحجم تدخلاتها في حال استمرار الإدارة الأمريكية في موقفها المحايد من الخلافات التركية-الكوردية والمؤيد لتطبيق المادة المذكورة لغاية الانتهاء من عملية الاستفتاء في نهاية عام 2007. والى ذلك الحين فان حل وضع كركوك ليس سهلاً أبدا، بل ان احد أكثر المتفائلين بمستقبل كوردستان العراق وهو الدبلوماسي الأمريكي السابق، بيتر كالبريث، وصف كركوك في كتابه الجديد (نهاية العراق) بـ"القنبلة العرقية المغلقة" فيما وصفت صحيفة الكارديان البريطانية مسألة كركوك بـ"قصة الحرب التي لم تقع"، كما ان انسحاباً أمريكيا من العراق سيخلط الأوراق بشدة في كل العراق، وستأخذ كركوك وكوردستان النصيب الأكبر من تعقيدات تبعات الانسحاب الأمريكي.

سابعاً: الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

في ظل غياب شبه كامل عن الساحة العراقية بعد تفجير مقرها في بغداد العام 2003، فان دور الأمم المتحدة يقتصر على إصدار بيانات وتصريحات بصيغة توصيات وتحذيرات حول الوضع المتأزم في العراق. ومعظم تلك التوصيات تبقى بعيدة عن التنفيذ، وفيما يخص كركوك فانها حذرت في احدث تقرير لها نشرته وكالة رويترز للأنباء بان: "ازمة تلوح في الأفق بمدينة كركوك"، وبان "كركوك التي يوجد فيها واحد من اغني حقول النفط في العالم قد تصبح نقطة اشتعال إقليمية"، في إشارة الى التهديدات والتحذيرات التركية

حول مصير المدينة. كما ان المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة زالماي خليل زاد دعى الى إعطاء دور للأمم المتحدة في حل مسألة كركوك، ولكن لم يحدد تفاصيل ونوعية الدور، هل هو استشاري ام تنفيذي، الا انه جوبه بمعارضة قوية من الجانب الكوردي، في ظل ترحيب تركي. كما ان جهات عراقية تدعوا الى إشراك الأمم المتحدة في حل مسألة كركوك، ولكن الكورد ضد تدويل المسألة في منظمة كـ"الأمم المتحدة"، التي لايملكون فيها أي ممثل او تأثير، مقابل وجود تركي وعربي وايراني مؤثر يقف بقوة ضد أي إجراء قد يعطي زخماً متزايداً "للطموحات الكوردية" المتنامية في العراق.

ان إحالة المسألة الى الأمم المتحدة يشكل تراجعاً سياسياً بالنسبة لكورد على صعيد العراق، كما يشكل نكثاً للاتفاقيات التي عقدها التحالف الكوردستاني مع الاطراف الشيعية في الائتلاف الشيعي الموحد والذي بموجبه شكلت الحكومة الحالية، ويفرغ الدستور من معناه بل ويفتح الباب أمام تعديل الكثير من بنود الدستور العراقي الجديد والذي صوت عليه غالبية الشعب العراقي، خصوصاً تلك البنود التي جاءت لتلبي بعضاً مما ناضل الكورد من اجله ومنذ تأسيس الدولة العراقية في العشرينات من القرن الماضي، ويؤسس لمرحلة جديدة من عدم الثقة بين الكورد والدولة العراقية.

اما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فانه لا تستوعب فكرة "الاهتمام التركي المكثف" بقضية عراقية داخلية بحتة متعلقة بالكورد، خصوصاً وان الاتحاد نفسه لا يزال يضغط على تركيا لمنح كوردها ابسط حقوقهم، فكيف بتقبل فكرة تدخل تركيا في شأن كوردي عراقي. وهو ما يفسر عزوف تركيا عن إثارة مسألة كركوك بشكل مباشر أمام الاتحاد. قامت تركيا بدفع الجبهة التركمانية الى التحرك على الصعيد الاوروبي وقامت بوضع إمكاناتها الدبلوماسية والمالية الكبيرة في سبيل قيام الجبهة باقناع الاوروبيين بالتدخل في سبيل تعطيل المادة 140 من الدستور العراقي والتشويش على مجمل حقوق الكورد في العراق، وفي هذا السياق فان الجبهة التركمانية قامت بتنظيم

ندوة في عاصمة بلجيكا "بروكسل" حيث مقر البرلمان الأوروبي، حول كركوك، وعواقب تطبيق المادة 140 على التركمان ومستقبل العراق. وكان التحرك الكوردي المتمثل بمحاضرة السيد كمال فؤاد، نائب رئيس البرلمان الكوردستاني، في مقر البرلمان الأوربي، رداً على تحرك الجبهة التركمانية باتجاه أوروبا، وحقيقةً فان زيارة رئيس إقليم كوردستان السيد مسعود البارزاني الى البرلمان الأوروبي في صيف 2007، أوضحت الكثير من اللغط والتشويش حول مسألة كركوك للأوربيين. ان تدخلاً أوربيا لصالح دور تركي في مسألة كركوك امر مستبعد، وتركيا نفسها لا تنتظر ذلك. فهناك ما يكفي من المشاكل في ملف علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، ولا تريد تركيا ان يكون تدخلها في كركوك محطة جديدة من المشاكل في طريقها المليء بالمصاعب نحو الاتحاد الأوربي.

لقد تصدت عدد من المؤسسات ومراكز البحوث غير الحكومية المستقلة لموضوع كركوك، ولعل ابرز تلك المنظمات (مجموعة حل الأزمات الدولية-*International Crisis Group*)، والتي قدمت اولى تقاريرها حول كركوك في 8 نيسان 2004 تحت الرقم 26، وتقريها الثاني في حزيران 2006 تحت الرقم 56، ان ابرز ما في تقارير المنظمة هي توصياتها المرفوعة الى الجهات التي تراها المنظمة ذات صلة بموضوع كركوك، وهي الحكومة العراقية، حكومة إقليم كوردستان، تركيا، الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي. وتصب تلك التوصيات عموماً في اتجاه اعطاء الأمم المتحدة وتركيا كذلك كلمة مسموعة في تحديد مصير كركوك، وتشير الى اعطاء المدينة وضعاً خاصاً لا يرتبط بالمركز او إقليم كوردستان العراق، نظراً "للمشاكل الناجمة عن صراعات قد تنشب بين مكونات كركوك الاثنية" واعتبار تركيا ضم كركوك الى كوردستان خطاً احمر حسب رأي المنظمة. ان لهذه التقارير أثراً معيناً في اللغط الحاصل حول كركوك، كونها تأتي من جهات غير ربحية ومستقلة وسمعتها في الأوساط الغربية، بدليل استعانة تقرير بيكر-هاملتون بتوصيات المنظمة فيما يخص مستقبل "كركوك والدور

التركي". ولكن اثر التقرير يبقى محدوداً فلم ياتي التقرير بناء على طلب اية جهة، كما ان تقرير بيكر-هاملتون اهمل في اغلب نقاطه.

ويبقى دور الأمم المتحدة بجميع، هيئاتها، وكذلك باقي المنظمات والمؤسسات الدولية، استشارياً غير فعال في مسألة كركوك ما لم ترغب واشنطن ذلك، ويبقى للولايات المتحدة الأمريكية دور حاسم وخطير في تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، فالكل يبتعد عن تركيا، في الوقت الراهن على الأقل، بخصوص كركوك، بسبب معارضة الولايات المتحدة لمزيد من التعقيد في الوضع العراقي جراء تدخل الجوار المكثف في شؤون العراق.

ثامناً: الجوار العربي وإيران:

كان تحرك تركيا على الصعيد العربي فيما يخص العراق ومسألة كركوك، باتجاهين، الأول هي اللقاءات المباشرة خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولين أتراك وعرب من بلدان مختلفة، وفيما يبدو، فإن معظم الدول العربية، ماعدا سوريا وبدرجة أقل السعودية، تقف موقفاً محايداً من الملف العراقي وتعقيداته لذلك لا نتلمس تدخلاً وتحركاً عربياً مباشراً في تفاصيل المشهد العراقي فليس هناك سفارة أية دولة عربية في العراق، كما ان بعثة الجامعة العربية انسحبت. "مفضلة ترك الأمر كله للولايات المتحدة الأمريكية"، والابتعاد عن العراق و"وضعه المفخخ المعقد". وفيما يخص ملف كركوك، فليس هناك موقف عربي علني وخاص تجاهه، فالجامعة العربية تردد دائماً احترامها لخيارات الشعب العراقي، ودعم العملية السياسية في العراق. وقد أظهرت الجامعة العربية موقفها من قضية كركوك بشكل واضح في منتصف العام 2007، خلال استقبالها لوفد من الجبهة التركمانية الذي طلب لقاء أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، وتسليمه مناشدة من رئيس الجبهة سعد الدين أركيج لتدخل عربي في قضية كركوك، اذ لم يستقبل أمين عام الجامعة

الوفد التركماني بل كلف احد سفراء الجامعة وهو علي الجاروش الذي اكتفى بالاستماع الى ذلك الوفد في 26 تموز2007.

اما للتحرك التركي الثاني، فكان دفع الجبهة التركمانية باتجاه تحرك عربي، بعد تأمين الغطاء المادي لها، وقامت الجبهة بالفعل بالسفر الى مصر وقامت بنشاطات مختلفة هناك.لكن حملتها لم تحقق شيئاً، عدا تنظيمها لقاءات غير رسمية مع بعض الكتاب الصحفيين الموالين لنظام صدام أمثال مصطفى البكري وفهمي هويدي، كما نظمت ندوة حول "مظالم التركمان في كركوك" في جامعة الزقازيق.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فان موقفها غير معلن من الدور والتدخل التركي في كركوك، ولم تبد المملكة رفضاً صريحاً وجدياً ازاء تصريحات المسوؤلين الأتراك بشان مجمل القضايا العراقية، عدا مشاركتها تركيا في ابداء القلق من "تهميش السنة في العراق". كما ترى بان "مخاوف تركيا لها ما يبررها، لان قيام دولة كوردية في حدودها الجنوبية الشرقية يعني تجزئة الإقليم التركي وانضمام كوردستان تركيا الى الدولة الكوردية الجديدة" حسب تعبير صدقة فاضل رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي.

وفيما يخص سوريا، وعلى الرغم من ضعف الحركة الكوردية فيها، سواء من حيث العدد او التاثير السياسي، فان التطور المطرد للكيان الكوردي في المنطقة الواقعة على الحدود العراقية السورية، يشكل هاجسا قوياً لدى الحكومات السورية المتعاقبة، التي قررت التقرب أكثر من أنقرة التي تشاطرها ذات المخاطر. وقد تناولت زيارة الرئيس السوري لأنقرة، في 2006، الملف العراقي بشكل عام والتحدي الكوردي في كركوك تحديداً، اذ اعلن بشار الاسد من أنقرة "رفضه المطلق لانفصال كركوك وضمه لإقليم كوردستان".

ان جهود تركيا في جرّ العرب الى المواجهة وإبداء موقف ازاء "شأن عراقي داخلي معقد وهو كركوك" لم تحقق ما يستحق القلق. فانكفاء معظم الدول العربية على أوضاعها الداخلية ومشاكلها، فضلاً عن حرصها على عدم

"إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية" جعلها تلزم الصمت ازاء المناشدات التركية المتعددة والمختلفة الصيغ والأوجه. وفيما يبدوا فان تركيا نفسها غدت اقل اندفاعاً في "الاستنجاد" بالعرب للدفاع عن "وحدة التراب العراقي" من المحاولات الانفصالية.

وبالنسبة لإيران، فان تنافسها الإقليمي وخلافها الإيديولوجي والسياسي الكبير مع تركيا في المنطقة، وتقاطع مشاريعهما فيما يخص مستقبل العراق، لم يقفا دون اتفاقهما على "كبح التحدي الكوردي" القادم من شمال العراق. وكان التعاون التركي الإيراني الوثيق فيما يخص ملاحقة عناصر حزب العمال الكوردستاني الى داخل حدود العراق شكلاً من أشكال ذلك الاتفاق، بل ان تقارير صحفية غربية أشارت الى لقاءات إيرانية–تركية تمت، وعلى مستوى قادة عسكريين كبار، لمناقشة خطط عسكرية مشتركة داخل أراضي إقليم كوردستان العراق، في "حال حدوث تطورات مفاجئة".

خاتمة

على الصعيد الداخلي، في كركوك حيث الإدارة فيها بيد الأكثرية الكوردية من مجلس محافظتها، فانه يتوجب على الكورد كسب ثقة المجموعات الاثنية غير الكوردية في كركوك عملياً، تركماناً وعرباً ومسيحيين، فإطلاق التصريحات والشعارات سهل ولكن تطبيقها في الواقع صعب. ويمكن تحقيق ذلك عبر صَون حقوقهم ومصالحهم و ضمان تمثيلهم العادل في إدارة مدينتهم، ومنع وقوع الظلم عليهم، وبالتالي إشعارهم بأن مصالحهم هي مع اقليم كوردستان العراق، الأمن والديمقراطي الحُرّ والمتنوع اثنياً وسياسياً، وبأن الانضمام لكيان يحترم التنوع ألاثني والديني ويصون حقوق الإنسان وحقوق المرأة ، هو اضمن من استمرارهم في الارتباط بمركز لم يحقق لمدينتهم الغنية سوى الخراب طوال نصف قرن. ومركز لا يزال صراع الأصوليات الطائفية فيه على أشده، ويشهد حرب أهلية حقيقية تهدد المجموعات العرقية والدينية بالانقراض والإبادة، والعملية السياسية فيه مهددة بالانهيار الكلي. وفي هذا

الاطار فإن التصرفات والاعمال التي قام بها الكثير من المسؤولين الحزبيين المحسوبين على الكورد في كركوك أساءت الى صورة الكورد كثيراً في كركوك، وبررت اتهامات وحملات الجبهة التركمانية الباطلة ضد الكورد والإدارة الكوردية. بل ان اصطفاف الكثير من التركمان خلف الجبهة التركمانية والعرب خلف الأحزاب القومية المتطرفة وحتى المسيحيين خلف أحزاب وجهات تعادي الكورد...، جاء كرد فعل على تلك التصرفات وليس إيماناً منها ببرامج وأهداف تلك الاحزاب السالف ذكرها. ان اختيار عناصر مهنية وتكنوقراط لإدارة المناصب الإدارية وحتى الحزبية في كركوك يساهم بشكل كبير في كسب مكونات كركوك من غير الكورد، ويردع في الوقت نفسه محاولات الجبهة التركمانية في شق صف شعب كركوك وبث الفرقة بينهم، كما يساهم في تحجيم التدخل التركي بحجة "حماية التركمان من التهميش والاعتداء والمظلومية". ويتوجب على المسؤولين الكورد الاستمرار في سياسة "عدم الانجرار نحو فتنة اثنية" و"حرب اهلية" التي تروج لها الجبهة التركمانية وجهات إقليمية كتركيا، والعمل على تعزيز امن كركوك الجيد نسبياً. على الكورد الصبر والامتناع عن الردّ على الاستفزازات التي يتعرضون لها من الإرهاب المدعوم من جهات معروفة داخل كركوك من جهة والقادم من محيط العراق الإقليمي من جهة أخرى. ولان أمن كركوك واستقراره في مصلحة تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، فان عدم لجوء الكورد الى استفزاز المكونات الأخرى لكركوك ضرورة هامة، سواء عبر الإعلام او على الصعيد العملي عبر نشاطات وفعاليات تؤجج الحزازات القومية والعنصرية في تلك الأثنيات.

وبالنسبة للعامل التركي في مسألة كركوك وقضية حقوق التركمان في كوردستان العراق، فان على تركيا ان تضع امامها مجموعة من الحقائق، قبل أي حديث عن التهديد بالتدخل. ان طرحها المزدوج وخطابها السياسي المتسم بالتعالي والتهديد والحرب النفسية تجاه الكورد واقليم كوردستان العراق، ليس عملياً ولا يصلح لعالم اليوم، كما لا يصب في مصلحة شعوب العراق خصوصاً وشعوب منطقة الشرق الاوسط عموماً. كما انه يضعف وجهة

نظرها في طرح قضايا هي فعلاً مهمة ومصيرية بالنسبة لتركيا. فمن جهة تنادي بحرصها الشديد على "وحدة العراق ارضاً وشعباً"، ومرة تطالب بحقوق تركيا المشروعة في شمال العراق الذي هو "امانة في يد تركيا...ولن تفرط فيها من اجل الكورد". ومن جهة ثالثة تبدي قلقها العميق أزاء مصير التركمان من أي تهميش. علماً ان تلك الاقلية تعيش بسلام وحرية في مناطق تواجدهم داخل اقليم كوردستان العراق وكذلك في كركوك التي يتعرض فيها الكورد لهجمات ارهابية اكبر واكثر بكثير من تلك التي يتعرض لها التركمان. وفي هذا السياق فان حرصها الشديد على تمتع الاقلية التركمانية في العراق بكافة حقوقهم الثقافية والسياسية، وإنكارها على مواطنيها الكورد بملايينهم الـ" 25" التمتع حتى بحق التعلم بلغتهم الام، انما يفرغ طرحها من أي محتوى. ولن تجدي تركيا شيئاً من استغلالها وضع الجبهة التركمانية الضعيف، تلك الجبهة التي أعلنت حرباً "دونكيشوتية" على كوردستان العراق "حكومةً وشعباً".

الهوامش

[1]) عملية توفير الراحة (OPC): اصدر مجلس الامن الدولي في مطلع نيسان عام 1991 القرار رقم 688 الخاص باقامة "ملاذ آمن" لعشرات الالاف من اللاجيئين الكورد الهاربين من هجوم صدام الى تركيا وايران، في الجنوب الشرقي من الحدود التركية العراقية داخل العراق، وتحديد خط العرض 36 شمالاً منطقة حظر جوي، ولغرض تنفيذ القرار الامني تم اطلاق عملية "توفير الراحة Provide Comfort Operation" تحت قيادة الولايات المتحدة لضمان عودة آمنة لاولئك اللاجئين، وما يجد ذكره ان العملية انبثقت من قاعدة انجرليك الجوية في تركيا.

[2]) لقد تدخلت تركيا عسكرياً لأكثر من مرة ضد الحركة التحررية الكوردية في العراق وبشكل مباشر، فكان موقفها من ثورة ايلول واضحاً عندما حشدت قوات ولم تتراجع الا بعد التحذير السوفيتي، وكذلك تجاهلت رسائل ونداءات مصطفى البارزانى في نهاية الستينييات بقصد الحوار ودعوات التوسط، وموقفها الداعم لاتفاقية 6 آذار 1976 المعادية للكورد وترك اللاجئين الكورد يواجهون الموت على يد النظام العراقي القمعي اثر نزوح عام 1975، الحملة العسكرية التركية بألفي جندي في مناطق زاخو 25-26-1983/5/27 ضد مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني، عمليات القصف الجوي داخل حدود كوردستان العراق في عام 1987 ضد مواقع حزب العمال الكوردستاني، زيارة وزير الخارجية التركي فاهت خليفة اوغلو المفاجئة لبغداد في تشرين الاول 1984في الوقت الذي كانت المحادثات جارية بين قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني وبغداد وتهديده للاخيرة بان أي تفاهم عراقي-كوردي قد يدفع تركيا الى اقفال خط النفط العراق الى ميناء جيهان التركي، والحدود بوجه العراق الذي كان في اوج حربه مع ايران. الموقف الغريب من حملات الابادة الجماعية لكورد العراق: (الانفال وحلبجة)، وانكارها لاي دور عراقي في حملات الابادة تلك.

[3]) الجبهة التركمانية العراقية: بعد جهود تركية رسمية وغير رسمية كبيرة، عقدت الجبهة التركمانية مؤتمرها الأول في أربيل بتاريخ 7 تشرين الأول 1997 برعاية تركية ووسط اهتمام اعلامي تركي كبير، مستغلة ظروف الاقتتال الداخلي

الكوردي–الكوردي ونفوذ تركيا القوي في اقليم كوردستان، وانضوت تحت لوائها في البداية كل من الحزب الوطني التركماني العراقي التي كانت آنذاك بقيادة مصطفى كمال يايجيلي وحزب توركمن إيلي بقيادة رياض صاري كهية وحركة المستقلين التركمان بقيادة كنعان شاكر عزيز آغالي. ثم شهدت انضمام احزاب وحركات وجمعيات سياسية وثقافية واجتماعية تركمانية اخرى إليها ومنها: الإتحاد الإسلامي لتركمان العراق، حركة الوفاء التركمانية، الحركة الإسلامية لتركمان العراق، حزب العدالة التركماني،نادي الإخاء التركماني– بغداد،مؤسسة توركمن إيلي للثقافة والتعاون، جمعية الثقافة والتعاون لأتراك العراق، إتحاد الجمعيات التركمانية في أوربا، المركز التركماني الكندي، جمعية توركمن إيلي للمثقفين، وللجبهة ممثليات في أمريكا وإنكلترا وألمانيا وسوريا وغيرها من البلدان العربية.

(4) بالاستناد إلى المذكرة المقدمة من محمد أمين زكي –المؤرخ ورجل الدولة العراقي– إلى الملك فيصل الأول والمؤرخة بتاريخ 20 كانون الأول 1930 فان الوثائق الرسمية العراقية والمتعلقة بمسألة التوظيف في كركوك تشير إلى أن نسبة الموظفين الكورد في لواء كركوك هي 24٪، التركمان 56,6٪، والعرب 20٪ والأقوام الأخرى 7,5. ورغم أن هذه النسبة قلت لصالح العرب تدريجياً ولكن ليس هناك مجال للمقارنة بين ما اتخذ من الإجراءات ضد الكورد بتلك المتخذة ضد التركمان، سواء على مستوى الإدارة والتوظيف او على مستوى التهجير والتميز العرقي، ومن جانب جميع الحكومات العراقية وان اشتدت وتسارعت في عهد البعث منذ 1968.

(5) حصل الكورد على نسبة تقارب 60٪ من مجمل اصوات محافظة كركوك، وطبقاً للاستحقاق الانتخابي المذكور، ذهبت مناصب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة ورئاسة البلدية الى قائمة التاخي. فيما توزعت مقاعد المجلس الـ (41) كالآتي: قائمة كركوك المتآخية (26) مقعد، العرب (التجمع الجمهوري) (8) مقاعد، الجبهة التركمانية (6) مقاعد، والحزب الاسلامي لتركمان العراق مقعد واحد.

(6) وتنص المادة (58) على ما يلي: (أ)– تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولا سيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات

العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك ، من خلال ترحيل ونفي الافراد من اماكن سكناهم ، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة ، وحرمان السكان من العمل ، ومن خلال تصحيح القومية. ولمعالجة هذا الظلم ، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية :

1. فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاماً مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة، بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضا عادلا.
2. بشأن الافراد الذين تم نقلهم الى مناطق و اراض معينة ، وعلى الحكومة البت في امرهم حسب المادة 10 من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان امكانية اعادة توطينهم ، اولضمان امكانية تلقي تعويضات من الدولة ، او امكانية تسلمهم لأراض جديدة من الدولة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، او امكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق .
3. بخصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشية اخرى لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن اقامتهم في الاقاليم والاراضي، على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والاراضي.
4. اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للاشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون اكراه او ضغط.

(ب)- لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الادارية و غيرها بغية تحقيق اهداف سياسية . على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالأجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد و بالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم

التوصيات . وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرمـوقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

(ج)- تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها ، ومن ضمنها كركوك ،الى حين استكمال الاجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب ان تتم هذة التسوية بشكل يتفق مع مباديء العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

[7] وفيما يلي نص المادة (140):

اولاً- تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية , بكل فقراتها .

ثانياً - المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية , والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية , تمتدوتستمر الى السلطة التنفيذية النتخبة بموجب هذا الدستور , على ان تنجز كاملة (التطبيع , الاحصاء , وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها , لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنه الفين وسبعة.

[8] نظمت الاوساط التركية منذ مطلع العام 2007 والى الآن اكثر من مؤتمر حول كركوك، وقد حظيت تلك المؤتمرات برعاية بالغة من الحكومة التركية وكذلك العسكر، ولعل اهم تلك المؤتمرات ذلك المنظم في انقرة في الربيع، اذ حظي بدعم مادي ودعائي معنوي كبير، وحرصت الاوساط التركية الحكومية الرفيعة – المدنية والعسكرية- على حظورها، فيما شاركت اغلب القوى العراقية السياسية فيه دون مشاركة كوردية رسمية من اقليم كوردستان او من داخل العراق فلم توجه الدعوة اليهم اصلاً.

المصادر الأساسية

تمت كتابة هذا المبحث بالاعتماد، وبشكل مكثف، على عدد من الكتب والأعمال المختصة بتركيا وكوردستان العراق، فضلاً عن أعداد مختلفة من الصحف والمواقع الإخبارية، وهي متاحة على الانترنيت. وهي مدرجة ادناه:

- **الكتب والبحوث**

- Henri J. Barkey, Turkey and Iraq: The Perils (and Prospects) of Proximity, Washington, 2004. via in the internet: http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr141.html
- Michael M.Gunter, The Kurds and The Future of Turkey, New York, 1996.
- Peter W. Galbraith, The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End, USA, 2006.
- Robert W. Olson, The Goat And the Butcher: Nationalism and State Formation in Kurdistan-Iraq Since the Iraqi War, California, 2005.

- محمد نور الدين محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات 1996 رياض الريس للكتب والنشر، بيروت–لندن، 1997.
- كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها: حكم التاريخ والضمير، السليمانية، 2004.
- جبار قادر، قضايا كوردية معاصرة: كركوك –الأنفال– الكورد وتركيا ، دار آراس للطباعة والنشر، اربيل، 2006.
- فالح عبد الجبار وهشام داود (اعداد وتحرير)، الاثنية والدولة: الاكراد في العراق وايران وتركيا، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت–بغداد، 2006.

- **المواقع الرسمية ومواقع الصحف التركية والعربية الالكترونية:**

- http://www.krg.org
- http://www.pukmedia.com
- http://www.peyamner.com
- http://www.todayszaman.com
- www.milliyet.com.tr

- http://www.turkishdailynews.com.tr/
- http://www.yeniozgurpolitika.org/
- http://www.ozgurgundem.net/galeri/?x=4
- http://www.daralhayat.com/
- http://www.washingtoninstitute.org

تركيا وإقليم كوردستان العراق الجارين الحائرين

"رؤية مستقبلية"

اولاً: تركيا وإقليم كوردستان العراق: من الشراكة الى الخصومة.

ثانيا: كوردستان العراق والخلافات الأمريكية-التركية.

ثالثاً: كوردستان العراق: كيف تكسب تركيا.

رابعاً: أين تكمن مصلحة تركيا: العراق المشتت أم كوردستان "ديمقراطي مزدهر وآمن مستقر".

خلاصة

اولاً: تركيا وإقليم كوردستان العراق: من الشراكة الى الخصومة

ان انبعاث القضية الكوردية في العراق بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام، منذ العقد الاخير من القرن العشرين، والتطورات الخطيرة التي مر بها العالم والشرق الأوسط في العقود الأخيرة، دفع العامل الكوردي الى واجهة السياسة الخارجية التركية، ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي تعاظم تأثير القضية الكوردية في توجهات تركيا وسياستها الاقليمية والغربية، بل ان القضية الكوردية اخذت تدريجياً مكان الاولوية بالنسبة للساسة الاتراك في رسم سياسات البلاد الخارجية بعد ان كانت الحرب الباردة والتهديد السوفيتي، الزائل مع مطلع التسعينات، يشغل تلك المكانة.

وكان من تداعيات حرب الخليج الثانية قيام كيان كوردي في شمال العراق يتمتع بحكم ذاتي وحماية دولية وغير خاضع للسلطة المركزية في بغداد، وقد وضع الواقع الجديد مجموعة من الحقائق أمام تركيا، جعلتها في مواجهة مصالح وخيارات صعبة، أهونها كان تبني سياسة تبقي على سلطة الحكم الذاتي القائم فعلاً في كوردستان، ولكن في حالة من الضعف تحول دون خلق دولة كوردية، وعلى درجة من القوة تكفي لتمكينها من منع حزب العمال الكوردستاني من الحصول على موطئ قدم قوي إلى الجنوب من الحدود التركية. وقد نتج عن ذلك تقارب تركي-كوردي (عراقي) وثيق، بلغ درجة التحالف، تدعم بفضله مركز إقليم كوردستان، رغم حرص تركيا على عدم خروج الأمور عن السيطرة. واستمرت العلاقات "الشبه طبيعية" بين كيان "الأمر الواقع" الكوردي وتركيا الى نيسان 2003، وهو تاريخ شن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق وتغير النظام فيه، وبسبب خلط الأوراق الشديد، بعد سقوط بغداد، دخلت العلاقات التركية-الكوردية (العراق) السياسية، دون الاقتصادية، مرحلة القطيعة مجدداً، وذلك بسبب دخول قوات البيشمەركه لمدينة كركوك والموصل متجاهلين التحذيرات والتهديدات التركية

بعدم الإقدام على ذلك، وامتناع القادة الكورد في إقليم كوردستان العراق التعاون عسكريا مجدداً مع القوات التركية في قتال حزب العمال الكوردستاني المتواجدة قواعده في المناطق الجبلية المحصنة من كوردستان العراق. وقد زادّ تحقيق الكورد مزيدٍ من المكاسب الدستورية في العراق من توتر تلك العلاقات، وصلت احياناً الى مرحلة خطيرة قريبة من نشوب حرب منع حدوثها بالدرجة الأولى تدخل وتحذيرات الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا.

ان المرحلة الحالية للعلاقات التركية–الكوردستانية (العراقية) غير واقعية وخطيرة، ولا يمكن التنبؤ بعواقبها، ولا تخدم أي من الطرفين، فليس بمقدور الكورد في العراق التفرج إزاء مخاوف وتصرفات تركيا الى ما لا نهاية، كما ان تركيا لا تستطيع الاستمرار في التعامل باستعلاء إزاء الواقع الكوردي بكل تعقيداته سواء في داخلها او خلف حدودها، فالشعبان جاران منذ عشرات السنين، ولا يستطيع أي منهما اختيار جيران جدد، بل الواقع يفرض البحث عن المشتركات بين الشعبين واقامة علاقات قائمة على أساس التعاون وتبادل المنافع.

ثانياً: كوردستان العراق والخلافات الأمريكية-التركية

يشكل موضوع السياسة الأمريكية إزاء العراق احد القضايا الخلافية الرئيسية في العلاقات التركية–الأمريكية، إذ يشعر الأتراك بأن مساندتهم غير المحدودة لسياسات الولايات المتحدة في العراق منذ التسعينيات من القرن الماضي لم يجلب لبلادهم سوى الخسائر الاقتصادية والسياسية. وفيما يخص الجزء السياسي من خسائرهم فان سياسة الولايات المتحدة (الكوردية) تحتل المرتبة الأولى. فكوردستان "الأمر الواقع" خلق تهديداً جدياً لوحدة تركيا أرضاً وشعباً، وتعاظم التهديد، حسب وجهة النظر التركية، بعد حرب العراق الأخيرة (نيسان 2003)، لتتسع معها هوة الخلاف بين الحليفين المقربين، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن اغلب المراقبين السياسيين

يرون بأن ذلك الخلاف قابل للتوفيق في المدى المتوسط، لان حالات مشابهة من الاختلاف والابتعاد سبق وان اعترضت العلاقات بين الطرفين (أزمة الصواريخ الكوبية، أزمة قبرص في الستينيات من القرن الماضي...) ولم تستمر فترة طويلة، فحاجة البلدين احدهما للآخر، كانت أقوى بحيث أجبرت الطرفين الى العودة الى سياسة التحالف والتعاون الوثيق مجددا. لذلك يتوقع الكثير من المختصين في شؤون السياسة الخارجية التركية ان تكون الخلافات التركية الأمريكية حول الموضوع الكوردي العراقي قابلة للتوفيق في المدى المتوسط، بشكلٍ يؤثر سلباً على مستقبل الكيان الكوردي الفتي في العراق.

لا شك إن مكاسب الكورد لم تكن قلية جراء إنهاء إدارة بوش لنظام البعث في بغداد، بداءً بانتزاع الاعتراف بإقليم كوردستان العراق الفيدرالي، وانتهاءً بعودة مرتقبة لمناطق كوردستان المستقطعة بما فيها كركوك الى حدود الإقليم، ولكن لا احد يستطيع أن ينكر بأن وجود الولايات المتحدة في العراق ضمان بعدم انهيار العراق وجعله عرضة لتدخل دول الجوار وعلى رأسها تركيا التي تراقب بقلق بالغ "الطموحات الكوردية الانفصالية". ان على الساسة الكورد أن يدركوا بأن الخلافات التركية-الأمريكية قابلة للتوفيق على المدى المتوسط، فعجز إدارة بوش في وضع حد للتدهور السياسي والأمني في العراق، واستمرار الضغوطات على البيت الابيض نفسه في واشنطن من قبل الكونكرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيين المتحمسين للانسحاب من العراق، واعطاء حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة والعراق، وخصوصاً تركيا دوراً هاماً في اعادة الاستقرار في العراق، بالشكل الذي يشكل تهديداً جدياً على مستقبل اقليم كوردستان العراق. ولا يستبعد ان تجرها الادارة الحالية الى حوار حول العراق اكثر عمقاً وشمولاً من الخطوات التي اتخذتها الى الآن والمتعلقة بتعينها الجنرال المتقاعد جوزيف رالنسون، قائد قوات الناتو السابق، مبعوثاً خاصاً لحل مشكلة تواجد قواعد حزب العمال

الكوردستاني في كوردستان العراق، وقد توسع تلك الادارة مهام مبعوثها السالف ذكره لتشمل ترتيبات الوضع في كوردستان العراق بما فيها مسألة كركوك، او تقوم بتعين منسق جديد خاص بمسالة كركوك. ومهما يكون دخول تركيا كطرف في المعادلة العراقية، فسيكون جهدها منصباً على العمل بشكل معاكس لطموحات وخطط الكورد في العراق. والامر ليس مستبعداً اذا كانت الادارة الامريكية قد سبق لها وان اشركت خصمها ايران في حوار "بشأن الوضع العراقي المعقد". وعلى الكورد ان لا يستسلموا كلياً بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه حزب العمال الكوردستاني، فمصالحها قد تملي عليها الأن استغلال سياسة كوردستان العراق تجاه حزب العمال الكوردستاني، خصوصاً مع ظهور الجناح الكوردي الايراني لذلك الحزب، وتمنع تركيا من التدخل لتغير تلك السياسة بالقوة، كجزء من المواجهة مع ايران.

عليه فإن الساسة الكورد امام مسؤولية تاريخية كبرى بالنسبة لمستقبل كوردستان العراق والمصالح القومية العليا لشعب كوردستان العراق، فالفرصة التاريخة السانحة امامهم قد لا تتكرر مرة اخرى، فلم يسبق ان كان العراق بالضعف الذي هو عليه حالياً، والكورد فيه اصحاب كلمة وقرار، وفي الوقت الذي هم متحالفين مع القوة العظمى الاكبر في العالم وهي الولايات المتحدة، وهي سابقة في التاريخ الكوردي ان تسير مصالح الكورد والولايات المتحدة الامريكية جنباً الى جنب. يجب على السياسيين الكورد استغلال تحالفهم وثقلهم الحالي الى ابعد الحدود في تحقيق اقصى ما يمكن من الطموحات الكوردية في العراق وعلى رأسها حسم مسألة كركوك، فالوقت ليس في صالح الكورد والولايات المتحدة ليست باقية في العراق الى ما لا نهاية، كما ان الحكومة العراقية الحالية لن تبقى بالضعف الموجود عليها حالياً الى الابد، وقد يخسر الكورد ايضاً بعض ثقلهم وتاثيرهم في حال توافق العرب شيعة وسنة على حكم العراق. وعلى الكورد ان يدركوا بأن تحالفهم قد يكون قصيرالاجل مع الولايات المتحدة، وان يتعاملوا بحذر مع ذلك التحالف، فمهما

يكون دور الكورد الحالي في العراق كبيراً، فانهم سيبقون عنصراً لا يقارن بأهمية تركيا الجيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.

دفع الكورد تضحيات كبرى جراء تحالفهم مع الولايات المتحدة الامريكية، سواء باخذ نصيبهم من التفجيرات الانتحارية، او تحامل الشعوب المجاورة، سواء اكانوا عرباً او اتراكاً او فرساً، ولا احد يستطيع ان انكار تضرر علاقات الكورد التاريخية مع شعوب المنطقة جراء مساعدتهم الولايات المتحدة في احتلال العراق، عليه فان تذكير المسؤولين الأمريكيين بذلك، تعتبر وسيلة اخرى من اجل استعادة الحقوق المسلوبة ورفع الظلم المتراكم منذ نشأة الدولة العراقية، فالمسؤولين الامريكين ليسوا على دراية كاملة بـ"قصة الكورد في العراق"، واغلبهم يجهل طبيعة المشكلة الكوردية في العراق، ولم يكلفوا نفسهم عناء فهمها. ان إقناع الإدارة الأمريكية بأن مطالبة الكورد بكركوك ليست مرتبطة بالنفط فقط، او بتوسيع حدود إقليم كوردستان العراق بسبب موقع الكورد الحالي القوي في العراق، يساعد على استيعاب الأمريكيين فكرة إصرار الكورد على المادة 140 من الدستور العراقي في الوقت المحدد. وعلى الكورد ان يذكروا الإدارة الأمريكية بأن عودة كركوك وباقي المناطق المستقطعة من اقليم كوردستان انما هو جزء من تحقيق شعارات الحرب الأمريكية ضد نظام صدام حسين، في رفع الظلم وإعادة الحقوق والحكم الى الشعب العراقي بكل أطيافه واثنياته.

وحقيقةً ان الادارة الامريكية لا تعامل الكورد كشركاء او حلفاء في الواقع، وانما تعلن ذلك فقط عند الالتقاء بزعمائهم، فلم نجد تأييداً امريكاً للكورد بشأن مسألة دستورية او حتى في تطبيق ما اتفقت عليه القوى العراقية بشأن مسألة كركوك او تشكيل الحكومة، ان تلك الادارة كانت تطالب الكورد بالتنازل تارةً للسنة وتارة اخرى للشيعة، ولو ارادت الادارة الامريكية "حل مسألة كركوك" لكانت الان محلولة او قدمت على الاقل مساعدة فنية او مشورة معينة بصدد تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي الدائم. ان على الساسة الكورد ان يقنعوا الأمريكيين بأن تضحياتهم في حرب العراق لا تقل

عن تضحيات الولايات المتحدة الأمريكية، وبأن بقاءهم في بغداد هو الضمانة الاقوى ان لم تكن الوحيدة لاستمرار العملية السياسية التي ترعاها الولايات المتحدة، بل ان نجاح المشروع الامريكي في العراق قد يتوقف على حجم مشاركة الكورد في العملية السياسية كطرف يجمع الشيعة والسنة تحت سقف حكومة واحدة. والاهم من ذلك كله، فان "حكومة إقليم كوردستان العراق المستقرة والديمقراطية والمؤيدة للغرب تشكل النجاح المستمر الوحيد لأمريكا في العراق" حسب تعبير بيتر كالبريث، الدبلوماسي الأمريكي المخضرم، بل يعد إقليم كوردستان العراق احد المناطق القليلة في العالم التي تحظى الولايات المتحدة فيها بتأييد منقطع النظير رسمياً وشعبياً، وقد تكون المنطقة الوحيدة، عدا إسرائيل، في الشرق الأوسط تساند المشاريع والخطط الأمريكية في المنطقة. ان الساسة الكورد في بغداد وكوردستان مطالبين باقناع الامريكيين بالضغط على حكومة المالكي وتشجيعها بالاسراع في تطبيق المادة 140 من الدستور، وكذلك الطلب من الولايات المتحدة تقديم المساعدة المالية والفنية من اجل تطبيق تلك المادة. وإفهام أمريكا بأن ضم كركوك لإقليم كوردستان يعني تحقيق الأمن المفقود في جزء أخر مهم من العراق.

إن بإمكان الساسة الكورد في كوردستان العراق التعويل على دخول امريكا في حوار دبلوماسي، وراء الكواليس، مع الاتراك تساعد فيه الطرف الاخير على فهم الخطط والسناريوهات المختلفة بشأن العراق عموماً والكوردي خصوصاً، ويمكن لضغط امريكي ان يقنع الاتراك باشراك الطرف الكوردي في كوردستان العراق في حوارات بشان مستقبل المنطقة. وقد يفضي الدور الامريكي الى اعادة العلاقات الوثيقة بين حكومة اقليم كوردستان العراق وحكومة اردوغان المعتدلة، وهي نفس الحكومة التي كانت قد اوفدت في حزيران 2004 السفير عثمان كورتورك الى اربيل للقاء السيد مسعود البارزاني لإبلاغه بأن تركيا "لم تعد تعارض الوضع الفيدرالي لكوردستان العراق في اطار دولة موحدة".

ثالثاً: كوردستان العراق: كيف تكسب تركيا

على الكورد في كوردستان العراق ان ويعرفوا قواعد اللعبة السياسية في تركيا ويعوا "ازدواجية السلطة" في تركيا. وان يعملوا باتجاه يجعل الشعب التركي على ان يثق بحكومة اردوغان لا المؤسسة العسكرية التركية. وعلى الرغم من انه يتوجب على الكورد ان لا ينتظروا الكثير من الساسة الأتراك مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، فإن الحكومة الحالية لا ترى مشكلة في اجراء محادثات مباشرة مع زعماء اقليم كوردستان العراق، وقد تناول اردوغان وكول في أكثر من مناسبة ذلك الموضوع وقد سبقت الاشارة اليه. اما الجيش ورئيس الجمهورية فيرفضون الفكرة تماماً، حتى ان رئيس الاركان يشار بيوك آنيت يستنكف حتى لفظ اسم السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطلباني ويشير اليهما بكلمة "ذاك"، كما ان رئيس الجمهورية السابق نجدت سيزر حلف يمين عدم لقاء جلال الطلباني، رئيس جمهورية العراق، مادام كوردياً.

ان حرب التصريحات مع تركيا ليس في صالح الكورد، ولا تخدم خطط حكومة اقليم كوردستان نحو اقامة علاقات طبيعية مع تركيا. فغالباً ما يضخم الإعلام التركي القضايا السياسية، بل ان المبالغة في نقل التصريحات وتلفيقها هي سمة أساسية لذلك الإعلام. فاتجاهات السياسة التركية الرسمية، حالياً على الاقل، لا تتفق واتجاهات الصحافة التركية، فالحكومة التركية الحالية اعلنت في مناسبات كثيرة عدم ممانعتها في اقامة علاقات طبيعية مع حكومة اقليم كوردستان، واردوغان نفسه تطرق الى الموضوع قائلاً: "يمكن القيام بخطوات تطور العلاقات مع الحكومة الكوردية في شمال العراق. ولم لا يكون ذلك؟ يكفي ان يجلب ذلك السعادة لهم ولنا ويفتح الطريق امام تطورات ايجابية ونحن حاضرون لاي خطوة تفيد الجانبين"، وقبل اردوغان كان اديب باشر، مسؤول ملف حزب العمال الكوردستاني في حكومة اردوغان، قد اعرب عن استعداده للقاء رئيس اقليم كوردستان العراق السيد مسعود بارزاني. المهم هنا

ان يركز القادة الكورد على العمل في كركوك اكثر من التصريحات[1]، فالكورد بحاجة الى جهود جبارة لإزالة آثار الخراب والدمار وسياسة التعريب عن كركوك، والى تضحية ونكران ذات اكبر في إعادة الهوية الكوردستانية الى كركوك قبل إجراء الاستفتاء المزمع عقدهُ نهاية العام الجاري. ان سياسة التهدئة والاكتفاء بالردود البراكماتية المقتضبة في التعامل مع التهديدات التركية يكون تأثيرها أعمق وأكثر في مواجهة تركيا، كما أنها تخدم المصالح العليا للشعب الكوردي في كوردستان العراق في إقامة علاقات طبيعية مع تركيا، ويكون حينها أسهل على تركيا تقبل فكرة ان كوردستان العراق جارة لا يمكن ان تشكل تهديداً لأمن تركيا القومي ومصالحها بكركوك او دونها. كما أن الردود والتصريحات المتشنجة و"النارية" توحد عناصر اليسار والوسط وأقصى اليمين القومي على امتداد محور قومي يؤسس لمرحلة جديدة من التوتر والبرود في علاقات تركيا بإقليم كوردستان العراق.

وفي هذا الاطار يمكن لحكومة اقليم كوردستان كسب ثقة الشعب والحكومة التركية عبر: ازالة التهديد الذي يمثلهُ حزب العمال الكوردستاني المتواجد في اقليم كوردستان العراق سلمياً، عبر اقناع عناصر ذلك الحزب بـ"ترك السلاح في الجبال وممارسة السياسة في السهول". وطمأنة تركيا بأن الحدود الحالية بين تركيا واقليم كوردستان العراق نهائية، على الاقل في التصريحات الرسمية، وان قيام كيان كوردي في العراق لا يهدد تركيا ووحدة اراضيها. فالخطاب البراكماتي الذي يتبناه معظم السياسيين الكورد، وساروا عليه طوال سنوات التسعينات من القرن الماضي، اثبت بأنه يخدم بشكل اكبر المصلحة الكوردية

---

[1]) يمكن الإشارة هنا الى سياسة كل من ايران وتركيا في العراق ضمن هذا السياق، فإيران اكثر الدول تدخلاً في الشأن العراقي، ولكن لا تصرح ولا تهدد، عكس تركيا التي لا تملك أي تأثير او نفوذ يقارن بالنفوذ الإيراني في العراق، بينما تصريحاتها وتهديداتها تملأ صفحات الجرائد وتتصدر نشرات الأخبار منذ حرب العراق آذار 2003.

وعلى المدى البعيد، ان تفضيل المصالح العليا لكوردستان العراق على اية مسألة اخرى ضرورة قصوى في المرحلة الحالية الدقيقة. وهذا لا يعني ان الكورد يخافون من تركيا، إنما يدل على وعيهم بأهمية تركيا وقوتها الاقتصادية والعسكرية ومكانتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

ان حكومة اقليم كوردستان مدعوة الى تعزيز توجهها في منح الشركات التركية والرأسمال التركي الأولوية في مشاريع اعمار كوردستان العراق، فتركيا دولة صناعية وذات إمكانات وخبرات كبيرة في مجال الطرق والبناء، كما انها تشكوا البطالة وتصدر العاطلين عن العمل. علماً ان هنا 15 الف عامل تركي وأكثر من 450 شركة تركية تعمل في مجال البناء في محافظات الإقليم الثلاثة. فضلاً عن وجود مساهمة تركية في استثمار حقول النفط المستغلة حديثاً من قبل حكومة اقليم كوردستان، ان جعل تركيا، التي تشكو أزمة مزمنة في مصادر الطاقة، تفهم بأن اقليم كوردستان العراق يشكل فرصة لتركيا ليس من ناحية تشغيل العمالة التركية فقط، بل من ناحية الحصول على البترول بأسعار تفضيلية. ففي عالم اليوم المصالح الاقتصادية تقف بقوة خلف التوجهات السياسة لأي بلد.

وعلى الصعيد الداخلي، في كركوك حيث الإدارة فيها بيد الأكثرية الكوردية، فانه يتوجب على الكورد كسب ثقة المجموعات الاثنية غير الكوردية في كركوك عملياً، تركماناً وعرباً ومسيحيين، فإطلاق التصريحات والشعارات سهل ولكن تطبيقها في ارض الواقع صعب. ويمكن تحقيق ذلك عبر صَون حقوقهم ومصالحهم وضمان تمثيلهم العادل في إدارة مدينتهم وردّ الظلم عنهم، وبالتالي إشعارهم بأن مصالحهم تقضي في ان يكونوا مع كيان، مثل إقليم كوردستان العراق، يشكلون في القومية الثانية من حيث العدد والأهمية اضمن أن يكون القومية الثالثة أو الرابعة ورقماً بسيطاً في كيان اكبر وهو العراق، والاهم من ذلك فإقليم كوردستان سيضمن منع تشتيت التركمان أكثر وذلك

بجعل تركمان كركوك يتواصلون مع تركمان اربيل المندمجين بصورة طبيعية في الحياة الاجتماعية والسياسية الكوردستانية. ويقع على عاتق حكومة كوردستان العراق ايصال رسالة الى تركمان كركوك مفادها: ان وجودهم في كيان آمن وديمقراطي حُرّ، يحترم التنوع ألاثني والديني ويصون حقوق الإنسان وحقوق المرأة، هي اضمن من استمرارهم في الارتباط بمركز لم يحقق لمدينتهم الغنية جداً سوى الخراب طوال نصف قرن، ومركز لا يزال صراع الأصوليات الطائفية والحرب أهلية فيه يهدد المجموعات العرقية والدينية بالانقراض والإبادة، فضلاً عن ان العملية السياسية فيه مهددة بالانهيار الكلي في أي وقت. وفي هذا الاطار فإن التصرفات والاعمال التي قام بها الكثير من المسؤولين الحزبيين المحسوبين على الكورد في كركوك أساءت الى صورة الكورد كثيراً في كركوك، وبررت اتهامات وحملات الجبهة التركمانية الباطلة ضد الكورد والادارة الكوردية. ان اختيار عناصر مهنية وتكنوقراط لادارة المناصب الادارية وحتى الحزبية في كركوك يساهم بشكل كبير في كسب مكونات كركوك من غير الكورد، ويردع في الوقت نفسه محاولات الجبهة التركمانية في شق صف شعب كركوك وبث الفرقة بينهم، كما يساهم في تحجيم التدخل التركي بحجة "حماية التركمان من التهميش والاعتداء والمظلومية". ويتوجب على المسؤولين الكورد الاستمرار في سياسة "عدم الانجرار نحو فتنة اثنية" و"حرب اهلية" التي تروج لها الجبهة التركمانية وجهات إقليمية كتركيا، والعمل على تعزيز امن كركوك الجيد نسبياً. على الكورد الصبر والامتناع عن الردّ على الاستفزازات التي يتعرضون لها من الإرهاب المدعوم من جهات معروفة داخل كركوك من جهة والقادم من محيط العراق الإقليمي من جهة أخرى. ولان أمن كركوك واستقراره في مصلحة تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، فان عدم لجوء الكورد الى استفزاز المكونات الأخرى لكركوك ضرورة هامة، سواء عبر الإعلام او على الصعيد العملي عبر نشاطات وفعاليات تؤجج الحزازات القومية والعنصرية في تلك الأثنيات.

ومن الجانب الاخر، يجب ان لا ينسى الكورد بأن ضم كركوك والموصل للعراق في عام 1926 مرّ عبر اشراك تركيا في "حصة من نفطها"، فقد منحت اول معاهدة عراقية-انكليزية-تركية وهي معاهدة انقرة (حزيران 1926) نسبة 10٪ -ولمدة (25) سنة- من عائدات نفط الموصل وكركوك الى تركيا، كجزء من التسوية النهائية لحل مشكلة ولاية الموصل. علماً بأن بريطانيا بدبلوماسيتها وقوتها الجبارة كانت تقف وراء العراق. فتسوية مشكلة كركوك "مجدداً" يتطلب اخذ "الواقع التركي" بنظر الاعتبار.

رابعاً: أين تكمن مصلحة تركيا: العراق المشتت أم كوردستان "ديمقراطي مزدهر وآمن مستقر"

ان حاجة كوردستان العراق لتركيا لا تقل عن حاجة تركيا لها، لذلك على تركيا ان تعامل كورد العراق كشركاء وليس كخصوم. وثمة حقيقة اخرى وهي ان استقرار العراق وكوردستان العراق يصب في مصلحة تركيا. رغم ان لا احد يستطيع الإنكار بأن التطورات التي شهدها العراق، منذ حرب الخليج الثانية، ولا يزال يشهدها، أضرت كثيراً بمصالح تركيا الوطنية وبأمنها القومي، ولكن الأمر المؤكد ايضاً ان قدرة تركيا على "ضبط الوضع" و"السيطرة على الموقف" بات محدودة ان لم تصبح معدومة. وأصبحت اليوم في موقف "حصر الأضرار"، وليس فرض الإملاءات وتوجيه التهديدات، ليس بإمكان احد العودة بالتاريخ إلى الوراء، فكورد العراق لن يُشردوا من مدنهم مجدداً، مثلما ان صدام لن يعود الى الحياة ليحكم العراق مجدداً.

ان القومية الكوردية في الشرق الأوسط حقيقة جغرافية-تاريخية-سياسية، والعنصر الكوردي عنصر أصيل في المنطقة "وليسوا تفاحة نيوتن سقطت على الأرض" حسب وصف الباحث في الشؤون التركية محمد نور الدين. ان تركيا لا تستطيع انكار وتجاهل "الحقيقة الكوردية" الى ما لا نهاية،

فانبعاث القومية الكوردية في المنطقة حقيقي، غير مرتبط بأية قوة او دولة او حدث، وأثبتت حقيقة هامة وهي: ان الشعوب لا تموت وليست ثمة شعوب صغيرة او ضعيفة ومهما كانت القوة المناهضة لها جبارة فليس ثمة شعب ان مات وانقرض. إن قدرة تركيا على كبح الهوية الكوردية باتت شبه عديمة، وعلى تركيا اليوم، المتلهفة لدخول الاتحاد الأوربي، ان تلعب دوراً في تشجيع شعوب المنطقة على التقارب والاتحاد، وان تنظر الى مطالب الكورد في العراق وتركيا بنفس نظرتها الى حقوق وتطلعات شعب قبرص التركية. وحكومة اردوغان معنية اكثر من غيرها الى تغير نظرة الدولة في تركيا الى الكورد، كون حوالي نصف اصواتها جاءت من المناطق الكوردية في احدث انتخابات شهدتها تركيا، واذا كانت تنحدر حقيقةً من جذور وإيديولوجية إسلامية، وتدعي شعارات الاسلام السمحة، فان عليها حث "شعب كركوك" المسلم بمختلف اثنياته على قيّم الإسلام العالية في التعايش بروح من التسامح والأخوة، ورفع الظلم عن جميع المظلومين وليس تفضيل طرف على حساب طرف آخر كما تفعل في الوقت الحاضر.

إن القضية الكوردية خرجت من طور الأقلمة و"الشأن الداخلي" خصوصاً في تركيا والعراق، فبالنسبة لتركيا فإن طريقها الشاق والطويل الى الاتحاد الأوربي يمر عبر ديار بكر -عاصمة الكورد الثقافية- حسب احد الزعماء الأتراك، أما كورد العراق فان دورهم المحوري في المنطقة وفي إعادة تكوين العراق لا يمكن التغاضي عنه، فإلى جانب "دولة الأمر الواقع" التي يديرونها الى الجنوب الشرقي من تركيا، فأنهم يشاركون تركيا اليوم حليفها العتيد الولايات المتحدة الأمريكية.

ان على تركيا اليوم ان تدرك حقيقتين، الاولى: هي ان "دولة الامر الواقع" الكوردية القائمة منذ 16 سنة راسخة، وقانونية حسب الدستور العراقي، بمؤسساتها الحكومية والدستورية، وامكاناتها الاقتصادية والعسكرية، وعلاقاتها الخارجية وعلمها الخاص...، لا ينقصها الا الاعتراف الدولي.

أما الحقيقة الثانية، فأن وجود ذلك الكيان العلماني علي حدودها الجنوبية الشرقية افضل من وجود دولة دينية اصولية، سنية او شيعية، تصدر العنف الطائفي والارهاب الى تركيا المتنوعة اثنياً وطائفياً مثل العراق. وعليه فان على تركيا ان تشجع الاتجاهات السياسية المعتدلة والديمقراطية في العراق، والقريبة من فكرها السياسي، وينطبق ذلك على القوى الكوردية فقط، حيث رئاسة الكورد للعراق، وتحول كوردستان العراق الى ضمان يمنع اقامة حكم ديني تسعى اطراف عديدة الى تحقيقه في بغداد، اذ يشكل اقليم كوردستان العراق حاجزاً منيعاً امام عبور العنف الطائفي او أي شكل من اشكال التطرف الديني الى تركيا، كما يمنع قيام دولة دينية متطرفة في العراق. وفضلاً عن ذلك كلهُ فإن التاريخ المشترك والقرابة الاثنية واللغوية، بين كورد العراق وكورد تركيا، وبين تركمان كوردستان العراق وأتراك تركيا، يعزز الروابط الثقافية والاجتماعية بين الطرفين مما له آثاره الايجابية على توجهات الطرفين السياسية.

ان تحول كوردستان العراق، منذ سقوط بغداد نيسان 2003، الى ورشة كبيرة من البناء والاعمار وفرص العمل والاستثمار المغرية، تجعلها بمثابة جنة لرجال الاعمال الاتراك والعمالة التركية وشركاتها، اضافة الى كونها بوابة العراق التجارية، كما ان احتضان كوردستان لمكامن البترول والطاقة وبغزارة، يعد فرصة امام تركيا التي تشكو نقصاً مزمناً في مصادر الطاقة والبترول، ان استغلال تركيا لمصادر طاقة قريبة منها يوفر لها البترول باسعار رخيصة قياساً بالاسعار العالمية، ومرونة قوانين الاستثمار التي اصدرتها حكومة اقليم كوردستان العراق مؤخراً، تشكل فرصة حقيقية امام تركيا.

للقيادة الكوردية في كوردستان العراق تأثير بالغ الاهمية على كورد تركيا، بل ان "كورد تركيا هم الوجه الأخر لكورد العراق"، وعلية فان بامكان تلك القيادة ان تساهم مساهمة حقيقية في دعم مشروع السلام الاهلي في تركيا، وتطوير العملية الديمقراطية فيه، وذلك بإقناع الاكثرية الكوردية في جنوب

شرق تركيا بالتخلي عن العنف ومشاريع الانفصال غير الواقعية، في الوقت الراهن على الاقل، والتركيز على الدخول والمساهمة بفعالية في العملية الديمقراطية في تركيا لاستحصال حقوق المواطنة الكاملة والمقدرة على التعبير عن الهوية الاثنية والثقافية. فأستمرار الصراع مكلف لتركيا باتراكها وكوردها، مثلما هو مكلف لكوردستان العراق، بكوردها وتركمانها، فالبنسبة للاولى يعني ايقاف عجلة الديمقراطية وتدهور مشاريع وخطط السلام الاهلي، يعقبه تضاءل آمالها في الاقتراب من الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي الكاملة، اما للثاني فانه يفضي الى ايقاف عملية البناء والاعمار وانتهاء "عهد الازدهار" وبالتالي ايقاف تطور الفيدرالية. ان على تركيا أن تدرك اليوم بأن كلمة الكورد لا تنفي تركيا، مثلما اقتنعت قبلاً بأن الإسلام لم يلغي ذلك.

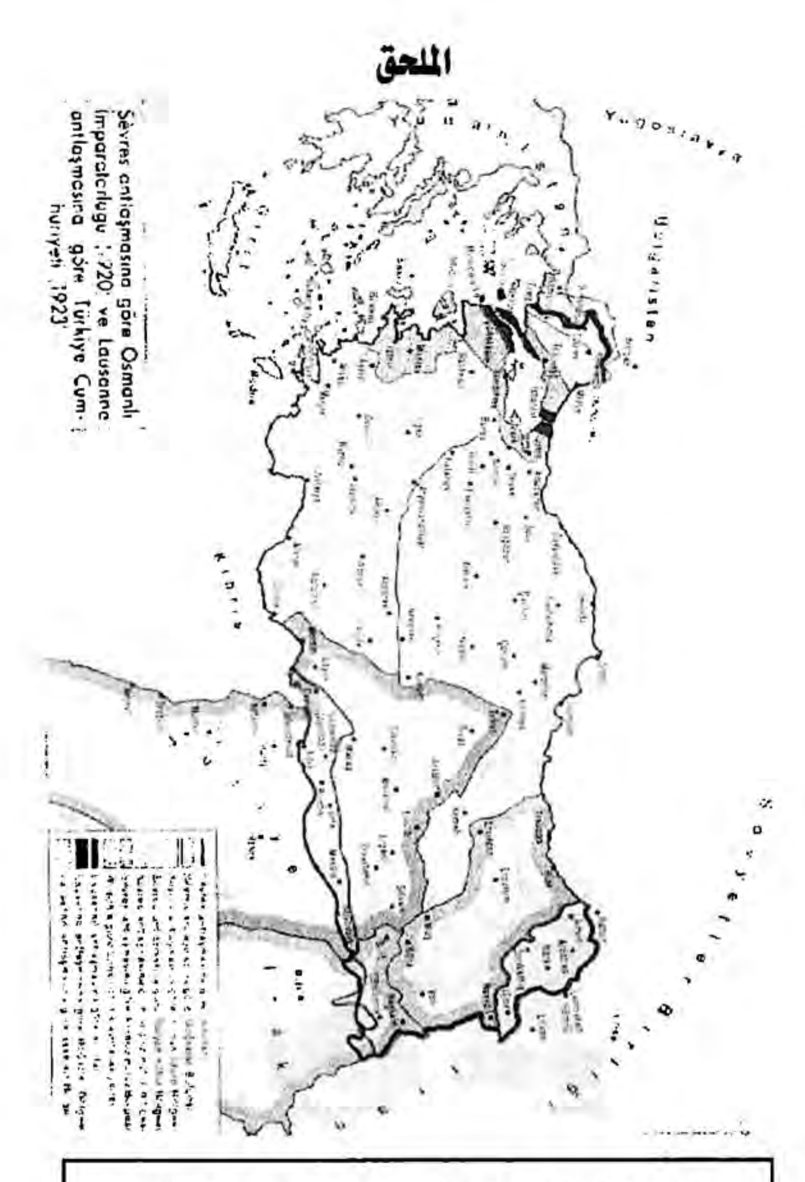
وبالنسبة لموضوع حقوق التركمان ومدينة كركوك، فان حرص أنقرة غير الطبيعي على مصالح وحقوق التركمان ينم عن ازدواجية كبيرة في خطابها السياسي، ويضعف حتى موقف التركمان أنفسهم وذلك ويشكك في حقيقة مطالبهم. فإذا كان التركمان في كركوك إخوانا للأتراك في تركيا وكلاهما ينحدران من نفس العرق، فإن شعب كركوك ليسوا كلهم تركمان، مثلما ان مواطني تركيا ليسوا كلهم أتراكا. فلا يمكن ان تتباكى على مصالح أخ وتعادي مصالح الأخ الآخر. ومن الجانب الآخر فان تدخلها في شأن داخلي لدولة جارة يفتح الباب أمام تدخل الدول الجارة أيضا في شأنها. فمشاكل تركيا وجيرانها كلها متشابهة، خصوصاً في بعدها ألاثني.

خلاصة

ان قبول تركيا بالحكم الذاتي الكوردي و"فيدرالية الأمر الواقع" الكوردية والتعامل معها على مضض، في التسعينيات من القرن الماضي قد يعقبهُ اعتراف تركي بفيدرالية كوردستان الحالية المتطورة، وبضمنها كركوك، او

حتى كياناً كوردياً يتمتع بالاستقلال الكامل حسبما توقع الجنرال كنعان ايفرين، قائد انقلاب سنة 1980 في تركيا، والذي دعا تركيا الى الاعتياد على ذلك والتعامل معه، بل إيجاد حل عصري لمشكلة كورد تركيا نفسها وعلى أساس فيدرالية إدارية، ولكن في حال توفر حوار و استمرار علاقة تعاون وتبادل للمنافع، والتي قد ينتج عنها جاريين متعاونيين على شاكلة بريطانيا وايرلندا الشمالية، حسب رؤية احد الباحثين الاتراك. فكوردستان العراق اقرب الى تركيا اقتصادياً وفكراً سياسياً واثنياً واجتماعياً حتى من بغداد. ان على تركيا ان تبلور سياسة جديدة تصب في اتجاه إجراء حوار مباشر مع الادارة الكوردية في اربيل، والتخلي عن مقاطعة رئاسة اقليم كوردستان العراق، ويمكن لتركيا ان ترتب لقاءً مع وزير خارجية العراق الكوردي هشيار زيباري، ينضم اليه لاحقاً السيد مسعود البارزاني او أي مسؤول رفيع من اقليم كوردستان العراق، ويجري خلال اللقاء القضايا التي تهم الجانبين مثل مسألة تواجد مقرات ومقاتلي حزب العمال الكوردستاني في كوردستان العراق، ومسألة كركوك. او يمكن لتركيا ان توفد مسؤولاً كمسؤول ملف العراق في خارجيتها او مسؤول ملف حزب العمال الكوردستاني في الحكومة التركية، او توجه دعوة لاي مسؤول رفيع من حكومة كوردستان العراق لزيارة تركيا لبحث الملفات التي تمنع الحوار بين الطرفين... مهما يكن فان طرق تاسيس الحوار عديدة وكثيرة اذا توفرت الرغبة والتصميم.

الملحق



خريطة المنطقة كما اقرت في سيفر ولم تطبق على الارض



Map 26. Kurdish Political Enclaves: 1920-75.

مشرع كوردستان في معاهدة سيفر



مصطفى كمال في جولة بين زعماء الكورد التقليديين من اغوات وشيوخ دين لحشد الدعم في حرب الاستقلال 191.



شفيق اوزدمير



Mustafa Kemal and Diyap Aga, the Kurdish representative to the Grand National Assembly, from Dersim

Unknown/Courtesy Aydınlık newspaper

مصطفي كمال ودياب آغا احد زعماء عشائر درسيم الكوردية



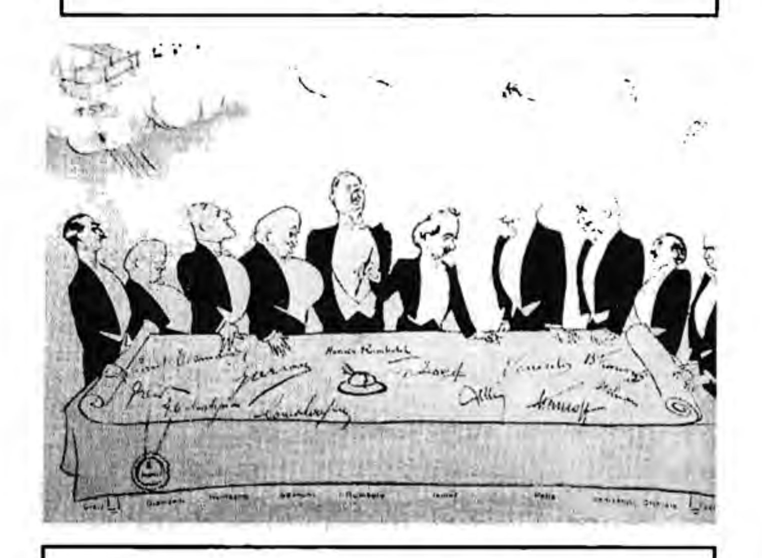
مقاتلون كرد عام 1922 من أتباع الشيخ محمود الحفيد
بعد إعلان نفسه ملكا على السليمانية



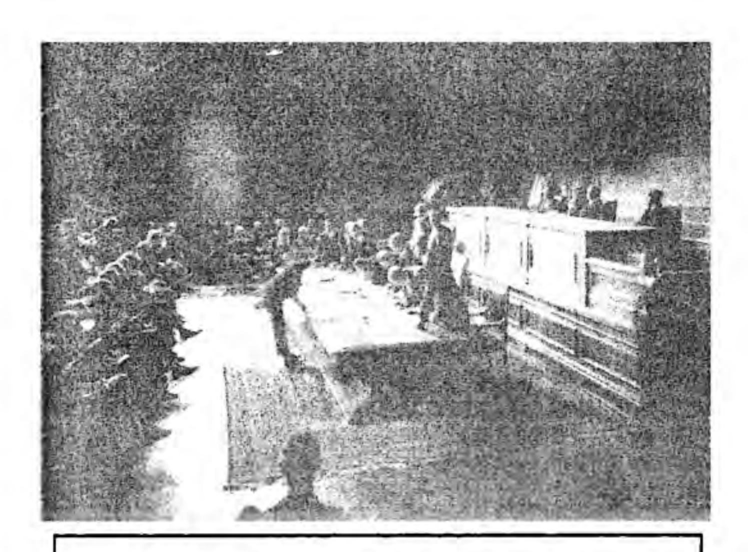
فريق المفاوضين الاتراك الى مؤتمر لوزان



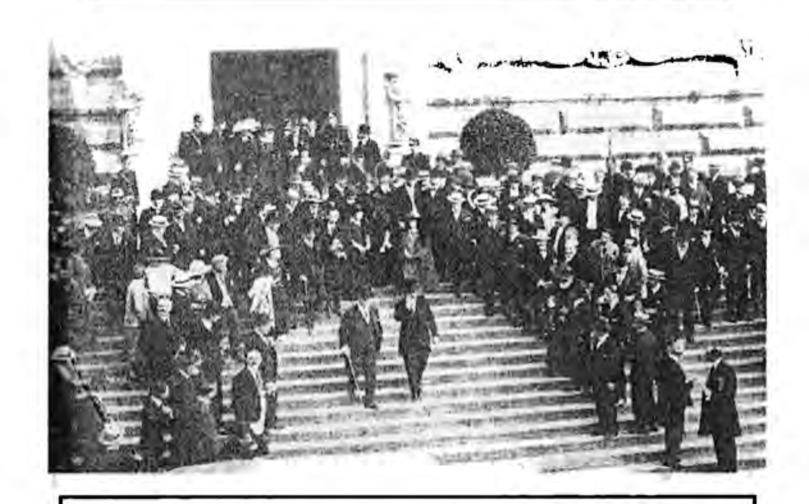
مبنى جامعة لوزان حيث جرت معظم مناقشات مؤتمر لوزان



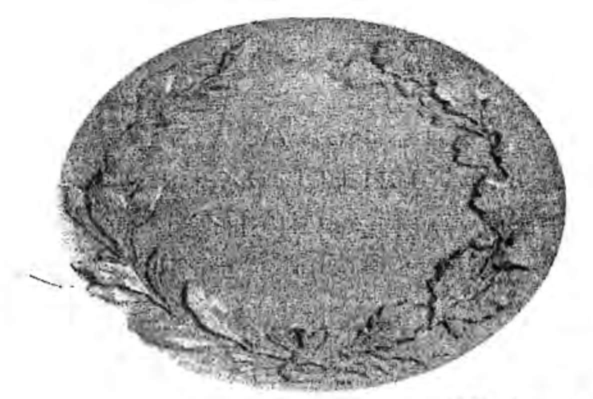
كاريكتير يعبر عن براعة وقدرة عصمت باشا التفاوضية



مراسيم التوقيع على معاهدة لوزان– 24 تموز 1923



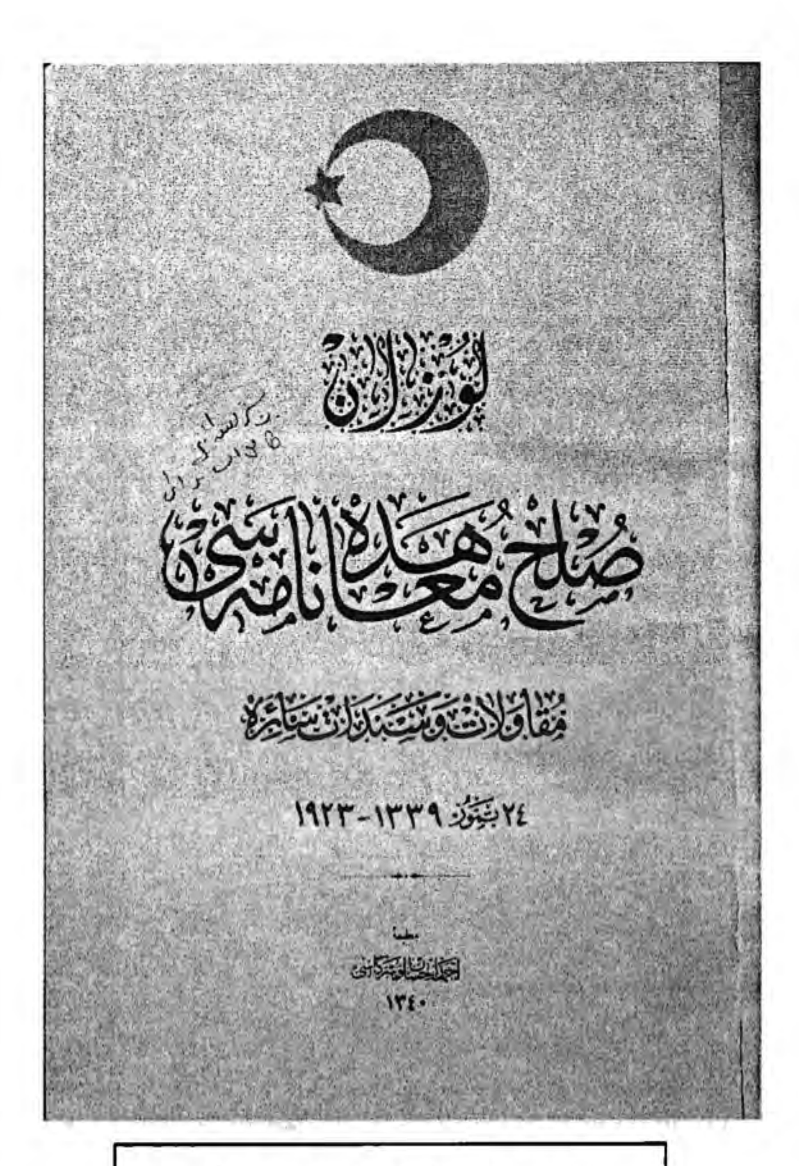
مشهد لمدخل جامعة لوزان حيث يودع المؤتمرون بعضهم بعضاً 24 تموز 1924



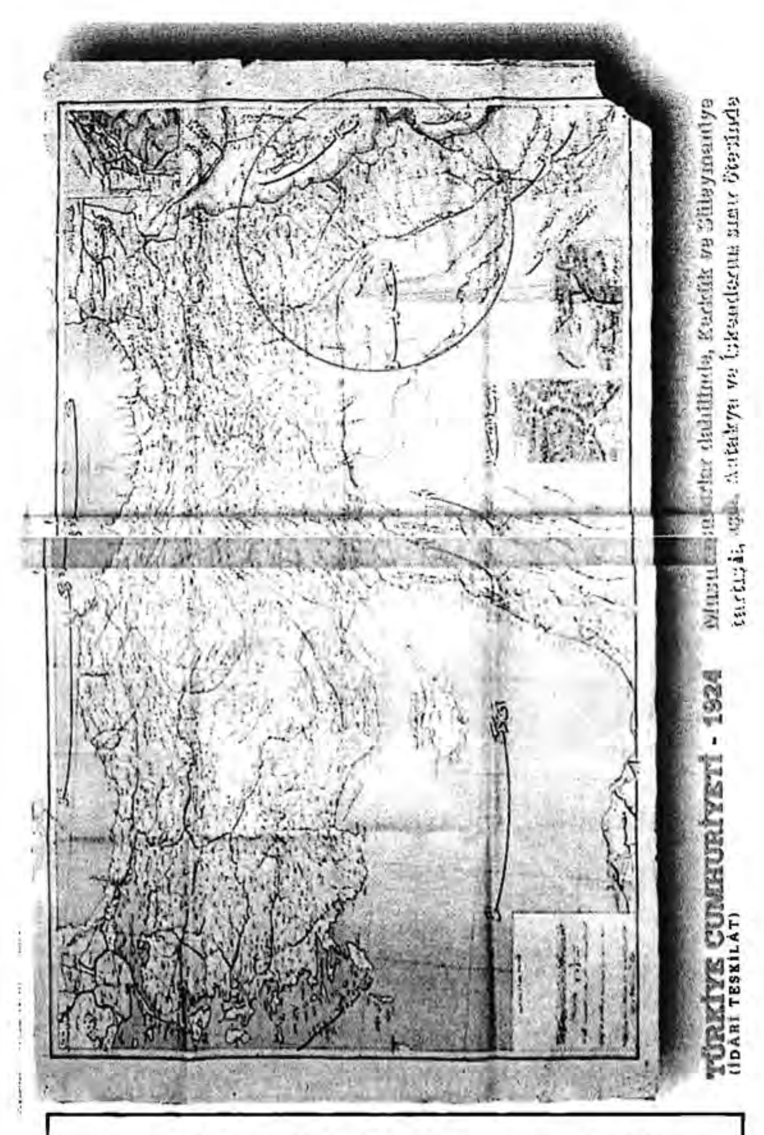
Lozan Barış Konferansı dolayısıyla İsviçre Konfederasyonu'nca yaptırılan madalyon ve Antlaşma dolayısıyla bastırılan pul



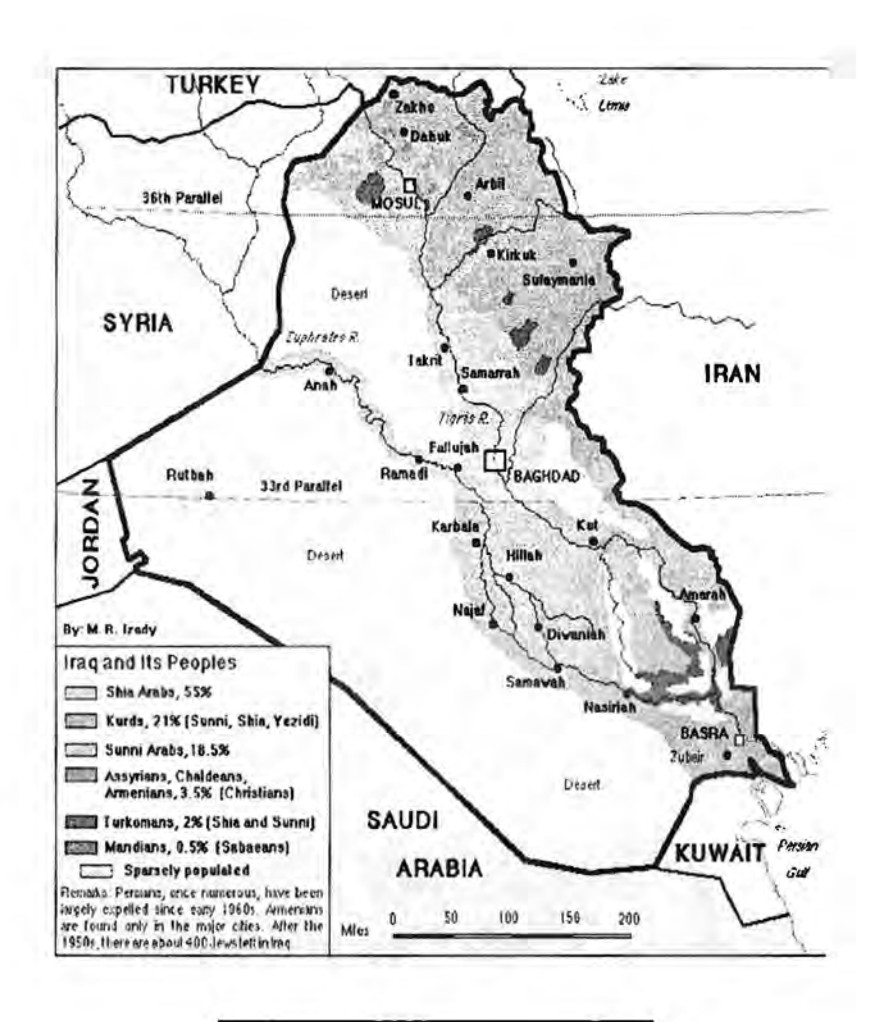
ميداليتين تخلدان معاهدة لوزان وقائد الوفد التركي الى مؤتمر لوزان



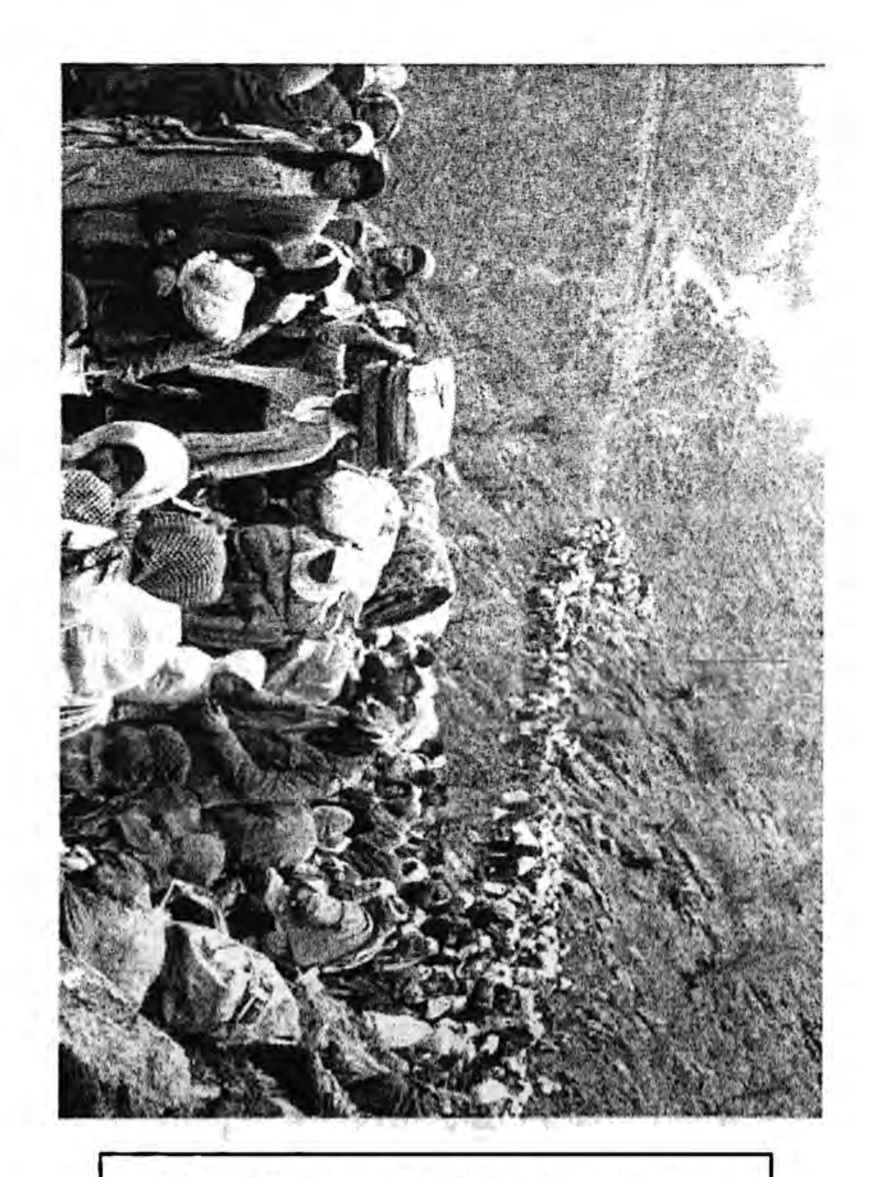
النصوص الاصلية لمعاهدة لوزان



خريطة تركيا صادرة عن الحكومة التركية يظهر فيها كوردستان العراق ضمن الحدود القومية للدولة التركية



خريطة ديموغرافية للعراق

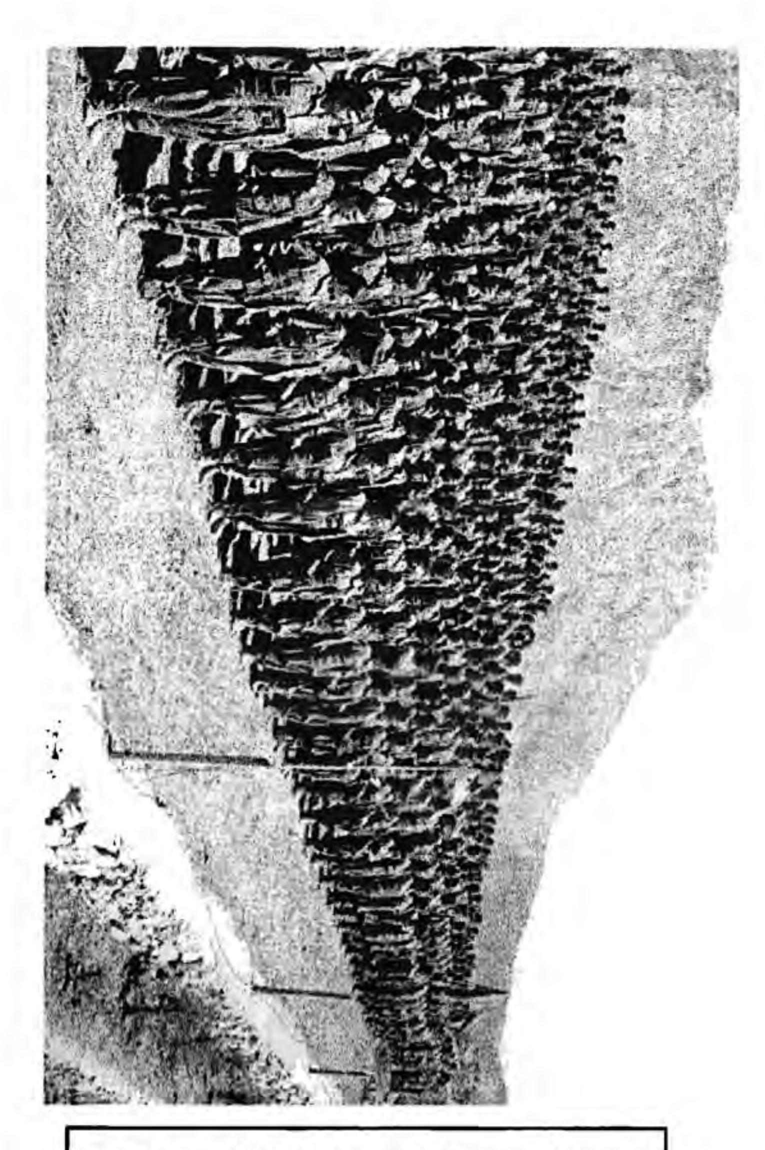


هجرة الكورد المليونية باتجاه تركيا آذار 1991



Liliana Nieto del Rio

الهجرة المليونية كما غطتها مجلة تايمز الامريكية آذار 1991



تشكيلات من مقاتلي حزب العمال الكوردستاني



عبدالله اوجلان في قبضة الاتراك بعد اعتقاله اثر عملية
مشتركة مع الامريكيين والاسرائيليين



RESEARCH CENTER | 34

رغم ان القضية الكوردية قطعت أشواطا مهمة، منذ انتهاء حرب العراق ربيع،2003 من حيث درجة الاعتماد على تركيا، فانه يبقى لتركيا دورا هاماً في تحديد ملامح القضية الكوردية ليس في تركيا فحسب بل في مجمل منطقة الشرق الأوسط، حيث موطن الكورد. ورغم انه ليس هناك أدنى شك في ان تركيا وقفت، ولا تزال، بوجه اي حل سياسي يهدف الى حل المسألة الكوردية حلاً جذرياً سياسياً سلمياً وديمقراطيا عصرياً، وعلى أساس حق الشعوب في تقرير المصير ومبادئ الأمم المتحدة. ورغم ان تركيا تتعامل باستعلائية ورعونة واضحة تجاه إقليم كوردستان حكومةً وشعباً، فأنه من الخطأ استمرار تبرئة الذات من مسؤولية البحث عن أفضل السبل للتواصل من خلالها مع تركيا، وأولى شروط الالتقاء بالأخر والتواصل معه هو معرفته عن كثب، ومن منطلق "اعرف عدوك" ذلك الشعار الذي لم يجسده الكورد يوماً في الواقع.

2 0 0 8